المسألة الكردية والوضع الاقليمي

(حالة دراسة العراق 2011-2016)

Kurdish Question And The Regional Situation
(The Case Of The Iraq Study 2011-2016)

إعداد

نواف محمد رباح الحربي

الرقم الجامعي (1520600049)

المشرف

الدكتور هاني أخورشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعة آل البيت الأردن

2017

قرار لجنة المناقشة

المسألة الكردية والوضع الاقليمي (حالة دراسة العراق 2011-2016)

إعداد

نواف محمد رباح الحربي

المشرف

د. هاني أخورشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الأسم	التوقيع
الدكتور هاني أخو ارشيدة، (رئيساً) المشرف	----------
الدكتور علي عواد الشرعة، عضواً	----------
الدكتور صايل فلاح السرحان، عضواً	----------
الدكتور محمد سليم الرواشدة، عضواً خارجياً (جامعة البلقاء التطبيقية)	----------

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية العلوم السياسية قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 2017/4/17م

الفصل الثاني 2016 /2017 م

الإهـداء

إلى الحب الصادق والحنان المتدفق الذي يكفي العالم... إلى من علمني الصبر ... إلى الهلال إلى البسمة الغالية لفرحي والدمعة السابقة لحزني.... إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها

" **أمي الغالية**"

الى روح والدي الطاهرة اسكنه الله فسيح جناته

" **والدي** "

الى زوجتي ورفيقة دربي الى فلذات كبدي ابنائي الاعزاء

" وفاءً وعرفاناً مني بالجميل"

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور هاني أخورشيدة الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة.

كما ويشرفني أن اقدم خالص شكري وامتناني الى اخي جراح ، وصديقي فيصل الحربي ، والى جميع اصدقائي واقاربي .

الباحث

فهرس المحتويات

المسألة الكردية والوضع الاقليمي

(حالة دراسة العراق 2011-2016)

إعداد

نواف محمد رياح الحربي

المشرف

الدكتور هاني اخورشيدة

ملخص

هدفت الدراسة إلى: دراسة واقع مشكلة الأكراد، وتطور القضية الكردية والمتغيرات التي أثرت عليها. وتسليط الضوء على وضع الأكراد في العراق في ضوء التطورات السياسية التي شهدها العراق منذ عام 2011. ودراسة مستوى تأثير التطورات السياسية والأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على القضية الكردية في العراق. ومحاولة استشراف المستقبل السياسي للأكراد في العراق في ضوء التطورات الإقليمية والتطورات السياسية في العراق. واستخدمت الدراسة المناهج التالية: المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم. توصلت الدراسة الى نتائج من أهمها: إن المسيرة السياسية لبناء الدولة العراقية لم تعالج مشكلة الأقلية الكردية منذ البداية الأمر الذي جعل المشكلة الكردية أكثر تعقيدا كلما مر الزمان وانعكس سلبا على الأكراد وامن العراق. وإن الاستقرار في العراق في العهد الملكي كان أكثر وضوحا وثباتا منه في عهد الجمهوريات وخصوصا إن الأكراد زادت ثوراتهم في عهد الجمهوريات وخاصة بعد اكتشاف الثروة النفطية في مناطق سكناهم، ولم تستطيع الجمهوريات من الوصول إلى حلول للأقلية الكردية وهذا نابع من كثرة الأطراف اللاعبة على الساحة الكردية الأمر الذي انعكس عل عدم استقرار العراق. وإن الأقلية الكردية أصبح لها شان كبير على الصعيد الرسمي العراقي ،لأنها اليوم حققت مالم تحققه على طوال مسيرتها السياسية والثورية الماضية نتيجة التدخلات الأجنبية بشان الدولة القومية العراقية ، ودعم الأجنبي للأقلية الكردية وذلك لتضمن مساعدة الأقلية في تحقيق أهداف الأجنبي في الدولة العراقية. وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي: الاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للأكراد على قدم المساواة بالأكثرية التي يوجدون بينها.منح الأكراد الحكم الذاتي الحقيقي في المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية. ومساعدة الأكراد في المناصب والوظائف بانتخابات نزيهة وحرة لفرز حكام مختارين من قبل الشعب لحكم أنفسهم بنفسهم. وإشراك الأكراد في المناصب والوظائف المركزية ،بما يتناسب ونسبتهم العددية في كل بلد يسكنوه. ومنحهم نسبة من عائدات النفط والثروات الأخرى التي تستخرج في مناطقهم بقصد تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والرفاهي.

The Kurdish Issue and the Regional Situation
(Case study of Iraq 2011-2016)

By:
Nawaf Mohammad Rabah Al-Harbi
supervision
Dr. Hani Akhorsheeda, Prof

Abstract

The study aimed to study the reality of the Kurds' problem, the development of the Kurdish issue and the variables which affected it, as well as the Kurds situation in Iraq in the light of the political developments the Iraq has been witnessing since 2011. The study also aimed to study the level of impact these political developments and the regional conditions in the middle east has on the Kurdish issue in Iraq, in addition to creating a political future for the Kurds in Iraq in the light of regional and political evolution in Iraq. The study used the following approaches: The historical approach in addition to an systems analysis approach in achieving its objectives .

The study came to a number of conclusions, most important: The political process of building the Iraqi country didn't solve the problem of the Kurdish minority from the beginning, which only made the Kurdish issue more complicated, in addition to that, the Iraqi governments couldn't attain solutions for the Kurdish minority , which came as a result of the large number of parties participating in the Kurdish zone, which only reflected on the state of instability of Iraq, the reality is that the Kurdish minority now has a great impact on the official Iraqi level in the light of the autonomy enjoyed by the Kurds.

Upon the latter conclusions the study recommends the following: The recognition of the cultural and political rights of the Kurds on equal footing with the majority in Iraq, granting the Kurds genuine autonomy in the regions where they constitute the majority. Involving the Kurds the central positions and posts, which commentate with their numerical proportion in Iraq, and finally giving them a percentage of revenues from the oil and other resources extracted from their regions, in order to improve their economical and social standing.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

حظيت القضية الكردية بأهمية سياسية محورية في منطقة الشرق الاوسط كأقلية يتواجد افرادها في أربع دول (العراق، تركيا، سوريا، إيران) وأهمية جيوسياسية أستراتيجية واقتصادية خصوصاً بوجود النفط إضافة إلى كونها تحفل بصراعات قومية ودينية وبمشاكل إثنية وعرقية غير قليلة تؤثر على دول المنطقة وعلى المصالح الإقليمية والدولية.

للأقلية الكردية امتدادات أثنية وعرقية بحكم تواجدها في المنطقة الحدودية الممتدة بين كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، وما تمثله من عامل إقليمي يساهم في توتر العلاقات وإثارة النزاعات بين هذه الدول بحكم هذا الامتداد فيما لو استغلت من قبل أطراف خارجية، فأي اضطراب تخلقه هذه الأقلية في إحداها لابد وأن يلقي بتأثيراته السلبية على وضع الأكراد في الدول الأخرى. حيث يشكل الأكراد وحدة قومية خاصة نشأت وتفاعلت بتأثير صراعهم مع أنظمة الحكم في الدول التي يتواجدون فيها، كما ولهم لغتهم القومية الخاصة، والتي تندرج ضمن مجموعة اللغات الإيرانية والتي تمثل فرعاً من مجموعة اللغات الهندوأوروبية . ولكن بلهجات متعددة فالأكراد في العراق يتحدثون باللهجة البهدنانية والسورانية في حين أكراد تركيا يتحدثون باللهجة البهدنانية وحدها، وغالبيتهم يدينون بالدين الإسلامي وعلى المذهب السني باستثناء قلة من أكراد العراق هم على المذهب الشيعي بفعل منطقتهم المحاذية لإيران في محافظة ديالى (خانقين ومندلي) (فايد، 1999 :4)، وقضيتهم القومية هي إقامة دولة كردية في منطقة كردستان العراق وتركيا وإيران.

تمثل القومية الكردية ثاني أكبر القوميات في العراق ، وقد شهدت القضية الكردية تطورات مهمة بعد عام 2003 الاحتلال الامريكي للعراق ، للوقوف على تداعيات التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وخصوصاً الأزمة السورية، فقد جاءت هذه الدراسة لبيان واقع ومستقبل القضية الكردية فيما يتعلق بوضعهم السياسي ومستقبلهم في العراق خلال الفترة 2011-2016.

أولاً: أهمية الدراسة

جاءت فكرة هذه الدراسة التي تبرز أهميتها من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية :

1- الأهمية العلمية (النظرية) :

تكتسب القضية الكردية أهمية خاصة، عند دراسة موضوع الأقليات في المنطقة العربية حيث يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها، من أهم المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي المعاصر، من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على القضية الأكراد كأحد القضايا السياسية التي أثارت جدلاً ونقاشاً سياسياً دولياً وإقليمياً، وكذلك على المستوى القُطري لكل من تركيا وسوريا والعراق وإيران.

2- الأهمية العملية :

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة كونها سترفد المكتبة العربية بدراسة علمية حول موضوع انعكاسات الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الصراع السياسي في سوريا والعراق والدور التركي في المنطقة العربية مما أنعكس على القضية الكردية، وخصوصاً أكراد العراق الذين يتمتعوا بحكم ذاتي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة واقع مشكلة الأكراد، وتطور القضية الكردية والمتغيرات التي أثرت عليها.
- تسليط الضوء على وضع الأكراد في العراق في ضوء التطورات السياسية التي شهدها العراق منذ عام 2011.
- دراسة مستوى تأثير التطورات السياسية والأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على القضية الكردية في العراق.
- محاولة استشراف المستقبل السياسي للأكراد في العراق في ضوء التطورات الإقليمية والتطورات السياسية في العراق.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن الحديث عن المسألة الكردية يثير العديد من القضايا المرتبطة بطبيعة الأكراد ذاتهم، إضافة إلى نقطة أساسية وهامة تتمثل في وضع الأكراد كأقلية وبالأخص الوضع الجغرافي والوضع السياسي، مع أهمية التطورات التي شهدتها هذه المسألة في علاقتها مع الدول المعنية بها وبالأساس تركيا، العراق وإيران، حيث شكل وضع الأكراد الجغرافي والسياسي ولا يزال يشكل أحد أهم القضايا التي تشغل هذه الدول الثلاث خاصة تركيا والعراق، سواء على المستوى الداخلي أو في إطار العلاقات فيما بينها خاصة بعد التطورات التي عرفتها المجموعة الكردية والتي أدت إلى اتخاذها طابع الحركات القومية والسياسية والمناداة بالانفصال وتكوين ما يسمى بالدولة الكردية المستقلة، تضم جميع الأكراد المتواجدين في كل من تركيا والعراق وإيران بالأساس.

من هنا تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: كيف أثرت الأوضاع الإقليمية والدولية على القضية الكردية في العراق خلال الفترة 2011-2016؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

- ما واقع مشكلة الأكراد، وتطور القضية الكردية والمتغيرات التي أثرت عليها؟

- ما وضع الأكراد في العراق في ضوء التطورات السياسية التي شهدها العراق منذ عام 2011؟
- ما مستوى تأثير التطورات السياسية والأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على القضية الكردية في العراق؟
- ما المستقبل السياسي للأكراد في العراق في ضوء التطورات الإقليمية والتطورات السياسية في العراق؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

هناك تأثير سلبي للأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية على الأوضاع السياسية للأكراد في العراق خلال الفترة 2011-2016.

خامساً: التعريف بالمصطلحات إجرائياً:

الأكراد: هم شعب من الشعوب الإسلامية، متميز في العرق واللغة عن جيرانه. وارتبط بهم بعاملَي الدين والتاريخ المشترك. وجاءت القوى الدولية، التي مزقت شمْل الإمبراطورية العثمانية، لتمزق الشعب الكردي ووطنه، بين خمس دول، هي: تركيا والعراق وإيران وسورية وأرمينيا. وتتسم قضية الشعب الكردي بقدر كبير من التعقيد، إذ تتداخل فيها الأبعاد، الاقتصادية والسياسية والعِرقية. فضلاً عن تعدد الأطراف والموضوعات، المتعلقة بهذه القضية، على نحو جعلها إحدى الأوراق الضاغطة، التي يستخدمها أطراف الصراع في هذه المنطقة. ويُعَدّ الوجود الكردي، في كلٍّ من إيران وتركيا والعراق، مشكلة كبرى. أما في كلٍّ من سورية وأرمينيا، فهو وجود هامشي، إلى درجة لا تجعله يمثل مشكلة (سليمان، 1972 :130).

الأكراد إجرائياً: وهم أقلية سياسية ودينية تعيش في شمال العراق وسوريا وإيران وتركيا، وتختصر هذه الدراسة على أكراد العراق.

كردستان العراق: أن لفظ "كردستان" تتألف من مقطعين (كرد) و(ستان) وهي كلمة فارسية الأصل وتعني الأولى الشجعان والثانية بلاد وترجمتها الحرفيه "بلاد الشجعان"، وتقع كردستان بين خطي عرض 34 و 39 وخطي طول(37–46) ً، وتبلغ مساحة كردستان الكلية (410)ألف كم^2: موزعه سياسياً بين تركيا والعراق وإيران وسوريا192ألف كم^2 في تركيا (كردستان تركيا)، 125ألف كم^2 في إيران (كردستان إيران)، 75ألف كم2 في العراق (كردستان العراق)،18ألف كم في سوريا (بدر الدين، 1986 :1).

القضية الكردية: تشكل الأقلية الكردية امتدادات أثنية وعرقية بحكم تواجدها في المنطقة الحدودية الممتدة بين كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، وما تمثله من عامل إقليمي يساهم في توتر العلاقات وإثارة النزاعات بين هذه الدول بحكم هذا الامتداد فيما لو استغلت من قبل أطراف خارجية، فأي اضطراب تخلقه هذه الأقلية في إحداها لابد وأن يلقي بتأثيراته السلبية على وضع الأكراد في الدول الأخرى.

الوضع الإقليمي: ويشير إلى الأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011 والتي أثرت على مجمل الأوضاع الإقليمية وخصوصاً القضية الكردية .

سادساُ: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دول الإقليم (العراق، تركيا، سوريا، إيران)، حيث تتوزع الأقلية الكردية في هذه الدول.

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية 2011–2016 وهي الفترة التي شهدت فيها معظم دول الإقليم ثورات تنادي بالإصلاح والتغيير، ومن أهمها وأكثرها تأثيراً على القضية الكردية الثورة السورية.

سابعاً: منهجية الدراسة :

المنهج التاريخي: وهو منهج يقوم على تسجيل أحداث ووقائع عالم السياسة دون تفسير أو تأويل لهذه الأحداث والوقائع، ويقدم التاريخ للمحلل السياسي سجلا لأحداث عالم السياسة يساعده على فهم وتفسير هذا العالم، يستخدم هذا المنهج في دراسة تاريخ العلاقات الدولية، وسيتم استخدام المنهج في دراسة تطور القضية الكردية في المنطقة، والأكراد في العراق.

منهج تحليل النظم: يقوم هذا المنهج على أن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعية للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام. هذا المنهج قدمه ديفيد ايستون (Eston,1987 : 17-33)، ويساعد هذا المنهج على وضع الأكراد في العراق كمكون سياسي فاعل في النظام السياسي العراقي.

ثامناً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

دراسة (العلوي، 1990) بعنوان: الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990، تتناول الدراسة التوصيف الطائفي (السني-الشيعي) للمجتمع العراقي. كما تتناول الدراسة التوجهات المذهبية في العراق، أو ما يعرف بتمذهب الدولة العراقية، وأسباب ذلك التمذهب الذي دخل في جميع مفاصل الدولة السياسية والعسكرية والحزبية، منذ تأسيسها، والذي عُرف بصورة التمييز الطائفي الذي أخذ صبغةً سياسية سيطرت على هيكل الدولة العراقية، وكيف أثر ذلك على الوحدة الوطنية والهوية العراقية.

دراسة (نظمي، 1997): بعنوان:"التطورات الأخيرة في كردستان العراق وأثرها على وحدة العراق الوطنية ومستقبله السياسي". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التطورات التي حدثت

في كردستان العراق، إضافة إلى التعرف على أثر هذه التطورات والأحداث على وحدة العراق الوطنية ومستقبله السياسي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض التطورات موضوع الدراسة، وافترضت الدراسة بأن هناك أثرًا للتطورات التي حصلت في كردستان العراق على وحدة العراق الوطنية ومستقبله السياسي. وتوصلت الدراسة إلى إن الأحداث الجارية في المنطقة بشكل عام وكردستان العراق بشكل خاص قد أثرت على تأخير إيجاد حل للمشكلة الكردية في المنطقة، إضافة إلى تأثيرها على الوضع السياسي في العراق. ودعت هذه الدراسة حزب البعث ومن قوى المعارضة في إن يدركا بقوة ضرورة التمييز بين الحق المشروع في المعارضة وبين رفض الارتباط بالأجنبي.

دراسة (شعبان، 2002) بعنوان: مَنْ هو العراقي؟ إشكالية الجنسية واللاجنسية في القانونين العراقي والدولي، تناقش الدراسة الإشكاليات التاريخية لمفهوم الجنسية العراقية، ودور الأنظمة السياسة المتعاقبة في تسييس موضوع الجنسية من خلال تقسيم المجتمع العراقي إلى تبعية تركية عثمانية وتبعية إيرانية، وكيف أدت هذه السياسات الحكومية وقوانين الجنسية العراقية الى ضعضعة الهوية العراقية، وبالتالي التأثير سلباً على الوحدة الوطنية العراقية.

دراسة (خيون، 2003) الأديان والمذاهب في العراق، تناقش الدراسة مختلف الأديان والمذاهب التي اتخذت من العراق موطناً لها، كما يناقش الكتاب التوزيع الديني للعراقيين، وطبيعة هذه الأديان والمذاهب وتاريخ تعايشها وتقبلها للآخر. يعكس الكتاب الطبيعة المتنوعة للشعب العراقي التي تشاركت في العيش على أرض العراق.

دراسة (الوردي، 2005) بعنوان: مقتربات الى المشروع السياسي العراقي 1921-2003، تناقش الدراسة تأثير السياسات الحكومية، منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ولغاية عام 2003، على وحدة المجتمع العراقي، ويشير إلى دور السياسات الحكومية في إضعاف الوحدة الوطنية العراقية، والتي أدت إلى هشاشة الهوية الوطنية العراقية. كما تناقش الدراسة أثر الحصار

الاقتصادي الذي فُرض على العراق بعد احتلاله للكويت، والسياسات الحكومية المتزامنة معه على تفتيت النسيج المجتمعي العراقي.

دراسة (خيرة، 2005)، بعنوان: "تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي"، هدفت الدراسة لتحليل الأبعاد الإقليمية لهذه المسألة من خلال توضيح تأثيراتها على العلاقات بين دول المنطقة العربية العراق – تركيا، تركيا – سوريا، العراق– إيران، وخلصت الدراسة الى إن المسألة الكردية تستمد أهميتها وأساسها من طبيعة المجموعة الكردية ذاتها، هذه المجموعة التي تعد من أكبر وأهم الجماعات القومية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتمتع بطابع عرقي وخصائص لغوية وثقافية تميزها عن بقية القوميات المتواجدة في المنطقة من عرب وفرس وأتراك بشكل خاص، إلا أنها تتعايش معها، على اعتبار أن المجموعة الكردية تشترك مع هذه القوميات في العديد من الروابط التاريخية، الدينية والثقافية.

دراسة (العساف، 2010)، بعنوان:"الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية" هدفت الدراسة إلى بيان الأقليات في استقرار الدولة القومية، حيث كان أكراد العراق نموذجاً، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي المقارن. وتوصلت الدراسة إلى أن أكراد العراق الورقة الرابحة بيد الدول صاحبة المصالح في كردستان العراق خاصة والعراق عامة، لكي يبقى الأكراد محرك للثورات ضد الحكومة العراقية، وعندها يبقى العراق يزخر بالفوضى والبعد عن الاستقرار؛ لأن ذلك يسهم في تحقيق مصالح الدول ذات المصالح بالعراق.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لحداثة طرحها لموضوع الوضع الإقليمي وأثره على المسألة الكردية نظراً لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية على المستويات السياسية والاجتماعية والأمنية، حيث أن القضية التركية تمثل أحد أكثر القضايا الإقليمية تعقيداً خصوصاً في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق.

الفصل الثاني

تاريخ الأكراد في المنطقة العربية

تمهيد

اكتسبت المسألة الكردية اهتمام واسع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فمنذ انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وهذه المسالة تشغل الدول التي ضمت العدد الأكبر منهم وهي، تركيا والعراق وسوريا وإيران، حيث تعتبر مسألة داخلية وخارجية في آن واحد، وفي هذه الدول تعاقبت ثورات الأكراد الدموية، وقامت محاولة لإنشاء دولة كردية في إيران عام 1946، وبذلت جهود كبيرة للحصول على استقلال ذاتي في العراق ونشطت الميليشيات منذ عام 1979 في تركيا والعراق وإيران، وساهمت حرب الخليج الثانية في زيادة الاهتمام الدولي بالقضية الكردية، وكان لنشاط الأكراد في الشرق الأوسط أصداء بين جالياتهم في أوروبا ولدى الأقليات الكردية في أرمينيا وأذربيجان، وبناءً على ذلك فإن محاور القضية الكردية تدور حول الحقائق التالية: وجود أمة كردية لها شخصيتها القومية ولها ترابها الوطني (بلاد الأكراد). وعدم وجود كيان سياسي لهذه الأمة يجمعها.

وسوف يتم يتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أصل الأكراد والظروف الطبيعية لكردستان

المبحث الثاني: التطور التاريخي للقضية الكردية في العراق

المبحث الثالث: الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق

المبحث الأول: أصل الأكراد والظروف الطبيعية لكردستان:

يتميز الشعب الكردي عن باقي الشعوب في اللغة والعرق، إلا أنه يرتبط معهم بالعامل الديني والتاريخي، فقد جاءت القوى الدولية، التي مزقت شمْل الإمبراطورية العثمانية، لتمزق الشعب الكردي ووطنه، بين خمس دول، هي: تركيا والعراق وإيران وسورية وأرمينيا. وتتسم قضية الشعب الكردي بقدر كبير من التعقيد، إذ تتداخل فيها الأبعاد، الاقتصادية والسياسية والعِرقية. فضلاً عن تعدد الأطراف والموضوعات، المتعلقة بهذه القضية، على نحو جعلها إحدى الأوراق الضاغطة، التي يستخدمها أطراف الصراع في هذه المنطقة. ويُعَدّ الوجود الكردي، في كلٍّ من إيران وتركيا والعراق، مشكلة كبرى. أما في كلٍّ من سورية وأرمينيا، فهو وجود هامشي، إلى درجة لا تجعله يمثل مشكلة. وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أصل الأكراد.

المطلب الثاني: الظروف الطبيعية لكردستان العراق.

المطلب الثالث: الأحزاب والجمعيات الكردية.

المطلب الأول: أصل الأكراد:

إن كل شعب من الشعوب يعتز ويفتخر بأصله ليدلل على أصالته وإرثهِ التاريخي حتى يكون محط اعتزاز له في حاضره ومستقبله، فالشعب الكردي يحاول أن يجد لهُ جذراً تاريخياً، ولذلك بحث المثقفون الأكراد عن هذا الجذر التاريخي، وحاول بعض المؤرخين العرب أن يجدوا للأكراد جذوراً في عمق التاريخ العربي، وكذلك شارك المؤرخون الأجانب في هذا البحث، فأوجد البعض لهم نسباً في دولة ظهرت في التاريخ ثم اندثرت، والبعض لم يجد أساساً لهم فيفسر الأمر حسب هواه. لذا فقد ساهمت عدة عوامل في التشكيك والتضارب في المعلومات المتعلقة بالأكراد فهناك جدل كبير حول أصل الشعب الكردي، حيث يصر الأكراد على حقيقة أنهم ينتمون إلى العرق

الآري، بينما هناك من يشكك في ذلك، فالإيرانيون يعتبرونهم أحفاد الميدين، وهو الأصل نفسه الذي ينتمي إليه الفرس، والأتراك يعتبرونهم "أتراك جبليون" نسو لغتهم الأصلية واكتسبوا لغة وعادات جديدة بسبب وجودهم في مناطق جبلية وعرة ومنعزلة، أما بعض الكتاب العرب فإنهم ينسبونهم إلى كرد بن مرد بن عامر، ولذا يعتبرونهم عرباً في الأصل، وظهرت هنالك عدة أراء حول أصل الأكراد وكل رأي له مؤيدوه من العلماء والباحثين وأهمها(عيسى، 2002 :17 – 18):

الرأي الأول: أن الأكراد ينحدرون من سلالة قبائل الهندو أوروبية التي سكنت جبال كردستان منذ الألف الثاني قبل الميلاد، حيث انخرطت معهم بعض القبائل العربية والأرمينية والآشورية والفارسية والتركمانية فأصبحت كردية بالثقافة واللغة، ويذكر العقيد معمر القذافي في كتابه عن القضية الكردية بأن الأكراد "يشكلون مجموعة عرقية في الشرق الأوسط بل أكبر أمة على الأرض لم تنال أبسط حقوقها القومية.

الرأي الثاني: إن "الأكراد جاءوا من الهضبة الإيرانية في الشرق ونزحوا إلى الغرب " وهي تلقى أكبر تأييد من العلماء وخاصة العالم الروسي "فلاديمير مينورسكي"* وهو أحد كبار المستشرقين العالميين.

الرأي الثالث: أن "الأكراد هم السكان المحليون للمناطق الجبلية لأسيا الصغرى" ويتزعم هذا الرأي العالم السوفيتي مار ويؤيده عدد من الباحثين، ويتفق أصحاب الرأي الأول والثاني على أن العنصر الميدي هو عنصر أساسي في التكوين العرقي للشعب الكردي (خصباك، 1989: 14).

يقول المؤرخ الكردي علي سيدو الكوراني، كان الإسلام هو الأصل الحقيقي في تعريف العالم بالأكراد، حيث جاء الفاتحون العرب المسلمون إلى سكان مناطق كردستان فتحاربوا معهم

---

*مستشرق روسي كبير، ولد في موسكو سنة 1877م وقد أولى بحوثه اهتماماً خاصاً بالأكراد وقام برحلات إلى كردستان توفي في لندن سنة 1966م

وأجبروهم على الهزيمة وبعد أن دخلوا الإسلام وحُسن إسلامهم كانت أولى الأسماء التي أطلقها العرب على هذا الشعب أسم "قبائل الجبال" وفيها أيضاً يعرفون من قبل الفرس، ثم أطلق بعد ذلك عليهم "عراق العجم" وأطلق العرب أسم "الأكراد" عليهم بعد اعتناقهم الإسلام وبفضله أصبحوا شعباً معروفاً في العالم. وارتبط العرب والأكراد بتاريخ مشترك، حيث أن الأسس التاريخية لهذه العلاقة بدأت منذ الفتح الإسلامي لكردستان عام 18هجرية، وحارب العرب والأكراد منذ ذلك التاريخ جنباً إلى جنب في سبيل نشر الدين الإسلامي (بولاديان، 2004 :23).

اللغة الكردية والهوية الثقافية للأكراد:

- **اللغة الكردية من عائلة اللغات الإيرانية،** تعتبر اللغة الكردية إحدى اللغات الإيرانية، فهي تنتمي إلى مجموعة اللغات الهندوأوروبية، وتتكون هذه العائلة من اللغات الأفغانية والاستينية والفارسية والبشتو والبلوخية ولهجات أخرى قديمة وحديثة، حيث انتشرت هذه اللغة مع هجرات شعوب هذه القبائل وبخاصة في آسيا وأوروبا، حيث هاجر قسم منهم إلى جزيرة البلقان وأوروبا الشرقية، وهم أسلاف اليونان والرومان وغيرهم من الشعوب الأوروبية الناطقة باللغات الأوروبية الحديثة، كما توجه قسم آخر إلى الجنوب الشرقي فسكنوا الهند والسند، وهم من سكان جنوب آسيا الذين يتكلمون باللغات الهندية،أما القسم الثالث فقد هاجروا إلى آسيا الصغرى وجبال زاجروس وانتشروا في إيران وكردستان، أي إقليم الأكراد وهم الميديون أسلاف الشعب الكردي والفرس، كان هؤلاء يتكلمون مجموعة لغات متقاربة تتشابه في بعض خصائصها اللغوية اصطلح على تسميتها مجموعة اللغات الإيرانية .
- **الديانة:** يعتبر الدين الإسلامي الديانة الرئيسية عند الشعب الكردي، حيث ينقسم الأكراد من الناحية الدينية إلى الأقسام التالية (الصويركي، 2001):

أ- المسلمين السنّة 75% .

ب- المسلمين الشيعة 20% .

ج- الأقلية الزيدية والمسيحية 5% .

مما سبق، فإن الأكراد لا ينضوون تحت أصل عرقي واحد، ويؤيد ما ذكره المؤرخ علي سيدو الكوراني بأن المؤرخين اختلفوا في أصل الأكراد فتعددت أرائهم فاختلفوا فيه، فكان الإسلام هو الأصل الحقيقي في تعريف العالم بهم.ويرى انه في غياب جنسية كردية معترف بها دولياً فإن أي إحصاء جدي للأكراد يبدو صعباً وغير دقيق. ويعتقد الأكراد بأنهم أمة مكتملة وأنه من حقهم تحقيق طموحاتهم القومية.ويختلفون فيما بينهم حول تجسيد هذه الطموحات، حيث تبنى بعضهم إقامة دولة (حزب العمال الكردستاني التركي) وتبنى آخرون خيار الفيدرالية القومية (الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الوطني الكردستاني)، بينما طرح آخرون مطالبهم بالتوازي مع حالة ميزان القوى الإقليمي والمحلي والموقف الدولي من هذه المطالب. وهذا دفعهم إلى عدم المطالبة بدولة مستقلة، والمطالبة بحقوق مواطنة كاملة في الدول التي يعيشون فيها وعلى قدم المساواة مع أبناء القومية السائدة في هذه الدول، والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية (العبدالله، 2013).

المطلب الثاني: الظروف الطبيعية لكردستان العراق:

يتألف لفظ "كردستان" من مقطعين (كرد) و(ستان) وهي كلمة فارسية الأصل وتعني الأولى الشجعان والثانية بلاد وترجمتها الحرفية "بلاد الشجعان"، وتقع كردستان بين خطي عرض 34 و39 وخطي طول (37-46) ًوتبلغ مساحة كردستان الكلية (410) ألف كم^2 موزعه سياسياً بين تركيا والعراق وإيران وسوريا 192 ألف كم^2 في تركيا (كردستان تركيا)، 125ألف كم2 في إيران (كردستان إيران)، 75ألف كم^2 في العراق (كردستان العراق)، 18ألف كم في سوريا (قاسملو،

12: 1970). أراضي كردستان متصلة ببعضها، حيث تشكل منطقة جغرافية متواصلة الأجزاء وتوصف كردستان ببلاد الجبال العالية والهضاب المرتفعة، وخاصة في جهاتها الشرقية(بدر الدين، 1: 1986).

تطلق كلمة كردستان فقط على إقليم سنة من كردستان إيران، وهي مجزأة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا ولا ترتبط بخطوط مواصلات حديثة تسهل اتصال الأكراد بعضهم البعض وجزأتها عن بعضها حدود الدول التي اقتسمتها فيما بينها، يبلغ ارتفاع القمم الجبلية بها من (1000–1500)م. وتحيط بكردستان الجبال الشاهقة من كل الجهات سوى القسم الجنوبي الغربي، لأن هذا القسم لا يشتمل إلا على هضاب تجري فيها العيون الدافقة وعلى سهول ترويها الأنهر، وأكثر المناطق صالحة للزراعة هو القسم الجنوبي والجنوب الشرقي، حيث حوض دجلة والفرات وروافدها مثل الزاب الأكبر والأصغر ونهر الخابور(قاسملو، 1970 :13).

وتقع أعلى الجبال في كردستان في الشمال الشرقي والتي تمتاز بأنها مكسوة بالغابات الكثيفة وتغطي ما نسبته 23% من أراضي كردستان العراق ومحاطة بأودية خصبة، ودائماً آهلة بالسكان صيفاً وشتاء ويوجد فيها القرى والمدن بعكس سلسلة الجبال الفاصلة بين الحدود التركية والإيرانية، فإنها جرداء لا غابات فيها ولا كلأ، ويتخللها أهم الأنهار مثل نهر الفرات ودجلة وروافدهما فجميع هذه الأنهار يتجه جريانها نحو الجنوب ما عدا "نهر القطور فرع نهر الكر" يصب في بحر قزوين، ويوجد في المنطقة عدة بحيرات أهمها بحيرة "وان" الشهيرة وبحيرة " أورمية" الكائنة في كردستان إيران ويصب فيها عدة أنهر صغيرة. (القذافي، 1992 :90)

حدود كردستان الكبرى: تنقسم كردستان إلى الأقسام التالية (سلطان، 1995: 39–40):

أ. **كردستان الشمالية (تركيا):** وتشمل من الشمال أذربيجان السوفيتية (سابقاً) والولايات الشرقية من تركيا وهي: خربوط، ديار بكر، وان، تبليس، ارضروم، جزء من ولاية سيواس، والمناطق الجبلية من

ولايتي قارص واردهان وقرة باغ، الجزء الشمالي من خط الحدود السورية بدءاً من سنجق اسكندرونة غرباً حتى الحدود السورية العراقية شرقاً، بما في ذلك منطقتي عفريت وعين عرب ومدن الباب وجرابلس وتل أبيض ورأس العين وعامودة والقامشلي وخط الحدود السورية.

ب. **كردستان الشرقية (إيران):** وهي تشمل أذربيجان الغربية والمناطق الواقعة جنوب بحيرة أورمية بما في ذلك ولاية كرمنشاه وما يجاورها، ومنطقة البختاري جنوباً حتى عربستان، خوزستان، ومن هناك تتصل حدودها بشط العرب على الخليج العربي .

ج. **كردستان الجنوبية (العراق):** وتشمل محافظات العراق الشمالية السليمانية، وكركوك واربيل والموصل وجزء من محافظة ديالي يضم بدرة ومندلي، وأحد المؤرخين يعلق على هذه المنطقة ويقول: إنها تفتقر إلى الدقة وتنطوي على المبالغة وخاصة الحدود الشمالية/ الغربية.

أن حدود كردستان كما حددها الأمير شرف خان البدليسي في كتابة "شرفنامه" الذي ألفه في عام 1586م تتمثل بالتالي: "تبدأ عند شواطئ بحر هرمز (خليج البصرة أو الخليج العربي) ممتدة خط مستقيم حتى ولاية ملاطية (وهي مدينة في ولاية خربوط في كردستان التركي) ونريش (شمال مدينة حلب) وتمتد شمال هذا الخط فتشمل ولاية فارس والعراق العجمي وأذربيجان وارمينيا الصغرى والكبرى (أي ولاية أضنه – كليكيا – اربفان)". ويقع ما بين الحدود العراقية والتركية والإيرانية، أرض مسطحة غير منتظمة في الالتواء أو التعاريج وهي معقدة التركيب، تؤثر فيها عوامل التعرية التي تكون شديدة في هذه المنطقة بسبب كثرة الإمطار والثلوج، ولذلك أثر الموقع الطبيعي الجغرافي للأرض الكردية على توزيع المدن الكردية والكثافة السكانية إضافة إلى اتصالها بالعالم الخارجي وذلك على النحو التالي: (الدره، 1966 :28–29)

أ. كان لطبيعة الأرض على صغر حجم المدينة الكردية وقلة عدد سكانها .

ب. الشعور بالاكتفاء الذاتي نتيجة صغر حجم المدينة الكردية وعدم إيجاد تواصل مع العالم الخارجي ساهم في تعميق عزلتهم الجغرافية .

ج. قلة اعتماد المنطقة على العاصمة وزيادة عزلتها .

د. البعد الجغرافي في كردستان كان له تأثير على سكانها، حيث وجدوا أنفسهم بين خمسة دول سياسية (تركيا، إيران، العراق، سوريا، والاتحاد السوفيتي سابقاً).

تعد كردستان منطقة جبلية، تشتهر بالزراعة وتشكل الفرع الرئيسي في اقتصاد كردستان الوطني وتشكل الزراعة 64% من الدخل الوطني، وتكثر فيها بساتين الكروم وأنواع الأشجار المثمرة وأشجار التوت، التي تساعد على تربية النحل وتكثر في كردستان المحاصيل الزراعية مثل القمح والشعير والذرة والدخان والسمسم والقطن والعدس ومحاصيل أخرى كثيرة، ويشكل إنتاج الخضروات 30% وإنتاج الحيوانات 34% من الدخل الوطني(الدره، 1966 :121) .

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية في كردستان فهي لا تختلف في الواقع اختلافاً ملموساً في درجة تطورها الاجتماعي والاقتصادي في كل جزء من أجزاء كردستان وتعتمد على اقتصاد كل قطر الذي يتبعه الجزء من كردستان والحقيقة أن كردستان قبل كل شيء بلاد زراعية.تشتهر كردستان بالصناعة اليدوية وخاصة السجاد الراقي جداً الذي تصنعه النساء وامتازت المناطق الكردستانية بالنسيج والأقمشة الصوفية والقطنية والحريرية، وهناك عدة صناعات أخرى في مناطق مختلفة من كردستان، والصناعات الكردية نشأت دون أن يرافقها نشوء صناعة وطنية كردية، والسبب يعود إلى استثمار النفط أما على يد الشركات الاستعمارية أو على يد القطاع الحكومي، وتشكل 26% من الدخل الوطني ومنها 20% من البترول(قاسملو، 1970 :120).

تتميز منطقة كردستان بأنها غنية بالحديد والنحاس والكبريت والبترول، ويعتقد أن هناك عدداً من الخامات التي سيغير الكشف عنها وجه كردستان تغيراً تاماً، ويشكل النفط أهم ثروة تسكن في أرض كردستان، وأن حوالي 60% من كل احتياطي النفط في العالم يوجد في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والتي تطل عليها كردستان مباشرة، فهناك عمليات استخراج للنفط من كركوك والمناطق المحيطة بها ومن شاه أباد قرب كرمنشاة في إيران، ومن منطقة سعرت في تركيا، ومن المنطقة الكردية من الجزيرة في سوريا، وهناك أماكن أخرى للنفط في كردستان،وتم اكتشاف خامات الحديد في منطقة ديفريك في كردستان التركية، وعلى النحاس في إيرغان في كردستان تركية، وعلى الكروم والذهب والفضة في شمال ديار بكر، وعلى الكبريت في إقليم سنة في إيران، وعلى الذهب جنوب كرمنشاة في إيران، وعلى الفضة في كابان، وهناك مناطق عديدة للفحم، والملح، والخارصين، والزئبق في إنحاء كردستان(القذافي، 1992 : 91-90) .

المطلب الثالث: الأحزاب والجمعيات الكردية:

نشأت في كردستان منذ القرن العشرين مجموعة من الأحزاب والجمعيات من اجل الحصول على الحقوق القومية للأكراد أسوة بالشعوب الأخرى والأقل منها عدداً وحضارة في دول العالم الثالث، وقد ظهرت أصوات القومين العرب والأرمن والأكراد تعلو في المؤسسات الدستورية للنظام العثماني بعد تولي جمعية الاتحاد والترقي الحكم في السلطة العثمانية (الموصلي،2000 :225-230).ويمكن القول بأن النضال الذي قام به الأكراد ما قبل العهد الملكي وأثنائه كان موجة ضد المستعمر البريطاني، وفي عهد الجمهوريات انقلب الأمر فأصبحت الثورات موجة للنظام العراقي لكي تجبره على تحقيق أمال الكرد والقائمة على استقلال منطقة كردستان، وفي أواخر عهد صدام حسين وقف الأكراد مع الغزاة الأمريكان وذلك طمعاً بتحقيق ما انتظروا تحقيقه وهو مساعدتهم في بناء الدولة وبقي الأمر كذلك حتى احتلال العراق عام 2003 فاخذوا يطمعون أكثر، وأصبحت

مطالبهم قريبة المنال كيف لا وقد أعتلى كرسي رئاسة الجمهورية كردي واستلام أقوى وأهم حقيبة وزارة أيضا وأصبحت الحرية للأكراد في إقليم كردستان أكثر(عبد القادر، 2013).

تعتبر العراق الدولة الوحيدة التي اعترفت بالاكراد وحقوقهم في المنطقة العربية، لكن الشعب الكردي وجد ضالته بالتعاون مع الأجنبي من أجل مصالحه الضيقة ضد وحدة بلده إلى إن ساهم هذا الشعب وبقوة في تسهيل مهمة احتلال العراق من قبل القوات العسكرية الأمريكية. حيث أن للشعب الكردي مقومات الدولة من حيث اللغة والأرض والسكان والعادات والشعائر والتقاليد، واستطاع أن يحافظ على خصائص لغتة على الرغم من وجودها مع ثلاث لغات قوية العربية والتركية والفارسية، وهذا يدل على إن الشعب الكردي موجود منذ تاريخ طويل. وإن معاناة المنطقة الكردية من القوى الإقليمية الفاعلة وبقائها ضمن النطاق الهامشي، قد جعلت الشعب الكردي يعانى من تهميش جغرافي ناتج عن بعد المناطق الكردية عن المراكز في الدول التي تتواجد فيها، وتهميش تنموي ناتج عن استمرار البنية التحتية ذات الاقتصاد الرعوي أو الزراعي البدائي في المناطق الكردية، وكذلك من الإجراءات لطمس الهوية الكردية (لغة وثقافة)، وكذلك عدم الاعتراف بالقومية الكردية من بعض الدول التي يتواجد بها أكراد، وهذا كله يجعل لدى الأكراد الطموح والمطالبة بقيام دولة كردية (عيسى، 2014 :560).

تعتبر منطقة كردستان مهمة من الناحية الجغرافية والاقتصادية ،فهي تشكل أحد طرق المرور المهمة بين أوروبا واسيا والشرق الأوسط، وأن وجود عنصري (النفط والمياه) يعني التوازن بين مصادر المياه ومصادر النفط مما يجعلها مجال جذب وتنافس إقليمي ودولي، ولأهمية المنطقة الكردية وتوسطها بين قوى فاعلة شكلت أزمة تاريخية جعلت الاستعمار لا يرغب بإنشاء دولة كردية، وهذا يعتبر عائقاً أمام الطموحات الكردية ،لأنه في حال قيام دولة فإنها ستشكل عنصر عدم استقرار في المنطقة وتؤثر على مصالح الدول الكبرى. والدور التاريخي لقادة الكرد في هزيمة

الصليبين، ولّد الحقد التاريخي عليهم، مما جعل الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى يقوم بتوزيع المنطقة الكردية التي كانت تابعة للدولة العثمانية إلى أربعة مجموعات وعلى أربع دول ليخلق مع الأيام عوامل شدّ وجذب ما بين هذه الدول في سياستها، وبالتالي يتم استخدام هذه المجموعات كأوراق ضغط ضد الدول التي تتواجد فيها، فبينما وبنفس الوقت، فإن الدول التي يتواجد بها أكراد (تركيا، إيران، العراق، سوريا) تستغل كل دولة أوضاع الأكراد في الدول الأخرى بهدف تحقيق مصالحها (عبد القادر، 2013).

إن الصراع الداخلي بين الأكراد وضعف التنسيق بين قادة الثورات قلل من فرص الأكراد في الحصول على حقوقهم، وجعل الحركة الكردية دائما موضع تداول بين أطراف إقليمية ودولية تتجاذبها مصالح الدول الكبرى، ولكي يبقوا دائماً محرك التوازن ضد الحكومة العراقية، لذلك لا بد من تسوية سياسية محلية في كل بلد(عيسى، 2014 :563).

المبحث الثاني: التطور التاريخي للقضية الكردية في العراق

نشأت في القرن السادس عشر الميلادي ما يسمى بالقضية الكردية مع التقسيم الأول لكردستان، وبعد معركة سهل جالديران التي وقعت في 23 آب عام 1514 بين إيران "إسماعيل الصفوي" والإمبراطورية العثمانية، وبموجب الاتفاق الذي وقع بين الدولتين قسمت كردستان إلى قسمين: الأصغر ويتبع إيران، والأكبر يتبع الدولة العثمانية. وتعاون أغلب رؤساء الأكراد (الاغات) مع الإمبراطورية العثمانية مقابل منحهم مقاطعات وأحياناً أخرى إمارات، ومن ثم شكلت 15 إمارة حينذاك لتعتبر نواة لبناء هيكل سياسي لهم حتى القرن التاسع عشر(فايد وشعبان، 1999 :16).

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مشكلة الأقلية الكردية

المطلب الثاني : القضية الكردية في العراق

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مشكلة الأقلية الكردية

يعود التطور التاريخي للقضية الكردية إلى القرن الخامس قبل الميلاد حينما استطاع "سيروس"* أن يدمر مملكة "ميديا"** والتي يعتبرها المؤرخون الوطن الأصلي للأكراد، ثم انتقلت إلى الحكم اليوناني عام 330 ق.م، وتم احتلالها من قبل الأرمن في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، ثم انتقلت السيطرة إلى الإمبراطورية الرومانية حتى القرن الثالث الميلادي، ومن ثم حكمت الإمبراطورية الساسانية*** كردستان حتى الفتح الإسلامي عام 18 هجرية الموافق 640 ميلادية، وأثناء الحكم الإسلامي استطاعوا أن ينشئوا دويلات كردية مستقلة في المناطق الكردية أو خارجها واستطاعوا أن يؤلفوا دولة إسلامية واسعة أسسها صلاح الدين عام 1171م والتي شملت سوريا ومصر وبلاد ما بين النهرين، وقام صلاح الدين بدورٍ عظيمٍ في الحرب الصليبية، ولكن ضعفت منطقة الأكراد في القرن الخامس عشر بسبب تنافس تركيا وإيران عليها، وعندما نجح الشاه الإيراني الشيعي المذهب "إسماعيل ألصفوي" في الاستيلاء على العراق استنجد الأكراد بالسلطان "سليم الأول" الذي قام بشن حرب على إيران واحتل العراق كله وهزم شاه إيران عام 1514م، تمت السيطرة على منطقة الأكراد من قبل الإمبراطورية العثمانية وأستمر ذلك لمدة 400 سنة ووضعتها ضمن ثلاثة إمارات هي بغداد وديار بكر وارضروم (الدره، 1966).

بدأت الروح الوطنية لدى الأكراد تتبلور بمعناها الواعي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث طالب الأكراد بحكم مستقل عن الدولة العثمانية، وقام السلطان عبد الحميد بتشجيع القومية الكردية لإيجاد مجموعة متميزة ضمن الدولة العثمانية تؤيد وتدور في فلك الحكومة العثمانية، وشجع حزب

---

*حاكم الامبراطورية الاخمينية وهي من الامبراطوريات التي ظهرت قبل الميلاد بحوالي 550 ق.م.

**مملكة ميديا من أقدم الامبراطوريات في العالم وعاصمتها أكياتان (همدان) حالياً في إيران

***مؤسسها (اردسير) واستقلت في عام 226م وكانت تسيطر على بلاد كردستان وارمينيا وهي فارسية واستمر حكمها لغاية 640م.

الاتحاد والترقي في البداية القوميات المختلفة ومنها الأكراد مما ساهم في اشتداد وتقوية الحركة الوطنية الكردية، خاصة بعد إقصاء السلطان عبد الحميد عن العرش عام 1908م، وبعد تسلم حزب الاتحاد والترقي زمام الحكم التركي وحتى انكشفت نزعته القومية تعرضت القومية الكردية من جديد إلى الضغط والكبت حتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث شارك الأكراد جنباً إلى جنب مع الجيش التركي وقدموت تضحيات وتكبدوا خسائر فادحة في الأرواح (علي، 2011 :26).

وفي ظل ذلك، عُقدت عدة معاهدات من أجل قيام دولة كردية ومنها، معاهدة سيفر عام 1920م ولكن ثورة أتاتورك عمدت إلى اجتذاب الأكراد إلى تركيا ونجحت الرعاية التركية في إسكات الأكراد، وفي معاهدة لوزان عام 1923م التي حلت محل سيفر جاءت خالية من أية إشارة إلى المطالب الكردية، وفي اليوم الذي ألغيت فيه الخلافة العثمانية يوم 3 آذار1924م أعلنت تركيا رفضها لأية فكرة بمنح الجزء الكردي حكماً ذاتياً ووضع الأكراد تحت قبضة تركيا وباقي الأكراد القاطنين في ولاية الموصل تم ضمهم إلى الدولة العربية الجديدة التي أنشئت في العراق وهكذا فأن الأكراد توزعوا في نهاية الحرب العالمية الأولى (1914– 1918) ضمن عدة دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا وأذربيجان، بعدها عادت الحركة الوطنية الكردية مرة أخرى حيث تبلور لديها الوعي والحماس وظهرت طبقة وسطى ذات وعي سياسي مدرك، وخاصة بعد برنامج "ويلسن"* المشهور للسلم العالمي الذي اقترح فيه مبدأ تقرير مصير الشعوب التي كانت خاضعة تحت الحكم العثماني مثل العرب والأرمن والأكراد لحصولهم على الاستقلال وخاصة أكراد تركيا بإنشاء دولة كردية مستقلة تشمل كردستان الشمالي والجنوبي(روبس 1993 :41).

* هو السير ارنولد ولسن كان مسؤول الإدارة السياسية بين النهرين .

المطلب الثاني: القضية الكردية في العراق

عمدت بريطانيا بعد احتلال العراق عام 1918م إلى تقسيم هذه الولايات إلى محافظات، حيث تم تقسيم الموصل إلى أربع محافظات هي: الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك، ثم أضيفت محافظة دهوك إلى ذلك عام 1970، وفي الوقت الذي ضمت فيه كل من أربيل والسليمانية الغالبية العظمى من الأكراد، فإن كلاً من الموصل وكركوك لم يمثلوا الغالبية فيها، حيث حدثت أول مواجهة مسلحة بين الأكراد والإدارة البريطانية عام 1919، واستمرت هذه المواجهات ولفترات متقطعة وحتى عام 1946 ولأسباب متعددة، فمن رفض الأكراد للإدارة البريطانية تحولوا إلى رفض انتشار الإدارة العراقية الملكية وبناء المخافر في المناطق الكردية الحدودية النائية، وقمعت كل هذه الحركات من قبل القوات البريطانية ثم الجيش العراقي بعد تأسيسه (إحسان، 2000).

شجعت على الحركات عدة أسباب متباينة ما بين عشائرية ودينية وقومية، حيث كانت في البداية عشائرية بحتة وتحولت في الثلاثينيات والأربعينيات إلى قومية بعد أن تم تأسيس أحزاب سياسية كردية مثل حزب هيوا (1939) وحزب رزكاري (1945) والحزب الديمقراطي الكردستاني (1946)، علماً بأن غالبية المثقفين والمتعلمين الأكراد كانوا فاعلين في الحركة الوطنية العراقية آنذاك، حيث انضموا إلى الأحزاب السياسية العراقية السرية التي أنشئت في تلك الفترة مثل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي ووصلوا إلى مراكز قيادية في هذه الأحزاب (جواد، 2004).

قامت السلطات العراقية في بداية عهدها الملكي باتهام بريطانيا بتحريض الأكراد وتشجيعهم على عدم الاندماج في الدولة العراقية الجديدة، ولم يكن ذلك حباً في الأكراد أو إيماناً بمطالبهم، ولكن بريطانيا أرادت من وراء ذلك إجبار الحكومة العراقية على توقيع معاهدة طويلة الأمد مع بريطانيا في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية تطمح إلى الحصول على الاستقلال، بل

والأكثر من ذلك فإن بريطانيا هددت الحكومة العراقية بالقول إن الامتناع عن توقيع مثل هذه المعاهدة ومعاداة بريطانيا سيعني ليس فقط امتناع الأكراد عن الانضمام إلى الدولة العراقية، بل إنه سيؤدي إلى خسران ولاية الموصل القديمة بأكملها إلى تركيا التي ظلت تطالب بها، حيث اضطرت الحكومة العراقية للقبول بالمعاهدة مقابل دعم بريطانيا لمطالب العراق بولاية الموصل، وبالفعل فقد تحقق للعراق ذلك، حيث انتهت مشكلة الموصل لصالح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية البريطانية عام 1922م مقابل استغلال النفط العراقي، وتم إلحاق المحافظات الكردية بالدولة العراقية (جواد، 2004).

أدى إقامة الجمهورية العراقية عام 1958 وإسقاط الملكية العراقية إلى منح الأكراد أفاق جديدة من الحرية والتسامح، حيث بدأ القادة الأكراد يتحركون ويعملون بحرية غير مسبوقة وسمح للمهاجرين منهم بالعودة إلى العراق وعلى رأسهم الملا مصطفى البرزاني، كما بدؤوا بإصدار الصحف والمجلات والمنشورات والقيام بمهرجانات ثقافية وسياسية حتى قبل إجازة حزبهم، الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البرزاني من قبل رئيس الوزراء آنذاك اللواء عبد الكريم قاسم عام 1960، كما أن الدستور العراقي الجديد والمؤقت نص ولأول مرة على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي، وهذا النص لايزال موجوداً ولو بصيغ مختلفة، إلا أن الخلافات بدأت تظهر بعد ذلك حول كيفية تنظيم العلاقة ما بين السلطة المركزية العراقية والحركة القومية الكردية متمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني، فبينما اعتبرت الحكومة المركزية آنذاك أن الحرية التي يتمتع بها الأكراد والامتيازات التي حصلوا عليها كانت كافية لتطمينهم ضمن الدولة الواحدة، طالب الحزب بالحكم الذاتي كأساس لحل مشكلتهم (يوسف،2008).

شكلت الثورة الكردية لعام 1961 تمرد عشائري ضد قانون الإصلاح الزراعي الذي أعلنته الحكومة المركزية والذي كان موجهاً ضد الإقطاعيين الأكراد، وبما أن المجتمع الكردي هو مجتمع

زراعي يهيمن فيه الإقطاع المتمثل برؤساء العشائر الذين يملكون الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية، فقد نجح هؤلاء الإقطاعيون في إثارة الفلاحين الأكراد ضد القانون الذي وجد لمصلحتهم، وبدلاً من أن تواجه الحكومة العراقية هذا الوضع بالحكمة استغلته كسبب للإجهاز على الحركة القومية الكردية التي وجدت فيها تهديداً لهيمنتها المركزية، خاصة بعد أن نجحت الحكومة في تصفية الاتجاهين القومي والشيوعي في العراق، وذلك بإجراءات مختلفة بدأت بحل الحزب الديمقراطي الكردستاني وملاحقة قادته وانتهت باستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية المتمثلة بالعشائر وعلى رأسها العشيرة البرزانية، وأدى استخدام القوة العسكرية ضد هذه الاضطرابات إلى تضامن جميع هذه العناصر ضد السلطة المركزية مستفيدين من الطبيعة الجغرافية والجبال التي شكلت حماية طبيعية لهم وعامل تشجيع على حمل السلاح. وتمكن حزب البعث العراقي في الثامن من شباط عام 1963 من الإطاحة بـ "عبد الكريم قاسم" بانقلاب عسكري، دبره ونفذه حزب البعث العربي الاشتراكي بالتعاون مع فريق الضباط القوميين في الجيش، كانت مساهمة الضباط القوميين الناصريين الداعين إلى الوحدة عاملاً أساسياً في نجاح الانقلاب، ولم يكن يقل عنه أهمية مسألة تحييد الثورة الكردية، عن طريق التقرب منها بالاتصال بزعمائها وضمان تعاونهم، وتم تنصيب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية (الموصلي، 2000 :131 – 137).

من بعدها اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً حول المسألة الكردية جاء فيه (أن المجلس الوطني لقيادة الثورة يقر الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما، كما أن لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة للامركزية)، وبهذه الصراحة والوضوح أقر مجلس قيادة الثورة الحقوق القومية للأكراد وفي أعلى المستويات السياسية والدستورية، ولكن لم تفلح حكومة عبد السلام عارف

التي جاءت بعد انقلاب شباط 1963 في نزع فتيل الأزمة بين الحكومة والحركة الكردية، وإيجاد حل سلمي ودائم يضمن حقوق الأكراد، ويحافظ على وحدة التراب العراقي، ويمنع عنه التدخلات الخارجية التي أخذت تتصاعد في دعم الحركة الكردية، لاسيما الدعم الإيراني والإسرائيلي والأمريكي، وبعد استلام الرئيس عبد الرحمن عارف الحكم بعد أخيه وبتاريخ 10/23/ 1966 قال "إن قضية الشمال هي نتيجة أخطاء سياسية وافدة، وأن إخواننا الأكراد لم يفكروا مطلقا بالابتعاد أو الانفصال عن إخوانهم العرب وإنما لظروف وسوء الإدارة السابقة أدت إلى تراكم الأخطاء والتوتر"(بادي، 2006: 85).

وقد شكّل انقلاب احمد حسن البكر حركة تصحيحية في البعث وهي وصولاً جديداً للحكم في تموز عام 1968م، حيث كان حل المسألة الكردية في مقدمة أولوياته، حيث شرع إلى الإعلان عن رفضه للحل العسكري، وأبدى نيته في تبني حل سلمي ودائم لهذه المسألة، حيث تم التوصل وبعد مفاوضات شاقة مع قيادة الملا مصطفى البارزاني إلى بيان آذار 1970، ومن ثم في مرحلة لاحقة إلى اتفاق 11 آذار 1974، وهو ما سمي بقانون الحكم الذاتي للمنطقة الكردية، حيث شكّل ذلك الاتفاق انتصاراً تاريخياً للطرفين، فالحركة الكردية نجحت في تحقيق أهدافها من خلال اعتراف الحكومة العراقية بحقوق الشعب الكردي، والحكومة من جانبها أفلحت في نزع فتيل حرب استنزاف فشلت جميع الحكومات السابقة في إخمادها، ولعل أهم ما جاء في اتفاق الحكم الذاتي هو الاعتراف بالقومية الكردية إلى جانب العربية، وإعطاء المناطق الكردية حكماً ذاتياً خلال مدة لا تتعدى الأربع سنوات، فضلاً عن توزيع المناصب الرسمية على الأكراد وفقاً لنسبتهم من السكان، على أن يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً، كما اقر القانون إعطاء الأكراد حق تأسيس منظمات شعبية خاصة بهم، وعلى تعليم اللغة الكردية مما فسح المجال لأول مرة أن تكون اللغة الكردية لغة

رسمية للأكراد، إضافة إلى إصدار عفو عام عن المقاتلين الأكراد مقابل تسليم أسلحتهم، وحل ميليشياتهم المسلحة (الموصلي،2000 :225–230).

قامت الحكومة العراقية بعد توقيع الاتفاق بتنفيذ بعض من التزاماتها، إلا انه يمكن القول أن اتفاق الحكم الذاتي في العراق عام 1974 شابته الكثير من الأخطاء السياسية والإدارية التي أفشلت الكثير من بنوده عند تطبيقها، لعل أهمها أزمة الثقة التي شابت نظرة الطرفين الموقعين عليه (الحكومة والفصائل الكردية)، فالحكومة نظرت إلى الاتفاق نظرة براغماتية تحقق لها مكاسب آنية لصالح توقف الدعم الخارجي، ولاسيما الإيراني – الإسرائيلي – الأمريكي للحركة الكردية، فلم تكن حكومة البعث مقتنعة بالأصل باتفاق الحكم الذاتي، وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقة على الاتفاق، وأهمها توجه الحكومة العراقية لتوقيع اتفاقية الجزائر عام 1975 مع إيران والتي تنازلت بموجبها عن حقوق العراق السيادية في شط العرب مقابل توجيه ضربة سياسية وعسكرية للحركة الكردية المسلحة عبر دفع إيران للتخلي عن دعمها المكثف للحركة (يوسف،2008).

ظهر الانهيار السريع للحركة الكردية أمام زحف القوات العراقية بعد توقيع اتفاقية الجزائر، ولعل ذلك الأمر يبين احد الأخطار القاتلة التي انتهجتها حكومة البعث في معالجة المسألة الكردية والتي فضلت من خلالها التنازل للقوى الخارجية عن حقوق سيادية للعراق بدلاً من التنازل لأبناء البلد عن حقوق سياسية، أما عن الحركة الكردية، فإن بقاء ارتباطاتها ببعض القوى الأجنبية قد زاد من عدم ثقة الحكومة في توجهاتها لحل أزمتها السياسية على أساس وطني، ولهذا فضلت الإبقاء على سياسة الباب المفتوح مع بعض القوى الإقليمية والدولية بدلاً من الاتكاء على وعود الحكومة العراقية التي أثبتت المراحل اللاحقة عدم جديتها بفعل سياسات القمع والتنكيل والتشريد التي أصابت الكثير من الأكراد في قراهم ومدنهم(البارزاني، 2006 :12).

كان لاشتعال الحرب العراقية الإيرانية للفترة من 1980– 1988 دوراً استغلته المجموعات السياسية الكردية لتعزيز وجودها المسلح وتوسيع رقعة نشاطها، فامتدت ضمن المناطق الشمالية وباتجاه كركوك، وقامت أطراف خارجية (إسرائيل) بتزويد الفصائل الكردية بالأسلحة والمعدات، مستغلين بذلك اشتراك العراق في حرب ضروس مع إيران، مما مكن الأكراد من تعزيز قدراتهم العسكرية واستيلائهم على مناطق شاسعة متاخمة لإيران، أرادت القيادة العراقية وقف القتال مع مقاتلي الأحزاب الكردية في الوقت الذي كانت فيه الجبهة مشتعلة مع إيران، مستهدفة إقناع طرف واحد على الأقل من الحزبين الكرديين لوقف القتال وافق الاتحاد الكردستاني بزعامة جلال الطالباني على وقف إطلاق النار بهدف الشروع في مفاوضات حول الحكم الذاتي وفق أسس مقبولة من هذا الحزب، لكن المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والنظام العراقي فشلت، وذلك لبقاء الطرفين على خلاف حول حدود الحكم الذاتي، ومناطق خانقين وكركوك وسنجار (يوسف،2008).

انهارت المفاوضات بين النظام العراقي والاتحاد الكردستاني في كانون الثاني عام 1985، مما دفع ذلك الاتحاد الكردستاني إلى تحسين علاقته مع إيران، وإلى تعزيز دوره في المعارضة العراقية حتى تم تأسيس الجبهة الكردستانية في عام 1988، وإقامة لجنة تنسيق من مندوبي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني وستة أحزاب أخرى هي (الحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردي والحزب الشيوعي العراقي والحركة الديمقراطية الدستورية وحزب كادحي كردستان)، حيث كان موقف أكراد العراق واضحاً ومؤيداً للجانب الإيراني إلى درجة قيام الأكراد بشن عمليات عسكرية ضد القوات العراقية في مناطق عديدة من الشمال العراقي، أدى ذلك إلى قيام بغداد بإبرام اتفاقيات أمنية وعسكرية مع تركيا لكبح الطموحات القومية لأكراد العراق، ومنذ عام 1982 ظهر الاتفاق التركي العراقي إلى الوجود والذي ركز على السماح لجيشي البلدين بعبور الحدود لمطاردة المعارضين، وتبادل

المعلومات الأمنية بين الطرفين، وتسليم المقبوض عليهم من الطرفين، وان يتحمل العراق تمويل الاتفاق والتحضيرات اللوجستية اللازمة لتنفيذه (اللباد، 2007).

وعليه، فقد بقيت منطقة كردستان العراق بعيدة عن السلطة المركزية، حيث قام كل من الحزبين الرئيسين بإنشاء إدارته الخاصة، وتم الإعداد لانتخابات تشريعية للمنطقة في عام 1992، حيث جرت الانتخابات والتي قيل إنها أعطت كل حزب نسبة 50% من الأصوات وكنتيجة لهذه الانتخابات تم تشكيل إدارة جديدة حملت في داخلها بذور الخلاف ما بين الطرفين، حيث تم اقتسام جميع المناصب مناصفة، فكل وزير من حزب له نائب من الحزب الآخر، لكن شهدت المنطقة من عام 1992 – 1996 فترات من الاقتتال الدامي بين الطرفين وصلت إلى حد الاقتتال المسلح في شوارع أربيل، في محاولة من كل حزب لتصفية الحزب الآخر، كما حاول كل حزب إقامة تحالفات إقليمية لإضعاف خصمه، ويبدو أن الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني وبما عرف عنه من خبرة سياسية قديمة قد نجح في إقامة تحالفات عديدة مكنته من الظهور بمركز أقوى من مسعود البرزاني (يوسف،2008).

ونتيجة لذلك، طالب الزعيم الكردي مسعود البرزاني المساعدة من السلطة المركزية العراقية، والتي قامت بإرسال القوات المسلحة العراقية إلى منطقة أربيل في آب 1996، وقد بررت السلطة المركزية العمل هذا بأنه كان ضرورياً لمنع عملية تآمرية كبيرة كانت تستهدف العراق كله، وبعد انسحاب القوات العراقية وبعد فترة من الاقتتال ما بين الحزبين تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البرزاني من السيطرة على جميع المناطق الكردية في حين لجأ جلال الطالباني وأتباعه إلى إيران، بعدها عاودوا الهجوم واستعادوا منطقة السليمانية واستقروا فيها، ومنذ ذلك الوقت أصبحت محافظة السليمانية والتي تعتبر منطقة إدارة وتواجد الاتحاد الوطني الكردستاني، ومنطقتا أربيل ودهوك واللتان تعتبران منطقتي تواجد وإدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني(إحسان، 2000).

المبحث الثالث: الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق:

اتبع الأكراد في ظل تزايد خلافاتهم مع العراق، الحكم الذاتي والذي يعرف على أنه نظام سياسي وإداري واقتصادي يحصل فيه إقليم أو أقاليم من دولة على صلاحيات واسعة لتدبير شؤونها بما في ذلك انتخاب الحاكم والتمثيل في مجلس منتخب يضمن مصالح الأقاليم على قدم المساواة، والمعنى الاصطلاحي للحكم الذاتي في القانون الدولي الذي يتفق عليه فقهاء القانون العام عموماً (هو أن يمارس شعب الإقليم سلطاته الداخلية بنفسه خاصة فيما يتعلق بالشؤون التشريعية والتنفيذية والقضائية)(الطاهر، 2008 :153).

أشكال الحكم الذاتي

تعددت أشكال الحكم الذاتي، بحيث يمكن إجمالها بما يلي(حواس، 1980 :98):

أ. **الحكم الذاتي في إطار الدولة الواحدة:** مثال ذلك الحكم الذاتي لأكراد العراق.

ب. **الولايات في الدولة الفيدرالية:** وهي مجموعة من الولايات اتحاداً فيدرالياً بحيث تصبح دولة واحدة وإن تمتعت كل ولاية داخل نطاق الدولة باستقلال ذاتي كبير.

ج. **الحكم الذاتي كفكرة انتقالية:** ويقصد به منح الحكم الذاتي لإقليم معين عادة ما يكون تحت نوع من الخضوع أو التبعية بمثابة فترة انتقالية تمهيداً لممارسة الشعب حقه الطبيعي والقانوني في تقرير المصير في حرية كاملة.

وسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مراحل الحكم الذاتي للأكراد العراق

المطلب الثاني: الأكراد في شمال العراق والفيدرالية

المطلب الأول: مراحل الحكم الذاتي للأكراد العراق:

بعد الحرب العالمية الأولى: أقرت معاهدة سيفر بموادها (62،63، 64) حكماً ذاتياً للأكراد قابلاً للتحول إلى الاستقلال خلال سنة، ولكن معاهدة لوزانلسنة 1923 صادرت حقوق الأكراد ولم تذكرها. (راندل، 1999 :189)

بعد قيام الثورة العراقية عام1958: أدى قيام ثورة تموز عام 1958 إلى إدخال المسألة الكردية أفقاً جديداً من حيث سعي عبد الكريم قاسم إلى التعامل بمنهج جديد مع تلك المسألة، وإيجاد الحلول الملائمة لها عبر تقريب قيادات الأكراد المنفية في الخارج، وفي مقدمتهم الملا مصطفى البرزاني، والاعتراف في المادة الثالثة من الدستور المؤقت (تموز 1958) بالحقوق القومية للشعب الكردي، وتضمين وزارته الأولى وزيراً كردياً، رغم أنه لم يكن جاداً في أطروحاته السياسية لحل المسألة الكردية.

الحكم الذاتي للأكراد في ظل حكم البعث: بعد تولي أحمد حسن البكر برز على الساحة الكردية الملا مصطفى البارزاني من جديد فطالب بالديمقراطية الكاملة والحياة البرلمانية في كل أنحاء العراق،وعلى اثر ذلك استؤنف القتال من قبل الحكومة العراقية ضد الحركة الكردية في الشمال عام 1969م، حيث قام البارزاني بتقديم مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة يشكو فيها من الحرب التي تبناها حكام العراق ضد الشعب الكردي متهماً إياهم بمحاولة إبادة الشعب الكردي،ونتيجة لذلك قرر النظام إصدار بيان 11 آذار1970م، والذي يعتبر وثيقة سياسية تلتزم بها الحكومة العراقية بتحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي فهذا أول اتفاق بين حكومة عراقية وقيادة كردية، ويعتبر الأكراد السنوات الأربع التي تلت إعلان الاتفاق عصراً ذهبياً تميز بالسلام والازدهار والإبداع الثقافي، وفي 11 آذار1974 أصدر مجلس قيادة الثورة قانون الحكم الذاتي لكردستان.

بعد اتفاقية الجزائر*: تم عقد الاتفاقية عام **1975**م بين العراق وإيران بوساطة الجزائر ومصر وتأييد الرئيس كيسنجر والذي تنازل بموجبها العراق لإيران عن نصف شط العرب وهو المجرى المائي الذي يفصل بين البلدين عند حدودهما الجنوبية بعد التقاء نهري دجلة والفرات مقابل تعهد شاه إيران بوقف مساعدته للأكراد وإغلاق حدود البلدين في المنطقة الكردية وقد ترتب على ذلك انهيار المقاومة الكردية.

انتفاضة آذار 1991م: قامت الفصائل الكردية بالضغط على الحكومة العراقية للحصول على الحكم الذاتي، إلا أن القوات العراقية قامت بفرض سيطرتها على المنطقة الكردية غير أن التحالف الدولي مدعوماً بالقرار (688)* الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 5 نيسان 1991م قام بتشكيل قوة لإعادة الاستقرار في المنطقة وإنهاء القمع الذي يتعرض له الأكراد في الشمال، ولذلك تمكنت قوات التحالف من إيجاد منطقة آمنة للأكراد "شمال خط عرض °36 شمالاً" بحيث يحظر على القوات العسكرية العراقية البرية والجوية والأمنية دخول هذه المنطقة، وتحولت إلى منطقة تخضع لنوع من الحكم الذاتي تحت سيطرة الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) إلى أن أجريت انتخابات عام 1992 وأدت إلى قيام برلمان كردي وتشكيل حكومة.

التطبيق العملي لنظام الحكم الذاتي لأكراد العراق

كان التطبيق العملي لنظام الحكم الذاتي لأكراد العراق كما يلي (موقع البي بي سي، 2014):

***اتفاقية الجزائر** . وقعت في آذار عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه ايران محمد رضا بهلوي، وباشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين، شكلت حدود العراق مع ايران احد المسائل التي تسببت في اثارة الكثير من النزاعات في تاريخ العراق .

*صدر القرار "688" لمجلس الأمن في 5 نيسان 1991م وينص القرار على إدانة القمع الذي يتعرض له سكان العراق وفوض المجلس قادة التحالف من أجل اتخاذ ما يرونه مناسباً من قرارات من أجل وقف القمع على الكرد خاصة وعلى الشعب العراقي بصفة عامه.

- كان هنالك نظام مؤقت ومرحلي فرضته ظروف الواقع العراقي بعد قيام الثورة العراقية عام 1958م، ولكن لم تتوافر لنظام الحكم الذاتي صفة الثبات والدوام وبدا وكأنه تهدئة للأوضاع في مرحلة معينة.
- تمتع إقليم كردستان بالحكم الذاتي منذ عام 1992 عندما أقيمت الحكومة الإقليمية الكردية والتي كان في جوهرها رد فعل وضرورة فرضها الموقف والظروف التي وجد الأكراد أنفسهم فيها، وكانت الحكومة الإقليمية عبارة عن صدى للجهود المبذولة في سبيل تحقيق حكم ذاتي للشعب الكردي، وفضلاً عن هذا قامت الجبهة الكردستانية بسن قانون الانتخابات مع مراسيم عديدة أخرى، تمهيداً لأرضية حكومة المستقبل، وفي التاسع عشر من أيار عام 1992 جرت انتخابات عامة ديمقراطية هي الأولى من نوعها في العراق، لانتخاب مجلس وطني للشعب الكردي وتحديد قيادته، وأدت لانتخاب برلمان كردي، وانبثقت عن هذا البرلمان حكومة ائتلافية تجمع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بعدها نشبت الخلافات بين الحزبين وأدت لانقسام المنطقة إلى منطقتين وبذلك يكونوا حكموا أنفسهم من عام 1992 وحتى عام 2003 ولمدة 12عاماً في منطقة مساحتها نحو 42 ألف كم2.
- وطّد الدستور المؤقت وسياسة أمريكا ما بعد حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين العلاقة بين الزعماء الأكراد والولايات المتحدة وأعطت للأكراد القوة السياسية الكاملة للسيطرة على الأقليات الأخرى في شمال العراق، كما أن الدستور المؤقت يقدم ضمانات لمنح المنطقة الكردية استقلالاً ذاتياً بالرغم من أن طبيعة علاقتها مع الحكومة المركزية في بغداد لم تحدد في حينها لأنها كانت تنتظر تشكيل حكومة منتخبة لكي تتخذ قراراً في هذه المسألة الإستراتيجية ووضع طالباني والبارزاني مشروع (عراق فدراليّ عربي وكردي). ونجح التحالف الكردي الشيعي في تحرير الدستور العراقي المقترح في البرلمان العراقي المؤقت وقد طرح الرئيس العراقي الكردي الأصل جلال

الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني والحكومة العراقية التي كان يرأسها إبراهيم الجعفري الدستور للاستفتاء الشعبي وأن تحرير الدستور في الجمعية الوطنية العراقية كان نتيجة تحالف تم بين كل من الأكراد والشيعة ليحقق كل منهم أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية بصرف النظر عن أهمية تواجد العراق كدولة موحدة (عوض، 2005 :19).

- عرض الدستور المؤقت عملية الانتقال السياسي وأبقى الأكراد مستقلين ذاتياً، وأقر عملياً منطقة حكومة كردستان الإقليمية،وكذلك قوى الدستور سلطة حكومة كردستان لتعديل بعض القوانين الوطنية وسمح القانون للأكراد مواصلة دعم وتشكيل مليشيا البشمركة على الرغم من معارضة العراقيين العرب لذلك، لم يعطي القانون الحق للأكراد في السيطرة على كركوك، إلا أن الأكراد نجحوا في إدخال بند على قانون يسمح بموجبه لأي ثلاث محافظات باستخدام حق "النقض " بأغلبية الثلثين في الدستور الدائم، ومن المعروف أن الأكراد يشكلون الأغلبية في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك والذي يضمن لهم ذلك الحق، ودعم الأكراد الدستور في 15 تشرين الأول عام 2005 في استفتاء عام لأن الدستور جمع اغلب مطالبهم ويعرف الدستور المحافظات الثلاث (دهوك،اربيل، والسليمانية) كـ" مناطق" كردية قانونية (فقرة 113 من الدستور) مع الاحتفاظ بالحق لتطبيق القوانين الوطنية بدون العودة إلى حكومة المركز كتأسيس قوات الأمن الداخلية وتأسيس السفارات (فقرة 117 من الدستور) وكذلك اللغة الرسمية الكردية والعربية (فقرة 4من الدستور) وأن الدستور نص على الإبقاء على الحدود الحالية لمنطقة الحكم الذاتي الكردي القائمة خلافاً لما كان يريده الأكراد، وحول موضوع تقاسم السيادة يتمسك الأكراد بمبدأ الحصول على موقع رئاسة الدولة مقابل تسلم الشيعة موقع رئاسة الحكومة (شوقي، 2005 :7).

المطلب الثاني: الأكراد في شمال العراق والفيدرالية

عرفت الفيدرالية على أنها إحدى أشكال الحكم، التي تكون فيه السلطات مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة، أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعتبر وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وأقرب الدول لتطبيق هذا المصطلح على المستوى العربي هي دولة الإمارات العربية المتحدة، أما على المستوى العالمي فهي دولة الولايات المتحدة الأمريكية والدستور في النظام الفدرالي هو السلطة العليا التي تستقي منها الدولة سلطاتها. والدولة الفدرالية تبقى دولة واحدة لها شخصية دولية واحدة وإقليمها غير قابل للانفصال، وتسمح الدولة الفدرالية التي يحكمها دستور اتحادي لحكومات الأقاليم بتشريع دساتير أو مواثيق لتنظيم شؤونها بشرط أن لا تتعارض مع الدستور الاتحادي وإذا أقرت قوانين تتعارض معه، فإنها تُلغى أو تعدَّل لضمان الانسجام والتكامل مع الدولة الاتحادية ومنع الازدواجية في القرارات والأحكام وليس من حق السلطات الإقليمية ممارسة أية سلطات سياسية كالتعامل مع الدول الأجنبية مباشرة (الجمل، 1969 :52).

اتخذ البرلمان الكردي في الرابع من شهر تشرين الأول عام 1992 وبعد حرب الخليج الثانية قراراً بتبني النظام الفيدرالي للعراق، كما إنّ تبني البرلمان الكردي نمط الفيدرالية والذي يعد نموذجاً تقوم عليه العلاقة مع عرب العراق، قد أحدث ردود فعل مختلفة ومتنوعة، وأحدث جملة كبيرة من التساؤلات، ومن ناحية أخرى لم تخفِ دول المنطقة غضبها الشديد من طرح هذا المشروع مع محاولة بعضها الاحتجاج بأن المعلنين عنه لا يملكون صلاحية أو سلطة في بحث موضوع كهذا واحتج بعضها على التوقيت، أي الظروف التي اختيرت للإعلان عن الفيدرالية. ودخلت المسألة الكردية مع سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في 9 نيسان 2003 ودخول

العراق في نفق الاحتلال الأمريكي نفقاً جديداً تتعدد طرق الخروج منه وتتنوع أساليب الحل لتلك الأزمة بين حل فيدرالي يقوم على أساس عرقي يتخوف البعض من أن يكون مقدمة لسلخ المناطق الكردية عن الجسد العراقي، وبين فيدرالية جغرافية يتحسس الأكراد من كونها ستكون وسيلة غير مباشرة لإذابة الأكراد في لحمة المجتمع العربي الكبير (المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2006).

يعد اعتراف مجلس الحكم الانتقالي بالصيغة الفيدرالية للدولة العراقية مؤشراً على قوة تأثير الأكراد في الحياة السياسية للعراق، إذ أقرّ ذلك القانون بحق الأكراد الحكم الفيدرالي لإقليم كردستان، كما أقرّ باللغة الكردية كلغة رسمية ثانية للدولة العراقية، وبإعادة تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك وإعادة المهجرين الأكراد إليها وغيرها من الامتيازات. وشكل ذلك الاعتراف خطة مهمة لاستمرار الضغوط الكردية لتثبيت تلك الحقوق على ارض الواقع، عبر قرارات برلمانية تحظى بموافقة شعبية، ولهذا شكلت الانتخابات التي جرت في 30 كانون الثاني 2005 فرصة للقيادات الكردية لإثبات الحضور الكردي في الساحة العراقية واستغلال ظروف مقاطعة تيارات مهمة من الشارع العراقي لتلك الانتخابات، لا سيما العرب السُنة، اكسبهم قوة وثقلاً برلمانياً توضحت أبعاده في مطالب تعجيزية أصر الأكراد على تنفيذها كشرط للمشاركة في أي حكومة تعقب الانتخابات وأهمها ضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان، والقيام بطرد العرب الوافدين إليها، السماح للفصائل الكردية بالاحتفاظ بميليشياتها المسلحة (البيشمركة)، ومن ثم السيطرة على موارد المنطقة الكردية وجباية ضرائبها، ومنع تنفيذ قرارات الحكومة المركزية بدون موافقة حكومة كردستان والحصول على ربع ميزانية الدولة العراقية (المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2007).

يبدي الكثير من السياسيين ورجال الفكر في العراق تخوفهم من أن يؤدي الإقرار بالنظام الفيدرالي إلى فتح باب المطالبة لأقاليم عراقية أخرى في جنوب وغرب ووسط العراق استناداً على

أسس عرقية وطائفية تهدد في المستقبل وحدة العراق الوطنية، لا سيما بعد أن أخذت بعض الشخصيات السياسية والفكرية والدينية تطالب بتطبيق الفيدرالية في تلك المناطق أسوة بالمنطقة الكردية، فقد طالب عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في آب 2005 بإقامة إقليم فيدرالي للشيعة بجنوب ووسط العراق أسوة بفيدرالية الأكراد في الشمال، الأمر الذي يظهر خطورة الاستناد إلى النظام الفيدرالي في ظل نقص الوعي الوطني بأبعاد ذلك النظام، وطغيان المصالح الشخصية والحزبية والطائفية والعشائرية على المصلحة الوطنية، وبما يهدد مستقبل العراق ووحدته الإقليمية (شعبان، 2016).

واجه الأكراد العديد من الضغوطات الأمريكية لقبول النمط المقترح من الفدرالية رغم إن واشنطن لم يكن في حقيقة الأمر يعنيها نمط الفدرالية لكنها أخذت في الحسبان مخاوف حليفتها تركيا ولقد سعت إلى انتهاج سياسة تقلل من هواجس الأتراك الذين لا يرغبون بفكرة الوطن القومي الكردي ومطالبات الأكراد بحسم الخلاف على مدينة كركوك التي لم يبت في مصيرها، وفي نفس الوقت ضمان مكاسب لا ترتقي إلى حد تشكيل إقليم أو كيان قومي للأكراد، وأيقنت واشنطن أنها قد تفقد صداقة الأكراد وتتسبب في عرقلة الاتجاه العام نحو تطبيع الأوضاع في العراق أذا بقيت تدافع عن المشروع، وكذلك واجه الأكراد ضغوطات الوطنيين العرب الذين يرغبون في التخفيف من نفوذ الأكراد بعد سقوط بغداد ويتطلعون إلى تحجيم دور الأكراد في تحديد البنيات السياسية القائمة، وقد اعتبر الأكراد ذلك الموقف يعد مهرباً من وعود كانوا قد قطعوها عندما كانوا في خندق معارضة النظام السابق على أقامة نظام فدرالي بعد إسقاط النظام وفي تقديرهم أن الفدرالية المقترحة لا تتضمن سوى معنى توسيع مفهوم الحكم الذاتي المعمول به منذ عام 1974 ومشاركة الأكراد في السلطة المركزية، ولم يكن هناك شك في أن المعارضة تفكر في نمط من الفدرالية يلغي مفهوم الكيان القومي الكردي وشهدت الفترة التي سبقت التوقيع على قانون إدارة الدولة العراقية أوسع

النقاشات حول مضمون الفدرالية التي تناسب الأكراد وتتفق مع ميول الغرب وقد جعل الأكراد من تلك القضية موقفاً مبدئياً، كما واجه الأكراد ضغوطات القوميين المتشددين من العرب الذين لم يؤيدوا مبدأ الفدرالية ولم يوافق الأكراد على تطبيق نظام فدرالي إداري على أساس المحافظات وقامت رؤيتهم على حل المسألة سياسياً.

الفيدرالية وحل المشكلة الكردية:

بعد أن أعلن التحالف الغربي عن أن المنطقة الكردية في العراق قد أصبحت آمنة للأكراد، تم طرح الحركة الكردية (الفيدرالية)، حيث تسلمت الأحزاب الكردية إدارة شؤون المنطقة وأجرت انتخابات عامة في عام 1992م تمخض عنها البرلمان الكردي ومناطق الحكم في المنطقة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني، وفي شهر تشرين الأول 1992 انعقد في مدينة صلاح الدين مؤتمر الأحزاب وتجمعت منظمات وشخصيات مستقلة في حركة المعارضة العراقية في المنفى وقد تم الاتفاق على مبدأ الفيدرالية التي طالبت بها الأحزاب الكردية كافة وتمت المصادقة عليها في البرلمان الكردي(سلامة، 2003).

أُقر قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت الفيدرالية بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003، وقد جاء في المادة الرابعة: نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب، وفي المادة الرابعة والعشرين (أ) تتألف الحكومة العراقية الانتقالية والمشار إليها أيضاً في هذا القانون بالحكومة الاتحادية من (الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء ومن ضمنه رئيس الوزراء، والسلطة القضائية)، وجاء في المادة الثانية والخمسين: يؤسس تصميم النظام

الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، إن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسئولين المحليين في كل إقليم ومحافظة، ما يخلق عراقاً موحداً يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ويضمن له حقوقه ويجعله متحررا من المركزية(شعبان، 2016).

يدرك الشعب الكردي أن تلك المبررات الجغرافية لا تزيد من فرص الانفصال اللاحق لوجود عدة مبررات أخرى تدفع إلى استمرار علاقتهم بالدولة العراقية الجديدة وهي كما يلي(شعبان، 2016):

المبررات الاقتصادية: حيث أن هناك اعتمادية متبادلة وواضحة بين السكان الأكراد والعرب في الإقليمين المختلفين.

الوضع الاستراتيجي: إنشاء دولة كردية مستقلة غير ممكن استراتيجياً وأن حدث فأنه سيكون إقليم ضعيف استراتيجياً.

التراث المشترك: فهناك علاقات مصاهرة وتبادلات ثقافية بين العرب والأكراد.

الدين المشترك: في ضوء المطالبة الكردية للفيدرالية على أساس قومي وليس جغرافي فإنه ذلك يثير كثير من الجدل والمشاكل خصوصاً بالنسبة (لإيران وتركيا وسوريا) ذات الأقليات الكردية مما يدفعها إلى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية العراقية وعلى نحو واسع بحجة حماية ودعم الامتدادات الفئوية (التابعة لها) في العراق، وعليه فإن الفيدرالية التي يمكن أن تلبي حاجات وطموحات الأقلية الكردية دون إنكار الحقوق المادية والمعنوية لهم هي الفيدرالية القائمة على أسس جغرافية بمعنى آخر فيدرالية لامركزية إدارية ضماناً دستورياً لحقوق الشعب الكردي.

تطبيق مبدأ الفيدرالية في العراق:

بدأ التطبيق العملي للفيدرالية بعد إقرار الدستورين المؤقت والدائم عامي 2004 و2005 وقبل ذلك مارس الأكراد في كردستان العراق الفيدرالية منذ عام 1991 حسب تصوراتهم ومن جانب واحد ومنذ عام 2004 لم تتشكل أية أقاليم رغم الدعوات إلى إقامة إقليم الجنوب أو الإقليم الغربي، ولذلك فإن التطبيق تكرس في إقليم كردستان. ويتوقف نجاح تطبيق (الفيدرالية) بالدرجة الأولى على مدى تجاوز وتغليب روح المواطنة والهوية العراقية على العناوين الاثنية والقومية والطائفية والقبلية، ومدى توفر وإشاعة الوعي السياسي والشعبي بأهمية الفيدرالية بصفتها الضمانة الأكيدة لحقوق الأقليات ضمن الدستور الجديد،ولذلك عند التطبيق العملي للفدرالية يضمن تبني أسساً ديمقراطية تتحرر جزئياً من المركزية لكنها تعتمد على الانتخابات وعند تحقيقها سوف تؤدي إلى (بركات،2014):

- تعزيز الوحدة الوطنية الصادقة.
- ينشأ شعور (إقليمي) في البداية لكنه سيزول بترسيخ التجربة الديمقراطية.
- يقلل من مخاطر الانفصال عن العراق ويعزز الشعور الوطني لدى الأكراد.

يعتمد تطبيق الفيدرالية في العراق على ما يلي:

- ضرورة وجود تعريف مستفيض للنهج الفيدرالي، ليتمكن الغالبية من الشعب من الوصول إلى قناعات ذاتية حول مدى صلاحية إقامة نظام فيدرالي في العراق.
- ضرورة عقد المؤتمرات والندوات العامة لتحديد أساسيات العملية للنهج الفيدرالي العراقي.
- ضرورة وضع الضمانات الدستورية والإجرائية للحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً.
- منح الحرية الكاملة لأبناء المحافظات في تحديد العلاقة الإدارية بين المحافظة والعاصمة بما يحقق الحد الأدنى من الانسجام في إدارة شؤون المحافظات.

يرى الباحث أن الاستجابة للمطالب الكردية بالفدرالية أو الحكم الذاتي أو الوصول إلى صياغة حكم مرض لهم هو محور الاستقرار السياسي في العراق وفي منطقة كردستان عامة. وللأكراد الحق التاريخي والجغرافي والديموغرافي للمطالبة بحق تقرير المصير، لذلك يجب أن لا ينظر إليه على أنه تمرد أو عصيان، فتقرير المصير لابد أن يكون ضمن الوحدة العراقية لأن منطقة كردستان العراق منطقة مغلقة ومحاطة بتركيا وإيران والعراق نفسه، وأن أي زيادة عن الحكم الذاتي ضمن وحدة العراق سيؤدي بالعراق إلى مشاكل أمنية مع إيران وتركيا مما يهدد الأمن الوطني العراقي.

الفصل الثالث

الأوضاع السياسية للأكراد في شمال العراق

ارتبطت القضية الكردية بالقضايا الدولية والإقليمية المعاصرة، حيث بقيت الأوضاع متوترة في إقليمي كردستان العراق، وكردستان تركيا، بينما اتسمت بالهدوء الحذر في باقي المناطق التي تقطنها قوميات كردية، سواء في إيران أو سورية، أو أرمينيا. وحقق أكراد العراق من المزايا القومية العديدة ما لم تحققه باقي القوميات الكردية، وذلك بسبب المتغيرات الحادة التي لحقت بالعراق، واستمرت طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وأدت إلى إطلاق يد القيادات الكردية في التصرف دون رقابة الدولة. وقد كان هذا التصرف يحمل العديد من التوجهات، بدءاً من تحقيق الغاية القومية في بناء دولة كردية على أرض كردستان العراق، وهو أمل تاريخي للشعوب الكردية، مروراً بالانتقام من النظام العراقي نفسه، الذي وضع الأكراد طوال فترة حكم البعث على مستوى مواطنين من الدرجة الثانية، واستخدم ضدهم العديد من أنواع القهر، انتهاءً ببناء تحالفات مع قوى كبرى لضمان مستقبل القضية الكردية وعدم عودتها إلى سابق عهدها(محمود، 2006).

بينما أدت الأزمة بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني إلى الكثير من الخسائر لدى الدولة التركية، إلا أن النجاح الحقيقي الذي حققته تركيا في هذه المرحلة، هو عدم تمكين أكراد تركيا من الارتباط بعلاقة مع أكراد العراق. إلى جانب تقليص قدرة حزب العمال الكردستاني، إلى أن أُلقي القبض على زعيمه "عبد الله أوجلان" والعديد من قياداته في نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبالتالي فإن الأوضاع الكردية بدت مع مطلع الألفية الثالثة تتمتع بحراك محدود، وتحت السيطرة الكاملة من النظام العالمي الجديد، وتحت مراقبة دقيقة من القوى الإقليمية في المنطقة. وعليه، فقد نجح الأكراد في تكوين علاقات مع الدول التي تحيط بكردستان العراق كتركيا وسوريا

وإيران. كما كان التعامل السياسي والتجاري مستمراً بين كردستان العراق وتلك البلدان، مما عزز الاقتصاد الكردي ونشّط التبادل التجاري، وتبادل العملات الصعبة. وكان الهدف السياسي للأكراد، إضافة إلى الأهداف الاقتصادية، هو إثبات وجودهم وقدرتهم على التعامل مع الجيران، وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وللبرهنة للدول الكبرى بأن وجود قوة حاكمة في كردستان لن تكون تهديداً للسلام والأمن الإقليمي والدولي. ومن المهم الإشارة إلى أن الإستراتيجية المرسومة هي ضرورة النظر إلى القضية الكردية بمنظار دولي، وتوسيع الدائرة الداخلية التي سبق وأن توسعت إلى دائرة إقليمية(علي، 2002).

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول: أوضاع الأكراد في العراق

المبحث الثاني: علاقة الأكراد مع النظام السياسي العراقي

المبحث الأول: أوضاع الأكراد في العراق:

ارتكب النظام العراقي السابق العديد من الأخطاء التي أدت إلى حدوث متغيرات كثيرة وحادة، عكست آثارها على قضايا الأكراد في العراق، بحيث يمكن الحكم، بأن أكراد العراق حصلوا على أكبر المكاسب من أخطاء النظام البعثي العراقي، وتمكنوا بالاستفادة من هذه الأخطاء ببناء وطن قومي كردي في شمال العراق، وأوضاع الأكراد في العراق ذات شقين: الأول يتعلق بالمتغيرات في دولة العراق الأم، والثاني يتعلق بالمتغيرات في سياسات الأكراد أنفسهم. فالأزمة الاقتصادية في كردستان العراق تعد جوهر الأزمات التي تعصف بالإقليم، فهناك تهديدات تنظيم داعش، وأزمة اللاجئين السوريين وأزمة النازحين العراقيين والخلافات مع حكومة بغداد حول عائدات النفط لإقليم كردستان. وبعد سنوات الازدهار الاقتصادي التي دامت عشر سنوات، بدأت حكومة كردستان العراق تعاني منذ عام 2014، بمجيء تنظيم الدولة "داعش" ثم أعقب ذلك انهيار أسعار النفط في

النصف الثاني من العام، وبدأت بوادر الأزمة الاقتصادية في الإقليم تزامنت مع إيقاف رواتب موظفي الإقليم من قبل حكومة بغداد، ثم توالت الأزمات نفسه، وفاقم الأزمة الاقتصادية، رفض الحكومة المركزية في بغداد دفع 17% من عائدات النفط لإقليم كردستان وكذلك تقليص بغداد حصة الإقليم من الميزانية، بعد أن شيّد الأكراد خط أنابيب يصل إلى تركيا، سعياً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وأشار تقرير للبنك الدولي يقيّم أثر تدفق اللاجئين السوريين والنازحين داخلياً إلى إقليم كردستان، إلى أن حكومة إقليم كردستان تواجه أزمة معقدة متعددة الأوجه مما يفاقم المخاطر الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزامنة (العمران، 2016).

وهنا فالأوضاع الاقتصادية الصعبة في الإقليم قد تجاوزت مديونية الإقليم بحوالي 22 مليار دولار، ولم تعد حكومة الإقليم قادرة على دفع رواتب موظفي القطاع العام بشكل منتظم،بل باتت الرواتب رهينة لمبيعات النفط وواردات الإقليم والكمية المصدرة من النفط بسبب طبيعة اقتصاده الريعي، ولم تقف إلى هذا الحد بل تم تقليص الرواتب بنسبة تتراوح بين 15% ـ 25% و خفض نسبة 75% من رواتب الدرجات الخاصة لخفض عبء الأجور الشهرية البالغة قيمتها 875 مليار دينار عراقي (800 مليون دولار) عن كاهل حكومة الإقليم. وعليه، فقد شهد اقتصاد الإقليم هدر كبير في صرف الموازنة عبر الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث شكلت النفقات التشغيلية في الموازنة الحكومية قرابة الـ 75%، بينما النفقات الاستثمارية شكلت باقي الموازنة 25%، وهذا يظهر حجم الهدر الذي كانت تقوم به الحكومة في الصرف.ويشير المراقبين إلى أن مديونية الإقليم ستستمر في الارتفاع بزيادة قدرها 200 مليون دولار شهرياً إذا استقرت أسعار النفط وهو ما يقود إلى خروج إضرابات وتسارع وتيرة الهجرة. ناهيك عن البطالة بين صفوف الشباب التي تجاوزت 40%، وهنا يقول الخبراء الاقتصاديين بأنه ما لم ترتفع أسعار النفط بشكل غير متوقع عن المعدل الذي يبلغ 40 دولار إلى 60 دولار على الأقل للبرميل الواحد، ستستمر «حكومة إقليم كردستان»

بالتأخر في صرف رواتب الموظفين ودفع التزامات الديون إلى الدائنين المحليين وتجار النفط الدوليين. (العمران، 2016)

من هنا، فقد أدى استمرار الأزمة الاقتصادية إلى توقف المشاريع الخدمية وعجز حكومة الإقليم عن دفع رواتب الموظفين بشكل منتظم واندلاع احتجاجات شعبية في مختلف مدن الإقليم وبالتالي يضغط ذلك المواطنون باتجاه تغيير الحكومة لأنهم يعتقدون بأنها لا تملك خطة لمعالجة الأزمة الاقتصادية.

قضية النفط والأزمة في علاقات أربيل مع بغداد

أعلن إقليم كردستان في عام 2014 عن تصدير 550 ألف برميل من النفط يومياً، وفي المقابل تقوم الحكومة المركزية في بغداد بتخصيص 17 % من الميزانية الشهرية للدولة لإقليم كردستان، إلا أن أربيل لم تنفذ تعهداتها،حيث أشار وزير الزراعة في الإقليم عبد الستار مجيد أن حكومة الإقليم ليست قادرة على تنفيذ تعهداتها في عام 2017 وذلك لأنها مديونة لعدة شركات نفطية ويجب أن تعطي النفط لهذه الشركات ولا يمكنها تسليم 550 ألف برميل من النفط يومياً لشركة سومو (شركة تسويق النفط العراقية)، وكما يؤكد عبد الستار أن هذه الديون تبلغ 20 مليار دولار (قناة العالم، 2017).

ضرورة تغيير التوجهات السياسية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية:

لا توجد هناك أية حلول للأزمة المالية في إقليم كردستان العراق إلا الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، ويمكن القول أن أهم محاور برامج الإصلاحات الاقتصادية هي(العمران، 2016):

- **تقليص النفقات عبر تحجيم الحكومة وتقليص الدعم على المحروقات**

أشار جيمس بارك، كبير المستشارين الاقتصاديين لحكومة الإقليم،إلى أن قسماً كبيراً من إيرادات النفط تذهب لدفع الرواتب بدلاً من الاستثمار وأن 40 % من الناتج المحلي أيضاً يذهب للدعم المخصص للكهرباء والرواتب، ولذلك ينبغي تقليص حجم الحكومة وخفض الدعم على المحروقات .

- **الاهتمام بقطاعي الزراعة والسياحة**

أن من أحد سبل معالجة هذه الأزمة الاقتصادية هي التنمية وتقوية باقي القطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة ما يؤدي إلى زيادة الضرائب ومدخول الحكومة.

- **تهيئة الظروف لجذب الاستثمارات الأجنبية**

هناك تنافس بين دول العالم لجذب الاستثمارات الأجنبية ولابد لإقليم كردستان أن يجذب هذه الاستثمارات لتجاوز أزمته الاقتصادية، وأهم الخطوات التي يجب أن يقوم بها الإقليم في سبيل ذلك هي(قناة العالم، 2017):

- **رفع مستوى الانضباط المالي ومكافحة الفساد الاقتصادي**

أدت المحسوبيات السياسية، وفقاً لتقرير مركز مكافحة الفساد في النرويج، إلى تفشي الفساد الاقتصادي وعدم الاستفادة الصحيحة من الموارد في إقليم كردستان الذي شهد دخول رساميل كبيرة إليه، لكن الفساد المالي والمحسوبيات أدت إلى خروج هذه الرساميل إلى الخارج.

- **حل الخلافات مع بغداد**

تعتبر إعادة بناء العلاقات مع الحكومة المركزية إحدى الطرق لاجتياز الأزمة الاقتصادية، فالتعاون الأمني والعسكري بين أربيل وبغداد في مواجهة الإرهاب يجب أن ينعكس على الجانب

الاقتصادي، كما يجب على أربيل أن تؤجل الاستفتاء على الانفصال لأن الجهات الخارجية التي تدعم هذا الاتجاه تفعل ذلك نكاية ببغداد.

المتغيرات في العراق وانعكاساتها على مجتمع الأكراد

بلغ عدد سكان العراق، في عام 2000 نحو 24 مليون نسمة ينقسمون إلى سكان مدن بنسبة 75%، وسكان الريف بنسبة 25%، كما تعددت التركيبة الأثنية في العراق، حيث كانت نسبة العرب حوالي 77.1%، والأكراد 18 – 20%، والتركمان 1.4%، والأشوريين 0.8%، والفرس 0.8%، وكانت التركيبة الدينية تحتوى على مسلمين بنسبة 95.8%، (وينقسمون إلى شيعه بنسبة 53.5%، منهم عرب وأكراد وفرس وتركمان، وسنّة بنسبة 42.3% منهم عرب وأكراد وتركمان). ثم يأتي المسيحيون بنسبة 3.5%، وديانات أخرى بنسبة 0.7%. والمجتمع العراقي بهذه التركيبة تغير تماماً، خاصة منذ عقد الثمانينيات في القرن العشرين، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط، والذي ظهرت آثاره إيجابياً على الشعب العراقي ووفر له إمكانات كبيرة، ثم اندلعت حربا الخليج الأولى والثانية لتعمق المتغيرات في هذا المجتمع، والذي ساعد عليها الحكم الشمولي في العراق. وهذا لم يمنع وجود أكراد ساخطين على النظام، وقلاقل مستمرة، ومواجهات بين السلطة والأكراد، نظراً لأن الدولة في العراق لم تحقق التوازن بين معادلات الاستقرار المتعارف عليها، والتي تحقق أمن النظام، وتتمثل هذه المعادلات التي لم يحققها النظام العراقي في الآتي (الحيدري، 2016):

- **المشاركة السياسية**

وذلك من خلال التمثيل السياسي لكل مكونات المجتمع في أجهزة الدولة (البرلمان – الحكومة) بصورة متساوية، وهو ما لم يطبقه النظام العراقي لا مع الأكراد في الشمال، ولا مع الشيعة في الجنوب، وبقيت الغلبة للسنة في الوسط، ما أدى إلى وجود فجوة هائلة في انعدام الثقة بين الأكراد

والسنة، بل أن النظام العراقي حاول في كثير من الأوقات خلخلة المجتمعات الكردية من خلال تشجيع مجتمعات سنية للهجرة، وتكوين مجتمعات تتفوق عدداً على الأكراد في العديد من المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية مثل كركوك والموصل(الدسوقي، 2001).

– **المشاركة الاقتصادية**

يقصد بذلك إتاحة الفرصة لكل رجال الأعمال من كل الأديان والأثنيات والطوائف والمناطق، ولكل الطبقات الوسطى، بالانتفاع من العملية الاقتصادية بدلاً من أن تحصر الدولة مقاولاتها في حفنة من الأتباع في مناطق محددة، وفي هذا فقد اهتمت الحكومة العراقية بالموصل على حدود المنطقة الكردية، دون أن تقوم بتنمية حقيقية داخل مجتمع الأكراد، ولكنها، في نفس الوقت، قد غدقت على الأكراد المنتسبين أو المؤيدين للسلطة، وبقدر ولائهم، حوّلوا إلى أثرياء(علي، 2002).

المتغيرات في المجتمع الكردي في العراق

نتيجة للمتغيرات الإقليمية والعالمية، وما حدث من تحولات في المجتمع العراقي، برزت متغيرات هامة داخل المجتمع الكردي في العراق عكست آثارها على التمايز الإجتماعيى والثقافي للأكراد، وأدت إلى ظهور تيار قومي ينقسم إلى كتلة سليمانية، وكتلة أربيلية، وتيار إسلامي، وآخر يحافظ على التيار الماركسي، وأهم المتغيرات في هذا المجال تتحدد في الآتي (محمود، 2006):

– تعميق الفجوة بين سكان الكتلة الحضرية وسكان القرى، وسكان المدن أنفسهم، فمثلاً تعد كتلة السليمانية كتلة حضرية تنتهي إلى الطبقات الوسطى الحديثة، ومن ثم، تخرج منها معظم الكوادر الكردية. أمّا كتلة أربيل فيغلب عليها الطابع القبلي، وهو ما يميز القيادات التي تخرج منها، وفي نفس السياق، تتعدد الثقافات الكردية خاصة من جانب اللغة، والتي هي لغة التفاهم بين الجماعات المختلفة، واختلاف لهجاتها ينم عن تباعد مستويات التفاهم.

- تصاعد تأثير التيار الإسلامي في منطقة كردستان، فبينما حصل التيار الإسلامي على نسبة 3% من الأصوات في الانتخابات البلدية عام 1992، ارتفع رصيده ليحصل على 18% من الأصوات في الانتخابات عام 2000 في محافظتي أربيل ودهوك، ويسيطر التيار الإسلامي على منطقة (حلبجه) التي قصفت بالغازات السامة عام 1988، وأبرز قبيلة هناك هي قبيلة بابان التي أمدت الحركة الإسلامية بالكثير من كوادرها ومؤيديها، وقد دخلت الحركة في صراع مع البارازانيين والطالبانيين، وهو صراع أيديولوجي وسياسي، لا يخلو من جذور قبلية.

- بروز كتلة رابعة (إلى جانب كتلة الطالبان والبرزاني والإسلاميين)، هي كتلة القبائل التي تميل إلى التعاون مع الحكومة المركزية (ويمكن تسميتها بالكتلة الوحدوية)، وتضم هذه الكتلة قبائل ضاربة الجذور مثل السورجيه، والهيركيه، والزيباريه، والمزورية والدوسكية، التي تمتد مناطقها من شمال أربيل، على امتداد ما يعرف بسهل أربيل، وصولاً إلى دهوك وشمالها (قرب الحدود العراقية – التركية). وهذه القبائل، لا تريد استقلالاً كردياً، بل تميل إلى التعاون مع الحكم المركزي، وبفضل هذا التوجه، صارت زعامات هذه الكتلة من أصحاب الملايين، وأنشأ بعضهم حزباً يدعى "حزب المحافظين" عام 1991، أهم برامجه هي إنهاء الخلاف العربي – الكردي.وكانت الساحة الكردية العراقية مع مطلع الألفية الثالثة تموج بالعديد من التشكيلات السياسية المختلفة في توجهاتها الفردية والعقائدية، ولكن معظم هذه التشكيلات لا يمارس الحياة السياسية بصورة جادة، بينما استمر حزبان سياسيان، ومجموعات إسلامية أخرى تتصدر قائمة العمل السياسي والديني في كردستان العراق،وهم (الدسوقي، 2001):

الحزب الديمقراطي الكردستاني: ترأس هذا الحزب مسعود البرزاني، ويعتمد إلى حد كبير على العشيرة البرزانية، حيث تغلب عليه النزعة القومية الكردية، ويكثر أتباعه في منطقة أربيل شمالي

العراق، ويحتفظ الحزب بعلاقات جيدة مع تركيا والحكومة العراقية والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، في حين أن علاقاته مع إيران سيئة.

الإتحاد الوطني الكردستاني: بزعامة جلال الطالبان، ويتبنى أيضاً اتجاهات قومية كردية، ويوجد لدى العديد من كوادره ميولاً ليبرالية، وتتركز معظم قواعد الحزب في النصف الجنوبي من كردستان العراق، ويرتبط الحزب بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران، في حين أن علاقاته ليست كذلك مع تركيا والنظام العراقي نفسه.

حزب الإتحاد الإسلامي: والذي يمثل فكر الإخوان المسلمين، ويقوده الشيخ محمد بهاء الدين، وشارك هذا الحزب في حكومة أربيل التي شكلها مسعود البرزاني، بوزير واحد (وزارة العدل)، ولهذا الحزب علاقات وطيدة مع الإخوان المسلمين في مصر، ومع حزب الفضيلة التركي.

الحركة الإسلامية: وهي تمثل التيار الإسلامي المسلح، وكان لها حضور كثيف في كل أنحاء كردستان العراق، لكنها تعرضت لانشقاقات عديدة داخل صفوفها منذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين، إلى جانب النزاع المسلح بينها وبين الاتحاد الوطني الكردستاني.

جماعة أنصار الإسلام: وتعد من أحدث الحركات التنظيمات السياسية الكردية، حيث تأسست في 10 ديسمبر 2001 بقيادة الشيخ "فاتح كريكار" والذي يطلق عليه "أبو سيد قطب"، وقد انشقت هذه الجماعة عن الحركة الإسلامية، ونظراً لتشدد هذه الحركة وراديكاليتها، أطلق عليها "طالبان الكردية"، وأثيرت بعض الشكوك في وجود علاقة بينها وبين طالبان الأفغانية وتنظيم القاعدة، وقد دخلت هذه الجماعة في صدام مسلح منذ نشأتها مع الاتحاد الوطني الكردستاني كما كانت هذه الحركة أحد الأهداف الرئيسية للقصف الجوي الأمريكي على العراق إبان حرب الخليج الثالثة.

دخل الأكراد مرحلة سياسية جديدة نتيجة للحصار الذي فُرض على العراق، حيث وفرت الحماية الدولية لمنطقة كردستان العراق من قبل قوات التحالف الدولي، فرصة تاريخية لتطبيق

تجربة حكم فريدة في المنطقة، ينعم فيها الأكراد بحكم ذاتي. وخاصة بعد أن سحبت الحكومة المركزية في العراق موظفيها من كل الإدارات العاملين فيها في كردستان العراق، حيث بدأ الحزبان الكرديان تجربة الإدارة المشتركة للإقليم، خاصة مع توفر الدعم المالي سواء، من حصة الأكراد في قرار النفط مقابل الغذاء التي تحددت بـ 13% من مستحقات العراق إلى جانب المساعدات التي خصصتها لهم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي. وكانت المحصلة من تجربة الحكم الذاتي العديد من الإيجابيات، في مقدمتها إعادة بناء كردستان، وتأسيس تجربة ديمقراطية متميزة في المنطقة، حيث أجيز للعديد من الأحزاب العمل السياسي بحرية كاملة، وتأسست صحف مستقلة، ومحطات إذاعية وتليفزيونية، كذلك تشكل العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الإقليم، إلى جانب إطلاق حريات سياسية وفردية واسعة لأبناء المنطقة، وصدرت قوانين لضمان حقوق الإنسان والمرأة. وفي عام 1998 ضغطت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على أكراد العراق لتوحيد صفوفهم (محمود، 2006). ففي ضوء ذلك، استضافت الولايات المتحدة قطبي الحزبين الرئيسيين "مسعود البرزاني" وجلال طالباني" في واشنطن لتنسيق المواقف بينهم، حيث عقدا اتفاقية سلام في 17 يوليو 1998 بين الحزبين الرئيسيين، وبرعاية وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" تضمنت العديد من المبادئ الرئيسية أهمها (كامل، 2004):

- الترحيب بعملية السلام والمصالحة، وأن الحزبين سيبذلان كل ما في وسعهما لبناء عراق موحد وعلى أساس فيدرالي.
- إنشاء لجنة تنسيق عليا تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون وتهيئة أجواء المصالحة ومساعدة المواطنين وتعمل على تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة .
- تطبيع الأوضاع في المحافظات الثلاث الرئيسية (أربيل ودهوك والسليمانية)، وتنظيم انتخابات حرة وعادلة في سبيل تشكيل مجلس إقليمي في فترة لا تتجاوز ستة أشهر، يشرف عليها مراقبون دوليون.

- الاتفاق على عقد لقاء بين الحزبين الرئيسيين في أنقرة لتنسيق المواقف بين الطرفين.

(وبرغم أتفاق السلام، إلا أن الأوضاع استمرت كما هي دون تغيير يذكر).

اتسم الموقف التركي من الأزمة العراقية بشدة الخصوصية، حيث تعد تركيا عضو في حلف الناتو وحليف للولايات المتحدة الأمريكية، لكنَّ مخاوفها من ضرب النظام العراقي تتأسس على احتمال تمكن الأكراد من إقامة دولة كردية شمال العراق، تثير شجون أكراد تركيا في المطالبة بالمثل، وقد عانت تركيا من نشاط حزب العمال الكردستاني، والذي كان يتخذ من كردستان في العراق والمنطقة الحدودية بين العراق وتركيا قاعدة لنشاطاته في شن عمليات تهدد الأمن والاستقرار التركيين، ومن ثَم، نفذت العديد من العمليات العسكرية في شمال العراق بهدف القضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني، والتي استمرت على نهج متكرر برغم اختلاف الائتلافات الحاكمة، والتوجهات الأيديولوجية من دون أي تدخل من الحكومة العراقية، برغم الخروقات التي كانت ترتكبها القوات التركية بالتغلغل في داخل الأراضي العراقية (طلحاتي، 2007).

سعت تركيا إلى ربط الأكراد في العراق بمصالح اقتصادية معها، وذلك في أثناء انهيار العلاقة بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان العراق، نتيجة الحظر الجوي من جانب، وتقليص القدرة العراقية من جانب آخر، وارتباط الأكراد بمصالح أمريكية غربية غير مسيطر عليها من الحكومة المركزية، وذلك في مقابل احتواء حزب العمال الكردستاني، بحيث أصبح الدور التركي ذو ثلاثة أبعاد وهي: المحامي عن أكراد العراق، والوسيط بينهم، والغازي أو المتحرك بإرادته المنفردة في المنطقة دون الاهتمام بأي قوانين دولية. وكانت تركيا، في هذه المرحلة، تخشى من سعي أكراد العراق . بعد الإطاحة بالنظام العراقي إلى إثارة النزعة الانفصالية، والسعي لتحقيق الغاية القومية للأكراد في إقامة دولة على أرض كردستان، وهو أمل يحدو أكراد تركيا وإيران كذلك، ما يؤدي إلى المساس بأمنها القومي، كما أنها كانت تخشى بالتبعية، حال قيام الحرب ضد العراق، من استغلال

المليشيات الكردية العراقية للموقف ومهاجمة مدينة كركوك الغنية بالبترول والاستيلاء عليها، خاصة أن أكراد العراق يجعلونها عاصمة لهم ويطلقون عليها "القدس الكردستانية" وهو ما سوف يشجع حزب العمال الكردستاني إلى إشعال المقاومة في جنوب شرق تركيا. وقد تولّى السيد مسعود البارزاني رئاسة الإقليم عام 2005 باختيار برلمان الإقليم، وتم تجديد ولايته بانتخابات مباشرة عام 2009. وفي وقتٍ لاحق من شهر أيلول عام 2013 تم تجديد ولايته لمدة عامين بموجب قانون صادَقَ عليه برلمان الإقليم. وفي 18 آب عام 2015 وقبل انتهاء المدة الرئاسية لمسعود البارزاني قرر مجلس شورى الإقليم بقاءه في السلطة إلى حين إجراء الانتخابات المقبلة "تفاديًا لدخول الإقليم في فراغ قانوني، جرَّاء عدم وصول الأطراف السياسية إلى توافق بشأن قضية قانون الرئاسة" (الجزيرة نت، 2016).

قد تفاقمت هذه الأزمة الرئاسية في إقليم كردستان في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2015، أي عندما تم عزل أربعة وزراء من حركة التغيير (كوران) من مناصبهم الحكومية، بسبب ما قيل آنذاك عن اتهام الحزب الديمقراطي الكردستاني للحركة بالتحريض على العنف بدفع الحشود الغاضبة للتظاهر أمام مكاتب الحزب الديمقراطي الكردستاني في عدة مدن، احتجاجًا على تمسك السيد مسعود البارزاني بالسلطة؛ حتى إنه تم منع الناطق باسم حركة التغيير (كوران) في البرلمان من دخول أربيل (دلشاد، 2016).

ديناميات الأزمة الرئاسية في كردستان العراق

برزت هذه الديناميات نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل، منها(الجزيرة نت، 2016):

انقسامات حزبية ومناطقية

يضم إقليم كردستان العراق العديد من الأحزاب السياسية، بلغ عددها 36 حزباً مصرح، وتُصنَّف هذه الأحزاب إلى أحزاب صغيرة ومتوسطة وكبيرة . حيثُ إن هناك أهم خمسة أحزاب

سياسية مشاركة في البرلمان، ذات ثقل سياسي على الساحة الكردستانية والذين هم أطراف الأزمة الرئاسية القائمة (الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة التغيير (كوران)، والجماعة الإسلامية، والاتحاد الإسلامي الكردستاني). فالكثير من تلك الأحزاب انشقت عن أحزاب أخرى في السابق نتيجة لاختلاف الرؤى والتوجهات السياسية، فحزب الاتحاد الوطني الكردستاني انشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1975، وحزب التغيير انشق من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عام 2009. كما أن هناك تحالفات سياسية بين تلك الأحزاب، فمثلًا هناك تحالف سياسي بين كلٍّ من الأحزاب الأربعة الأخيرة في مواجهة الحزب الأول (الحزب الديمقراطي الكردستاني) من أجل إنهاء إدارة رئاسة الإقليم من قبل السيد (مسعود البارزاني).

بالإضافة إلى ذلك، حدث في كردستان العراق تقسيم مناطقي شكل نفوذ عائد لأكبر حزبين حاكمين في كردستان العراق (الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني)؛ فالتقسيم قائم على أرض الواقع بين الحزبين الحاكمين: الديمقراطي الكردستاني بزعامة "السيد مسعود البارزاني" والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة "السيد جلال طالباني" منذ التسعينات من القرن العشرين وفق تفاهمات واتفاقات إستراتيجية، تقضي بإدارة كل حزب لمنطقته دون تدخل أحدهما في الشؤون الإدارية والسياسية للآخر بشكلٍ مباشر، وبموجب الاتفاقية الإستراتيجية المبرمة بين الطرفين، فلا يحق للبارزاني، وهو رئيس إقليم كردستان، أن يبسط سلطته على منطقة حزب طالباني إلا بصورة شكلية وعلى نطاق ضيق وظلت رئاسته محصورة في منطقته فقط (يرأس ولا يحكم)، فالتقسيم كان وما زال قائمًا؛ إذ يحكم الاتحاد الوطني الكردستاني جنوب كردستان تقريبًا، حول منطقة السليمانية، في حين يحكم الحزب الديمقراطي الكردستاني الشمال، في جميع أنحاء أربيل ودهوك (واني،2016).

ضعف المؤسسات القانونية

لا يوجد في كردستان العراق مؤسسات قانونية قوية، مستقلة عن سلطة الأحزاب السياسية، لحماية الشرعية بالإقليم، فكردستان العراق يُدار من قِبل الأحزاب، لهذا فإن الصراعات الحزبية تؤثِّر على الوضع، مع أن هذه الأحزاب دخلت في حكومة مؤتلفة، ولكن كانت هناك خلافات فيما بينها ولم تنجح في إدارة الإقليم.إذ إن إصدار البارزاني قرارًا بإقالة رئيس برلمان الإقليم، يوسف محمد، المنتمي لتيار التغيير ومنعه من دخول أربيل عاصمة الإقليم وطرد وزراء حركة التغيير من الحكومة، وإلغاء الاتفاقات السياسية مع الحركة من جانب واحد يُعتبر خرقًا قانونيًا. فبحسب النظام الداخلي للبرلمان، فإن إقالة أو تغيير رئيس البرلمان وطرد وزراء من الحكومة المحلية يجب أن يتم عبر آليات قانونية، منها تصويت البرلمان على إقالة رئيسه بالإضافة إلى استقالة الحكومة وبعدها يختار البرلمان رئيسًا جديدًا، كما تُكلَّف الكتلة الكبرى باختيار مرشح لتشكيل حكومة جديدة، إلا أن أيًّا من هذه الخطوات لم يتم اتخاذها من قِبل البارزاني. وهذا يوضح جليًّا مدى غياب المؤسسات القانونية الفاعلة على الساحة الكردستانية(الراشد،2016).

فيعد برلمان كردستان الهيئة التشريعية المنتخبة ديمقراطيًّا في إقليم كردستان. ويتكون البرلمان من غرفة منتخبة واحدة، ووظائفه الرئيسية الثلاث، هي: (النظر في المقترحات الخاصة بالقوانين الجديدة، والتدقيق في سياسات الحكومة وإدارتها، والتداول في القضايا اليومية الرئيسية (البارزاني،2016)

الخلاف حول النظام السياسي:

تكمن الخلافات السياسية في إقليم كردستان العراق في شكل وصيغة الحكم الرئاسي الذي يجب أن يتضمنه قانون انتخاب الرئيس، والذي ينطوي على وجهتي نظر أساسيتين، هما(الراشد،2016):

أطراف مطالِبة بصيغة النظام السياسي الرئاسي: تتمثل هذه الأطراف بكلٍّ من (الحزب الديمقراطي الكردستاني، ونصف عدد البرلمانيين في الاتحاد الإسلامي الكردستاني). والتي تطالب بأن يبقى النظام السياسي رئاسيًّا يتم من خلاله انتخاب الرئيس من قِبل الشعب مباشرة دون البرلمان. فإن السيد مسعود البارزاني يحظى بأكبر قاعدة شعبية في كردستان ويمثِّل الزعيم الرُّوحي للأمة الكردية خلفًا لوالده (الملا مصطفى البارزاني)، فقد حصل في انتخابات 2009 على نسبة 70% من أصوات الناخبين، بالتالي فبقاء النظام السياسي في كردستان رئاسيًّا مع تعديل القانون بشكل يسمح بترشح مسعود البارزاني لولاية ثالثة سيدفع به للفوز المؤكد. ومن ناحية أخرى، فإن (الحزب الديمقراطي الكردستاني، ونصف عدد البرلمانيين في الاتحاد الإسلامي الكردستاني) يرفضان النظام البرلماني لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني لا يمتلك الأغلبية البرلمانية التي تمنحه القدرة على التمديد؛ وهذا يجعله بحاجة إلى تأييد الكتل الأخرى التي بدورها لا تقبل النظام الرئاسي وتطالب بالنظام البرلماني.

أطراف مطالِبة بصيغة النظام السياسي البرلماني: تتمثل هذه الأطراف بكلٍّ من (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة التغيير (كوران)، والجماعة الإسلامية، ونصف عدد البرلمانيين في الاتحاد الإسلامي الكردستاني) الذين يطالبون بإنهاء إدارة رئاسة الإقليم من قِبل السيد (مسعود البارزاني)، وتحويل نظام الحكم من رئاسي إلى برلماني لكي يتم انتخاب رئيس الإقليم من داخل قبة البرلمان مع منحه صلاحيات شرفية أو بروتوكولية كتلك التي يتمتع بها الرئيس في النظام البرلماني. وأن يكون الرئيس مسؤولًا أمام البرلمان، وأن تتم مساءلته، ويتمسكون بهذا الرأي انطلاقًا من مبدأ أن يكون النظام السياسي رادعًا لبروز السلطة الاستبدادية (البارزاني،2016). أي إنهم يسعون إلى تغيير النظام السياسي في الإقليم وتعديل قانون الرئاسة وسحب سلطات الرئيس وإقصاء البارزاني من الرئاسة وسحب حق الترشح منه في أي انتخابات مقبلة، كونه أمضى دورتين ونصفًا

في الرئاسة(خولي،2016) . فأي انتخاب لمسعود البارزاني سيعني لهم الحرمان من صناعة أو التأثير على القرار السياسي والاقتصادي والعسكري.

تجاذبات مصالح إقليمية ودولية

إن للخارطة السياسية لإقليم كردستان العراق أبعاد إقليمية ودولية، حيث عند الحديث عن الخلافات بين كل من أربيل والسليمانية والتي تتعلق بانفصال السليمانية عن إقليم كردستان، سرعان ما تتجه الأنظار إلى إيران من خلال دعمها لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني وحزب حركة التغيير بزعامة نوشيراون مصطفى في مواجهة البارزاني وحزبه، فإيران تجمعها علاقات تاريخية بمنطقة السليمانية لأسباب جغرافية وتاريخية وثقافية. وذلك خلافًا لأربيل التي لها علاقات قوية مع تركيا. وعلى المستوى السياسي ثمة أسباب سياسية كثيرة تجعل علاقة إيران بالسليمانية أفضل من علاقتها بأربيل، ولعل من أبرز هذه الأسباب توجه البارزاني لإقامة شراكة سياسية واقتصادية وأمنية مع تركيا الدولة الإقليمية المنافسة لإيران، ولاسيما بعد إقامة خط أنابيب لتصدير النفط من إقليم كردستان عبر تركيا بشكل مباشر ومن دون موافقة بغداد، وعلاقات البارازاني الوثيقة مع الدول الغربية ودول الخليج العربي وسماحه بفتح ثلاث قواعد عسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا. ومن اللافت للنظر أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يُبدي سياسة متشددة تجاه الحكومة المركزية في بغداد وخاصة بعد استعادة كركوك والسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي كانت في قبضة تنظيم الدولة، في حين أن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني يُبدي سياسة مرنة تجاه الحكومة المركزية، وبالتالي فإن تعارض الموقفين يُظهر مدى هشاشة الوضع السياسي في كردستان العراق (البارزاني،2016).

المبحث الثاني: علاقة الأكراد مع النظام السياسي العراقي:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تكريس فكرة أن النظام الحاكم في بغداد يمثل الطائفة السنية، وهي أقلية ديمغرافية تحكم الأكثرية الممثلة في الشيعة(*)، على سبيل المثال لا الحصر، تحدث تقرير نشرته الجامعة الأمريكية في واشنطن قبيل الحرب، عما أسماه تكريس "السلطة العربية السنية" في العراق، وتحدث (بريمر) في مذكراته عن توزيع العراقيين، حيث أن الشيعة يشكلون 60% من مجموع السكان، والأكراد يشكلون 20% وأقلية سنّية عراقية تشكل نحو 19% من مجموع المواطنين العراقيين، وتحدث عن الجيش العراقي بوصفه مكوناً من ضباط سنة يمثلون الأقلية، وجنود شيعة يمثلون الأغلبية(Bremer & McConnell, 2006 :4-5).

ولم تنعكس الرؤية الأمريكية للوضع الديمقراطي في العراق في قانون إدارة الدولة، فقد جرى التعامل مع الأكراد بوصفهم أقلية يجب أن تحظى بحق الفيتو فيما يتعلق بإقرار الدستور، فقد حرصوا على تضمين قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية فقرة تنص على أن: "يكون الاستفتاء العام ناجحاً، ومسودة الدستور مصادقاً عليها، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر" (المادة 61/ج)، وأيضاً من خلال المادة (36/ج) التي نصت على أن قرارات مجلس الرئاسة تتخذ بالإجماع، وبما أن المجلس يشمل المكونات الرئيسة الثلاثة، فهذا يعني الفيتو المتبادل، أي امتلاك كل مكون من مكونات المجتمع التعددية حق النقض الذي يستعمل حماية إضافية لمصالح الأقليات الحيوية. فهذا الفيتو هو وحده

(*)أغلب الظن أن الأمريكيين استندوا في هذا على الأرقام التي وردت في كتاب: "حنا بطاطو" العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج1(بغداد: مؤسسة الأبحاث العرقية، 1995)، ص 60، فقد أورد بطاطو جدلاً عن التكوين الاجتماعي والاثني لسكان العراق في سنة 1947، وأشار إلى أنه (تقدير تقريبي) أنجزه بنفسه، اعتماداً على مرجع: جهورية العراق، وزارة الشؤون الاجتماعية، إحصاء العراق 1947، (بغداد : 1954). جاءت فيه أرقام سكان العراق كالتالي: 51.4% شيعة، 17.9% سنة، 18.4% أكراد، ولكن البعض يشك في صدقية هذه المعطيات، لأن الإحصاء الأصلي لم يضع في استباناته سؤالاً عن المذهب.

ما يمنع كل مكون ضمانة كاملة للحماية الأساسية، ولكنها كانت مصممة للأكراد حصراً، لأن التوزيع الجغرافي للسنة العرب لم يتح لهم الإفادة من هذا الفيتو المفترض على الرغم من أنهم ديموغرافيا أكثر من الكرد، وهذا يعني أن الأمريكيين نظروا عملياً إلى الكرد وحدهم بوصفهم " أقلية" لا بد من حماية مصالحها، ولم ينظروا كذلك إلى السنة العرب وإن كانوا يعدونهم "أقلية".

على الرغم من ذلك، إلا أن "السنّة العرب" في العراق لم ينظروا إلى أنفسهم على أنهم "أقلية"، ففي عام 1921 أي قبل قيام الدولة العراقية، كان السنة العرب جزءاً من الأغلبية "السنية" في الدولة العثمانية، ولم ينظر العرب السنة إلى أنفسهم بوصفهم أقلية بعد قيام الدولة لسببين، الأول هيمنتهم على الدولة الناشئة، والثاني احتساب الكرد على أنهم في وصفهم طائفياً في مقابل الشيعة العرب، ولا يزال البعض يستخدم هذه المعادلة عند الحديث عن الديموغرافيا الطائفية في العراق(*)، ولكن المعادلة كانت قد تغيرت على نحو جذري (الكبيسي، 2013).

كان للأحزاب الكردية منذ ستينيات القرن العشرين دور حاسم في صوغ هوية قومية كردية في مواجهة العرب بعيداً عن المسألة المذهبية(†)، وقد تكرس هذا الواقع سياسياً بعد الاحتلال عبر ما سمي التحالف الإستراتيجي الرباعي، الذي جمع الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكرديين، مع

(*) كان السؤال الطائفي، خاصة المتعلق بالأغلبية والأقلية، مسكوتا عنه ولكن حاضراً، ولعل الوثيقة الأولى عن هذه المسألة كانت رسالة السيد محمد حسين كاشف الغطاء في عام 1935، التي تطلق عليها الأدبيات الشيعية تسمية " مطالب الشيعة" وضمنت 12 مادة، جاء في المادة الأولى منها:" لقد تبنت الحكومة العراقية، منذ تأسيسها حتى اليوم، سياسة خرقاء، لا تتفق مع مصالح الشعب، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم، فتمثلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين، ممن يسايرون السلطة في سياساتها، على الأكثر، وعلى مثل هذا الأساس تمشت الحكومة في سياسة التوظيف، فظهر التحيز صريحاً في إنتقاء الموظفين وإعطاء مجلس الأمة، بينما القانون الأساسي لم يفرق بين أبناء البلاد، كما نصت "المادة السادسة" من "القانون الأساسي" فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب، ورفع التفرقة بين أبناء الأمة، يجب أن يساهم الجميع في"مجلس الوزراء" وفي"مجلس الأمة" وفي سائر وظائف الدولة، كما ساهم في الجندية والضرائب (عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي.ج4،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، جروس برس، 1990)، وثمة وثيقة أخرى تنحو المنحنى ذاته، وهي الوثيقة التي قدمها الشيخ محمد رضا الشبيبي، قبيل وفاته، في عام 1965، إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز.

(†) لم يقتصر ذلك على الأحزاب القومية، فالحزب الشيوعي العراقي انقسم منذ عام 1993، إلى الحزب الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي (العربي)، والأحزاب الاسلامية الكردية نفسها تبنت هذه الهوية السياسية.

كل من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة الشيعيين، فإن تحرك الكرد باتجاه أي من الطرفين يطيح بأية إمكانية لقيام توازن ما بين الطرفين الأولين، لقد ظل الكرد في إطار تحالفهم الرباعي الاستراتيجي المعلن يمثلون الضلع القائم الذي يعيد إنتاج اللاتوازن القائم بعد الاحتلال منذ نيسان 2003، وكانت لحظة كتابة الدستور هي التطبيق العملي لذلك، فمقاطعة العرب السنّة انتخابات الجمعية الوطنية في عام 2005، والتي توالت كتابة الدستور العراقي، اضطر الأمريكيين إلى محاولة إدخال بعض الشخصيات السنية إلى لجنة كتابة الدستور من أجل استكمال " الشكل الديمقراطي والتعددي" للعملية وليس قناعة من الآخرين بضرورة ذلك، ولكن وجود هؤلاء الأفراد كان شكلياً وهامشياً بسبب موازين القوى الفاعلة (سواء في الجمعية الوطنية أو في لجنة كتابة الدستور) من جهة، وبسبب غياب إستراتيجية واضحة، فكان دورهم أقرب إلى دور العبثية منها إلى دور الفاعل الحقيقي، وقد نجح الأمريكيون مرة ثانية في إقناع الحزب الإسلامي حينها بتمرير الدستور مقابل تضمينه مادة بتشكيل لجنة توصي خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراؤها على الدستور (المادة 142) وعلى الرغم من رفض الأغلبية الساحقة من العرب السنة للدستور، إلا أن نتيجة الاستفتاء كانت إيجابية من خلال تصويب الأغلبية من الشيعة والكرد بالإيجاب (طلحاتي، 2007).

شارك السنة العرب بعد ذلك، في أول انتخابات نيابية بعد إقرار الدستور، ليس إيماناً بما سمي "العملية السياسية"، ولكن بسبب حاجتهم إلى قوى سياسية قادرة على الدفاع عنهم لما كانوا يتعرضون له من ممارسات يعدونها تمييزية ضدهم، ولكن جبهة التوافق التي اضطلعت بهذا الدور فشلت في إقناع جمهور بقدرتها على الدفاع عنهم، فتخلوا عنها في انتخابات مجلس النواب في عام 2010، واندفعوا إلى تأييد القائمة العراقية التي شكلت قبيل الانتخابات، ولكن النتيجة النهائية أعادت لحظة" المنتصرين والمهزومين" ثانية، مع كل ما ترتب عليها من هيمنة واحتكار للسلطة

من جهة، وتهميش وإقصاء من جهة أخرى، فتصدر القائمة العراقية نتائج الانتخابات (حصلت على 91 مقعداً) لم يسعفها في تشكيل الحكومة بسبب قرار المحكمة الاتحادية الذي فسر عبارة "الكتلة النيابي الأكثر عدداً" التي تتوالى ترشيح رئيس لمجلس الوزراء، بأنها لا تعني الكتلة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات، وإنما الكتلة الأكبر التي تشكل من التحالفات داخل مجلس النواب بعد الانتخابات، وهكذا، حظي التحالف الوطني الشيعي الذي شكل بعد الانتخابات، والذي حظي بدعم الكرد، بمنصب رئاسة مجلس الوزراء ثانية، وشعر العرب السنّة مرة أخرى بأن فوزهم، حتى لو كان من خلال قائمة "وطنية" يقودها شيعي ليبرالي هو (إياد علاوي)، لم يُغير شيئاً في معادلة التهميش والاقتصاد القائمة(الكبيسي، 2013).

الأزمات السياسية التي أثرت على شرعية الدولة العراقية:

مرت الدولة العراقية بالعديد من الأزمات التي هزت شرعية حكومتها وعززتها المظاهرات التي اجتاحت المحافظات العراقية تأثراً بالثورات العربية، كما أثير في العراق مرة أخرى خلال تلك الفترة قضية نصيب السنّة من السلطة السياسية، وهي من القضايا الشائكة التي ظل هناك توقع مستمر بتفجيرها في أي لحظة.

أولاً: إشكالية المجتمع المدني في العراق:

أشار (لاري ديموند) إلى أن المجتمع المدني هو: "الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وأفكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المصالح الجماعية، وتقديمها إلى السلطة لحث القائمين عليها على الأخذ بها، فبالنسبة إليه فإن المجتمع المدني هو حالة وسط بين المجال الخاص والدولة". أما المجتمع الأهلي فهو: " تلك الانتماءات الاجتماعية التي لا خيار للفرد فيها في غالب حياته أي لا تحتاج إلى كيان الدولة أو المؤسسات المدنية لدوامها أو تجديدها، ابتداء من الأسرة وصولاً إلى العشيرة"، وفي الواقع تم استخدام التعبيرين بمعنى

واحد، بسبب الخلط بين المجتمعين رغم إدراك الفرد في العراق وفي الدولة العربية والإسلامية عموماً، بأنه ينتمي إلى المجتمعين في آن واحد، ويتأثر ويتصرف حسب منظومتي القيم السائدتين فيهما، وتبعاً لمشكلات الفرد والجماعة وأولوياتها(Society. 1994: 5).

كان لطبيعة المجتمع العراقي الدور البارز في نشأة الدولة العراقية، حيث أن اتصافه بالتعددية الاجتماعية، وشدة التنوع من حيث انتماءات الأفراد والجماعات للعصبيات القبلية والطائفية والعرقية، تبعاً للبيئة والإقليم والنظام العام ومستوى المعيشة، والوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية وقربها أو بعدها من دول الجوار، قد أثر كل ذلك ليس فقط على مستوى البناء السياسي للدولة، وإنما أيضاً على مستوى التكوين الطبقي، كون هذه الانقسامات الاجتماعية لم تقد إلى خلق الانقسامات الطبقية في هذا المجتمع، فانعكس كل ذلك على واقع المجتمع المدني من زاوية حقيقة هذا المجتمع" (الأعظمي، 2008 :209-210). وإن التداخل بين العامل الداخلي المتمثل في هيمنة السلطة والعامل الدولي المتمثل في صراعات الأقليات، قاد بدوره إلى زيادة درجة الوصاية الطائفية، والقومية من قبل رجالات الطوائف المختلفة والقوميات، مما أدى إلى شكل مؤسسات المجتمع المدني العراقي إن وجدت، بسبب تفضيل قسم منها الاسترزاق في تعاملها مع السلطة والقسم الثاني فضل العمل ألاستخباري الإقليمي لصالح دول الجوار، مما قاد في النهاية إلى عجز كل هذه الأطراف عن خوض عملية بناء المجتمع السياسي ودولته (الحلقي، 1997 :37).

جرت منذ العهد الجمهوري عام 1958م عدة محاولات متواصلة من النخب الحاكمة، لتهميش دور هذا المجتمع المدني وإلغائه، حتى أصبح هناك مجتمعاً أهلياً خاضعاً للسلطة، حيث لم تتسم العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني العراقي بالحوار، وقبول الآخر، والتنافس، والصراع السلمي، بل سيادة الصراع السلبي، الذي يدل على انعدام الوعي السياسي، ولعل خير دليل على ذلك، هو ظهور أحزاب سياسية تحمل إيديولوجيات إقصائية للآخر، سيطرت عليها فكرة واحدة.

هي يجب أن يكون الحزب وأهدافه بسلام، مما دفع الأمور باتجاه الإضراب الداخلي الذي أدى إلى تخندق مؤسسات المجتمع المدني العراقي الوحدة ضد لأخرى. وغالباً ما كان نظام الحكم يتدخل لاعباً على وتر (فرق تسد) لزيادة هذه الخلافات وجعل المجتمع العراقي بتصارع ليس فقط حزبياً وفئوياً وطائفياً، بل حتى عقلانياً، في الوقت الذي يكون هو فيه بعيداً عن دائرة النقد لتصرفاته المستبدة (الأعظمي،2008 : 264).

ثانياً : المعيقات الثقافية المؤثرة على مشروعية الدولة في العراق:

يمكن تحديد العراقيل الثقافية في المشكلات التي تخص مجال بناء الدولة أو تدعيم وجودها في أي مجتمع، سواء أكان ذلك في البلدان المتقدمة أم البلدان المتخلفة مشكلات تتعلق بمواضيع مثل تأثير الثقافة الكولنيالية، وعلاقتها بالثقافة الأصلية وبين الثقافة المدنية والثقافة الريفية، أو بين ثقافة الشباب وثقافة الراشدين. وفي هذا المجال لا يتهرب المجتمع العربي والإسلامي من خصوصية ازدواجية تصرفه من جانب تملكه الإحساس بأن القيم الحديثة قيم غريبة عنه منذ عهد الصليبيين، وإن تبنيه لهذه القيم يعني بالنسبة إليه التخلي عن هويته الذاتية ويترجم ذلك من خلال مشاعر الرفض لكل ما هو أجنبي عن ثقافته، في الوقت نفسه تحظى هذه القيم الجديدة باحترام وتشده، كونها تمثل في النهاية منطلق الحضارة، ومنهج الوصول إلى التكنولوجيا المعاصرة، وبالتالي فإن شعور الفرد في هذا العالم يبقى سجين قيم نموذجين متناقضين، يجعل العالم الإسلامي يعاني من التردد والحيرة، فالمسلمون يقلدون الغرب أحياناً ويرفضون قيمه، ويرتمون في أحضان الماضي كوضعية تعويضية أحياناً أخرى(عطوان، 2007: 17-19).

ويؤدي ما سبق إلى تمزيق هويات المجتمع وولاءاته ويمنع بناء ثقافة وطنية واحدة، تسودها روح المواطنة، باسترجاع فكرة تراثية ذات طبيعة إخضاعي، وأشار (محمد عابد الجابري) إلى أن:" العقل العربي مسكون ببنية المماثلة بين الإله والأمير"، وسيادة هذه الفكرة في الثقافة العراقية، تجعل

الشعب لا يعتقد بدوره في صناعة مصيره، بل دائماً ينتظر البطل الذي يقوده إلى تحقيق ذلك. فقد عملت الأنظمة التي تمثلها السلطة، على تشجيع انتشار ثقافة الخضوع بخلق حالة من التبعية الثقافية بينها وبين مجموعة من المثقفين في السلطة، لغرض دعم مشاريعها أو سياساتها، بهدف الحصول على الشرعية التي يحتاجها النظام من أجل استمرار وجوده، وعليه فإن أي رؤية مخالفة يتم إسكاتها أو نفيها، وذلك بالسيطرة المطلقة على وسائل الإعلام ومنع نشوء إعلام مستقل عن السلطة، وبالآتي يتم التلاعب من خلال الإعلام، بقيم وقناعات وعواطف الناس لصالح السلطة التي تختزل في شخص الحاكم(العبيدي، 1988 : 31-38).

ثالثاً : الوضع الأمني في العراق ومشروعية الدولة

عانى العراق بعد الانسحاب الكامل للقوات القتالية الأمريكية في 18 ديسمبر 2011، من إشكالية صعوبة استعادة الأمن والنظام، في المدن العراقية، بالاعتماد على قواته الوطنية فقط، وصعوبة حسم قضية تأمين المناطق المتنازع عليها. وترتبط هذه الإشكالية في جوهرها بأن القوات العراقية ليست الطرف الوحيد الذي يحتكر امتلاك السلاح، أو استخدام العنف، فضلاً عن ضعف تلك القوات وتدني كفاءتها (ربيع، 2015 :168).

وقد أتسم أمن العراق خلال فترتي ولاية (نوري المالكي) بالهشاشة، نتيجة استمرار الأسباب الهيكلية للعنف دون أن تتم معالجتها بجدية، وتتمثل في انعدام الثقة، واستمرار الإقصاء السياسي، كما اعتمد المالكي في تقييمه للوضع الأمني خاصة خلال فترة ولايته الأولى، على الوجود المادي للقوات الأمنية في المدن، سواء العراقية أو الأمريكية، حيث أهتم بزيادة عدد القوات في الغزالية، دون الاهتمام بإقناع من هجر بيته بسبب غياب الأمن بالعودة إليه، حيث يقدر عدد السكان في الغزالية ببغداد بحوالي 13 ألف مواطن، ويوجد بها 500 جندي من الجيش و 700 عنصر من الشرطة الوطنية، و400 عنصر من الصحوات، وعدد من قادة الشرطة العاديين والشرطة السرية

وشرطة المرور، ويعتبر ارتفاع العنف خلال الفترات الانتقالية لنقل السلطات والمسؤوليات الأمنية، مؤشراً مهماً على هشاشة الوضع الأمني. وأصاب بعض القطاعات العريضة من المجتمع العراقي حالة من الغضب والاحتقان نظراً لتدهور الأوضاع الأمنية هناك، وتصاعد أعمال العنف التي أدت إلى وقوع الآلاف من القتلى والمصابين، فقد كشفت الإحصائيات عن سقوط أكثر من 8 آلاف قتيل حتى أواخر عام 2013 وعشرات الآلاف من الجرحى والمصابين، بحسب تقارير صادرة عن الأمم المتحدة، وهو ما يهدد بعودة ما سمي بالحرب الطائفية التي شهدها العراق عامي 2006 و 2007 (وحيد، 2014).

وقد تمكنت الميليشيات المسلحة من فرض النظام في المدن العراقية، وذلك في الوقت الذي تمثل فيه مظهر من مظاهر انعدام الأمن في العراق. لذا فإن التحدي الأول يتعلق برفع كفاءة القوات العراقية، حيث ترجع هشاشة الوضع الأمني في المدن العراقية في جزء منها إلى اعتبارات فنية خاصة بكفاءة قوات الأمن العراقية، وقدرتها على منع أي تهديد أمني وعلاج تبعاته في حال وقوعه، وجاهزيتها لمنع وقوعه أو تكراره في المستقبل، حيث كانت القوات الأمريكية تقدم الدعم اللوجستي والجوي، والدعم المعلوماتي والاستطلاعي، للقوات العراقية أثناء قيامها بأي عملية مداهمة أو في حال انخراطها في أي مواجهات مع الجماعات المسلحة، وحتى اكتمال الانسحاب في 18 ديسمبر 2011، لم يتم بناء هذه القدرات، ولغت مخصصات موازنة الدفاع والأمن لوحدها مبلغ 14 تريليون و72 مليار دينار لعام 2011. وقد كشفت إذاعة العراق الحر عن أن الموازنة العامة للدولة لعام 2013 بُنيت على أساس أن تكون بمبلغ 116 مليار دولار أميركي أي بزيادة قدرها 14 مليار دولار عن موازنة العام 2014 والبالغة 102 ملياراً لتكون الأعلى في تاريخ الدولة العراقية منذ قيامها في العام 1920(محمد، 2012).

ويشير ما سبق إلى غياب الثقة لدى السياسيين العراقيين، ولدى القيادات الميدانية الأمريكية والعراقية في جاهزية القوات العراقية لتأمين نفسها بعد انسحاب كامل القوات القتالية، خاصة مع استمرار أجهزة الأمن العراقية، خاصة عناصر الشرطة، هدفاً رئيساً للهجمات المسلحة، فاستناداً لقاعدة البيانات الخاصة بعدد القتلى في العراق، كانت عناصر الشرطة الفئة الأكثر استهدافاً طوال الفترة (2003–2011)، حيث بلغ عدد القتلى من الشرطة (9019)، كما ظلت الشرطة هدفاً للعمليات التي نفذت خلال 2012. أما التحدي الثاني فيتعلق بكيفية التعامل مع "الجماعات" المسلحة، حيث لم ينته وجود الجماعات المسلحة السنية أو الشيعية في العراق، وأصبحت جزء من الواقع الأمني فيه، وذلك رغم العديد من عمليات الاعتقال والمداهمة التي نفذتها القوات العراقية بالتعاون مع القوات الأمريكية قبل الانسحاب. ويمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات مسلحة، تتمثل المجموعة الأولى في "جيوب" تنظيم القاعدة، حيث استعاد تنظيم "أنصار الإسلام"، والذي يسمى بكتائب القاعدة في إقليم كردستان، نشاطه في شمال العراق، خاصة في الموصل، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الجماعات المسلحة السنية، وتحديداً جيش رجال الطريقة النقشبندية الذي ينشط في شمال ووسط العراق، ويلاحظ تزايد استهدافه لقوات الأمن العراقية، وعناصر الصحوات، ومسئولين حكوميين ونشطاء المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال، خلال الفترة من يوليو – أكتوبر 2011، تم الهجوم على 66 مسئولاً حكومياً، حيث نصت الفقرة (ب) من المادة (9) من الدستور العراقي أن: (يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة). فالحكومة تقرب بعض الميليشيات ماعدا مشروع المصالحة الوطنية(وحيد، 2014).

أما المجموعة الثالثة فتتألف من الميليشات الشيعية، والتي تشكل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية، استناداً لتقرير المفتش العام الخاص بإعادة بناء العراق تتألف هذه الميليشات من جيش المهدي، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله في العراق، والتي رغم انخفاض معدل نشاطها خلال هذه

الفترة، إلا أن شبكات دعمها مادياً لوجستياً لا تزال قائمة، خاصة في المحافظات الجنوبية. وربما ترتبط خطورة هذه الجماعات أكثر بعلاقتها بالقوى السياسية، واحتمال لجوئها لهذه الجماعات لإدارة صراعها السياسي مع غيرها من القوى، خاصة في حالة المليشيات الموالية للتيار الصدري، ومنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي.

رابعاً: مشكلة الحكومات الطائفية في العراق:

بدأ عام 2013 بموجات مكثفة ومتلاحقة من الانتفاضة الشعبية، تركزت في المناطق ذات الأغلبية السنية من العراق مثل الأنبار الرمادي، صلاح الدين، الموصل وكركوك وتبعتها موجات في مناطق متفرقة من بغداد مثل الأعظمية والدورة وكذلك في ديالي، وكانت تلك الاحتجاجات الشعبية قد انطلقت إثر قيام وزارة الداخلية في 20 ديسمبر 2012، بحملة اقتحام لمكاتب وزير المالية (رافع العيساوي)، واعتقال عدد كبير من التابعين له، قرابة 150–200 فرد، وذلك نتيجة توجه الحكومة العراقية بقيادة (نوري المالكي) اتهامات فساد للعيساوي بارتكاب مخالفات مالية وإدارية وفتح سجلات التحقيق في ذلك الاتهام، وبإصدار مذكرة توقف له من قبل الحكومة، أعلن العيساوي استقالته عن الحكومة، وأنه لن يعود لها أبداً، وذلك الحدث لم يكن الأول من نوعه، فسبق وأن أزاح المالكي نائب الرئيس (طارق الهاشمي) الشخصية السنية المؤثرة والعضو في القائمة العراقية، حين اعتقل بعض أفراد حمايته بتهم تتعلق بالإرهاب، قبل أن يحكم عليه غيابياً بالإعدام إلى جانب عدد من حراسه (ربيع، 2015 :181).

واتسمت تلك الاحتجاجات بالعنفوان المتزايد، حيث بدأت بخروج الآلاف من المتظاهرين السنّة في 26 ديسمبر 2012، متجهين إلى الطريق التجاري الدولي بين العراق والأردن وسوريا، مشاركين في صلاة موحدة أقيمت في مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار الواقعة على بعد 60 كم غرب مدينة بغداد، بعدها تظاهروا، وهم رافعون مطالب بالإفراج عن المعتقلين، وإلغاء قانون

مكافحة الإرهاب الذي يطبق بغرض تهميش السنة المتزايد ورفض السياسات الاقصائية، واستمر توافد المتظاهرين حتى وصل في اليوم الخامس للاحتجاج لقرابة 200 ألف متظاهر، واستمر تجاهل المالكي ولم يصدر منه تحرك أو حل سياسي يهدئ من وطأة الموقف ومن غضب المتظاهرين سوى إصراره أن الطريق هو اللجوء للحوار، دون قطع الطريق الدولي أو القيام بشيء من ذلك القبيل، وما كان نتيجة ذلك التجاهل سوى تصاعد مطالب المتظاهرين وصولاً للمطالبة بإسقاط حكومة المالكي. وقد شهدت معدلات العنف في بغداد مطلع شباط 2013، تصاعداً مطرداً، إذ ذكرت بعثة الأمم المتحدة في العراق، في الأول من حزيران 2013، أن شهر أيار 2013، كان الأكثر دموية بعد مقتل وإصابة 3442 عراقياً بعمليات عنف في مناطق متفرقة من العراق (شباك 2013).

شهدت دولة العراق خلال الفترة 2014 –2015 تطورات عميقة الأثر وأبرزها تطور أداء تنظيم داعش، مستغلاً ضعف وهشاشة الداخل العراقي لما يواجه من سياسات طائفية في ظل حكومة ضعيفة تلاحقها الفساد، ولا يعنيها سوى البقاء في السلطة ولو على حساب بقاء العراق كدولة موحدة فاجتاحتها موجات العنف المنظم، وكانت إحدى المبادرات الجيدة في ذلك الوقت هي مبادرة عمار الحكيم لأعمار الأنبار باسم " أنبارنا الصامدة" والتي كان فحواها إقرار مشروع إعمار خاص بمحافظة الانبار مليارات دولار على أربع سنوات، ومحورها أن تتضمن إنشاء قواعد دفاع ذاتي من عشائر الأنبار مهمتها تأمين الحدود الدولية والطرق الإستراتيجية في المحافظة، إلا أنها لم تجد اهتماماً من قبل الحكومة التي اتخذت من التعالي والتجاهل أسلوباً للتعامل مع الموقف لكن الفكرة نفسها كان لها صداها، حيث كونت عشائر الأنبار منهم" جيش العزة والكرامة" كجيش عشائري قوامه 100 فرد من كل عشيرة للدفاع عن الأنبار من أي مليشيات أو جماعات مسلحة خارجة عن القانون، وقيل إنهم وراء خطف ثلاثة جنود من الجيش العراقي للانتقام.

خامساً : أزمة الهوية الوطنية:

انعكس اتصاف المجتمع العراقي بالتلون الاجتماعي والقومي، على تشكيل هويته، فكون الموروثات الموجودة لدى غالب العراقيين في التفكير والسلوك، هي في أساسها نابعة من الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية. فإن وجود هذا الأساس، أثر في عقلانية القيادات السياسية في مجال اللجوء إلى الحوار. بدلاً من العنف وسيادة نزعة الصراع لمصلحة الطائفة أو العشيرة، بدلاً من البحث عن الحلول التي تقود إلى تحقيق البناء السياسي للدولة (كورد سمان، 2007 : 22).

سادساً: إشكالية الدين والسياسة:

يعيش العراقيون انقساماً حاداً وإلى مجموعتين، المجموعة الأولى: وتتألف من المتعصبين والمتطرفين، أما المجموعة الثانية: هي تلك التي تعيش حالة الانفتاح الفكري، سواء أكانوا علمانيين، أم دينيين، فالمجموعة الأولى تملك تصوراً للحياة السياسية مجهزة بإجابات معروفة سلفاً، تعتبرها حقائق مطلقة لا تتغير بتغير الزمان والمكان. أما المجموعة الثانية فهي، تلك التي تحاول أن تجيب عن التساؤلات فيما يخص العالم السياسي، عما يحتاجون إليه وفي ما يتعرضون له من مشكلات وأزمات، ولا يملكون إجابات جاهزة لها، يمكن وصفها كحقائق مسبقة، بل إنهم في حالة البحث والفكر، يشكون في الموروث ويمنعون النظر ويجتهدون في الوصول إلى حل، وتتعدد عندهم الآراء وتتباين المواقف. فإذا كانت المجموعة الأولى تكاد تكون هي المهيمنة من حيث العدد ومن حيث الإمكانات، فإن المجموعة الثانية، رغم ضآلة عددها، إلا أنها تملك العقل، أي الفهم العقلي للعلاقات الإنسانية، الذي تجاوز مشاعر العاطفة المتحكمة في التصرف الإنساني، ولكن طبيعة المشروع السياسي الوطني المتعلق ببناء الدولة ظل منذ تأسيسها يعاني من ضغط صراع المجموعتين، والاستقطاب الشديد بين التيارين الذي يصل إلى درجة إقصاء الآخر فكرياً وسياسياً،

وفي الواقع يستند هذا الانغلاق على النفس على منسوج من الموروث الثقافي الذي يجد أرضيته في منظومة واحدة من القيم، استمدتها من أخلاق القرية، كبير الأسرة، ورئيس العشيرة، من منطلق الحرص على التقاليد. والأقربون لأبناء الطائفة أو العشيرة وغيرها، ويفرض الانغلاق نفسه وينشر سطوته من خلال التنشئة، التي تهدف إلى تثبيت مفهوم طاعة ولي الأمر وتدعو إلى طاعة الإمام والرئيس، والخروج على النظام فتنة"(الجميل، 2005 : 12).

إن عملية التنشئة الدينية والدنيوية في العراق تعتمد على الحفظ والتلقين لمذهب واحد وعقيدة واحدة، وعلى طاعة النصوص والالتزام بحرفيتها. فتقليد السلف وإتباع الأئمة والالتزام بخطب الرؤساء وتوجيهاتهم، يرسخ من قبل نظام الحكم الديني نموذج النظام السياسي، وذلك عن طريق اللافتات والإعلانات في المساجد والجامعات ومعاهد العلم والإعلام والمؤسسات الحزبية دينية كانت أم دنيوية، والهدف من وراء ذلك هو التمكن من السيطرة على المراكز السياسية، وسلطتها بغرض إنهاء الرأي العام، واحتجاز العقل رهينة للانغلاق."(حنفي، 2004 :15).

سابعاً: المعيقات الاجتماعية:

إن مفهوم التعددية وأرضيته الفلسفية، كمصطلح سياسي له خلفية فلسفية، تؤكد قاعدة إنسانية وواقعية، مفادها أن الحق ليس حكراً على أحد، وأن التنافس السياسي هو من أجل ترجيح منظومة ما وإضعاف أخرى، وأن مبدأ التعددية يصر على شرعية الصراع المنظم فقط، على أن المجتمع التعددي هو:" المجتمع المكون من عدة جماعات بشرية، يتعايش بعضها مع بعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك" (حريق، 1997 :96)، حيث تعكس هذه السلطة تلك المشاعر المرتبطة بمفهوم المواطنة، التي يجد الأفراد والجماعات مجمل طموحاتهم ممثلة في هذه السلطة، التي يتحدد دورها بالقيام بعملية التحكيم بين مصالحهم المتعارضة، دون ترجيح مجموعة على أخرى وتوفير الأمن للجميع بفرض سلطة رقابتها الشرعية"(عزت، 2002 :11).

بالرغم من أن المجتمع العراقي يتميز بصفة تعددية مكوناته المنتظمة في دولة واحدة، إلا أنه يفتقد مبدأ التوافق لهذه المكونات، الذي هو الأساس الذي يقوم عليه الإجماع المتعلق بموضوع شكل الدولة والمصالح المشتركة، فمنذ قيام النظام السياسي وهو عاجز عن إدارة الاختلاف، والتحكيم في أمر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة، فتأجيج المنحى الطائفي من جهة ومن جهة أخرى المنحى العشائري، إضافة إلى الصراعات السياسية الناتجة عنها، تقف عائقاً أمام مجتمع سياسي أوسع من التماثل الاجتماعي، حيث أدت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق، دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن هذا التعدد لم يجر وفق مبدأ احترام الحقوق وحق المشاركة للجميع وفق منطق الإدارة السلمية للاختلاف، فتحولت الدولة نتيجة هذا الصراع إلى أداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق التجانس الاجتماعي والتوحد السياسي بين الفرد والدولة، توافقاً قابلاً للانفجار في أي لحظة، إذا ما اشتدت درجات القلق والتوتر داخل المجتمع(غسان، 2002). فإن هذه التعددية في جذورها القبلية والعشائرية، والتي تتجلى في شكل طائفي، ديني، تمزق النسيج المجتمعي وتثير النعرات، التي تؤثر في خلق كيان مترابط ومتماسك ومستقر، والتي هي ضرورية لوجود الدول، في محاولتها لخلق وتدعيم ثقافة سياسية ذات إطار قانوني وشرعي، قادر على توفير ضمان الولاء للدولة، بدلاً من الولاء القبلي والطائفي(الجابري، 1995 :13).

الفصل الرابع

أكراد العراق والوضع الإقليمي في المنطقة العربية

إن قيام دولة كردية في إقليم كردستان سيكون له تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي، وخاصة أن المكونات الاجتماعية ستتأثر بدول الجوار من هذا الحدث، ومن المعلوم أن الأكراد قومية يزيد عددها على 30 مليوناً موزعة في خمس دول، وعند إقرار الدولة الكردية في إقليم كردستان العراق سيؤدي هذا إلى ردود فعل عنيفة في كل من تركيا وإيران وسوريا، وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي وفي الأردن ومصر أيضاً.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثير قيام دولة كردية على الأمن الإقليمي

المبحث الثاني: السيناريوهات المطروحة لحل القضية الكردية

المبحث الأول: تأثير قيام دولة كردية على الأمن الإقليمي:

إنَّ الشكل المحتمل لتقسيم العراق هو ظهور ثلاث دويلات، كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب، حيث اتجه عدد من المحللين إلى تأييد الطرح الخاص بأن العراق في اتجاهه نحو التقسيم، وذلك بالنظر إلى وجود عدد من المؤشرات التي قد تدفع في اتجاه هذا السيناريو والتي يمكن عرض أهمها في النقاط التالية (المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2006 :9):

أ. مبدأ المحاصصة الذي قام على أسس قومية وطائفية منذ سقوط النظام السابق، وذلك بدءاً بتشكيل " مجلس الحكم الانتقالي"، ومروراً بتشكيل الحكومتين المؤقتتين، وإجراء دورتين من

الانتخابات البرلمانية، ثم كتابة الدستور والتصويت عليه وتشكيل حكومة المالكي بطريقة ليست بعيدة عن جوهر المحاصصة.

ب. الواقع في العراق منذ عام 2003 أصبح مجزأ بالفعل بين إقليم في الشمال يسكنه الأكراد، وهؤلاء يطالبون بالانفصال منذ أكثر من نصف قرن، وبين منطقة واسعة تمتد من جنوب بغداد إلى مدينة البصرة تقطنها غالبية من العرب الشيعة، ومنطقة ثالثة هي أساساً في غرب العراق، ومعظم قاطنيها من العرب السُنة .

ج. اتخاذ مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان خطوة عملية باتجاه تدعيم استقلال الإقليم.

الموقف التركي تجاه العراق – فيما يتعلق بالمسألة الكردية:

لا تزال تركيا تحلم بالمطالبة بأحقيتها في عودة قضاوي الموصل وكركوك إليها على أساس أنهما استقطعا قسراً في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبرغم أن العديد من المسؤولين الأتراك أشاروا إلى عدم وجود مطالب لتركيا في شمال العراق، إلا أن هناك مخاوف لدى أكراد العراق بغزو تركي لهذه المنطقة بذريعة حماية الأقلية التركمانية، إذا حاول الأكراد بسط نفوذهم عليها. وتتبنى تركيا سياسة الرفض القاطع لأي محاولة لتقسيم العراق، ومنح أكراد العراق فيدرالية تتيح لهم إنشاء دولة مستقلة، تؤدى إلى تغيير الخريطة السياسية للمنطقة. وترى تركيا أيضاً أن الخيار الأمني العسكري، لابد أن يكون قائماً لمجابهة المتغيرات في المسألة الكردية، برغم مسيرة العمل السياسي في هذا المجال(عزت، 2002 :11).

التأثيرات على تركيا:

بادرت تركيا إلى الإعلان عن خطوطها الحمراء في العراق، وأوضحت أنها تعني رفض كيان مستقل في شمال العراق وضمان حقوق التركمان ومنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك

الغنيــة بــالنفط، ويمكــن التطــرق إلــى جملــة التــأثيرات بمــا يلــي (المركــز الدبلوماســي للدراســات الإستراتيجية، 2006 :12):

- إن قيـام دولـة كرديـة مستقلة فـي شمال العراق قد يؤدي إلـى إثارة حوالي 18 مليون كـردي فـي تركيا مما يرشح الأمور للتطور نحو الأسوأ، فاحتمال التحرك السكاني باتجاه الدولة الكردية حال قيامها فـي العراق هو أمر وارد، وبالتـالي سيخلق الوضـع بؤر تـوتر إضـافية تؤثر علـى القرار السياسي التركي.
- قـد تثيـر مخـاوف تركيـا فـي ظـل الاهتمـام المتزايـد مـن قبـل المجتمـع الـدولي بحقـوق الإنسـان والديمقراطية وحق تقرير المصير فضـلاً عن ذلك، فإن ظهور هذه المطالب قد يضـع تركيا في مأزق مع الاتحاد الأوروبي الذي تسعى أنقرة للانضمام إليه، وقد بذلت العديد من الجهود لتلبية المطالب الأوروبية في هذا الشأن، لا سيما فيما يتعلق ببعض الصلاحيات السياسية التي ترتبط بوضع الجيش ومدى تدخله بالسياسة والملف الكردي وكيفية تعامل الدولة التركية معه .
- ترفض تركيا ضم مدينة كركوك إلى الأكراد، حيث أن التركمان الموالون لها يتواجدون في هذه المدينة، وبالتالي ليس من مصلحتهم أن يفقدوا ثروة نفطيـة هائلـة لصـالح الأكراد، فضـلاً عن أن انتقال هذه المدينة لسيطرة الأكراد يعني فقدان منفذ مهم يتم من خلاله تصدير النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي الأمر الذي يعني إمكانية خسارة تركيا لميزات اقتصادية مهمة .

تزامن إنشاء حزب العمال الكردستاني، مع فترة كان يعانى فيها أكراد العراق من اضطهاد أو خلاف بين الفصيلين الرئيسيين بقيادة مسعود برزاني وجلال طلباني، وبالتالي فإن منطقة كردستان العراق كانت تشملها فوضى عارمة، إلى جانب طبيعتها الجبلية، لذلك كان من السهل أن يتسرب مقاتلو حزب العمال الكردستاني إلى شمال العراق في البداية هرباً من بطش السلطات التركية. ومع

استمرار المقاومة، فقد قبل قادة أكراد العراق إيواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني لعدة أسباب.. منها (الجميلي، 2005):

- نزعه الشعور القومي الكردستاني، وأكراد العراق مناضلون أيضاً، من ثم عدَّوا تضامنهم مع أكراد تركيا هو واجباً قومياً.
- قيام تركيا بتكرار عدوانها على شمال العراق بحجه القضاء على حزب العمال الكردستاني، ما اعتبره أكراد العراق عدواناً عليهم، وتركوا التصدي للقوات التركية لهؤلاء المقاتلين دون إقحام أنفسهم في المشكلة.
- أن منطقة كردستان العراق منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، لا يسيطر عليها سوى الأكراد أنفسهم، وغابت سيطرة الدولة العراقية عنها، إلى جانب أن الحكومة التركية عازفة عن إجراء حوار مع أكراد العراق بهذا الخصوص، وحتى لا تمنحهم شرعية "دولة" تجرى معها تفاوض.
- توجه أكراد العراق إلى تطبيق تجربتهم مع دول الجوار، من خلال عناصر كردية نشطة بحيث يصل الحال في يوم من الأيام إلى قيام دولة كردية على أرض كردستان التاريخية.

التأثير على إيران

لا شك أنه يوجد في إيران ما لا يقل عن 7 ملايين كردي وعند قيام دولة كردية في إقليم كردستان العراق، سيثور أكراد إيران مطالبين بالحصول على امتيازات سياسية واقتصادية، والتي سيكون أقلها الحصول على حكم ذاتي، ويمكن إجمال التأثيرات كما يلي(سليم، 2004 :11):

- في ضوء قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق سيلجأ الأكراد في إيران للمطالبة بالحصول على حقوقهم أسوة بأكراد العراق، وستخلق الدولة الكردية في شمال العراق

المشاكل الداخلية في إيران وتركيا وسوريا بقصد شد القوى الخارجية لمطالبهم وجذب الاهتمام الدولي بشؤونهم بقصد تحقيق أهدافهم وتلبية طموحاتهم .

- إن قيام دولة كردية في العراق يعزز الوضع الكردي في دول الإقليم ويفتح عيونهم على المطالبة بحقوقهم وبكل قوة .
- ستظهر مطالب الأرمن ومشكلة عربستان والتحرك ألاثني في إيران وهذا يخلق مشاكل داخلية عديدة .

الموقف الإيراني من المسألة الكردية:

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، أخذ التحدي الإيراني أبعاداً جديدة شكلت في مجملها تحدياً معلوماً لوحدة العراق الوطنية وللأمن القومي العربي،فقد أظهر عقد التسعينيات من القرن العشرين تطلعات إيرانية واضحة لتحقيق الكثير من الأهداف الكامنة في المراحل السابقة على الحرب ضد العراق عام 1991م، وما نجم عنها من تراجع دور العراق الإقليمي، لعل في مقدمتها، إضعاف العراق، عبر محاولة التأثير عليه من الداخل، بالتآمر على وحدته الوطنية ودعم الفصائل الكردية وتسليحها وتدريبها واختراق حدوده، ولعل أخطر ما في الدور الإيراني هو قيام إيران بإثارة الاضطرابات وأعمال العنف في جنوبي وشمالي العراق، في المرحلة التي أعقبت انسحاب العراق من الكويت عام 1991، وفي الوقت الذي توارت فيه المشكلة الطائفية في جنوبي العراق سريعاً، فإن المشكلة الكردية بقيت من أهم المحاور التي استغلها الجانب الإيراني بشكل سلبي، حيث تكررت التدخلات الإيرانية منذ بداية عام 1991 لتصل إلى عشرات المرات، بدعوى مطاردة أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي يتخذ من كردستان العراق مقراً لانطلاق عملياته ضد الحكومة الإيرانية، ولعل أهم تلك التدخلات التي حصلت في آب عام 1996، في ذروة الصراع الحاصل بين الفصائل الكردية العراقية لمساندة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

بزعامة جلال الطالباني، ضد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، وهو ما دفع القوات العراقية للدخول إلى مدينة أربيل في بداية أيلول 1996، مما صعد في حينها من احتمالية وقوع مجابهة عسكرية بين الدولتين (وودز، 2000).

ويتمحور الموقف الإيراني تجاه القضية التركية حول عدة محاور وهي(وودز، 2000):

- السيطرة على الأكراد الإيرانيين وضمان عدم تفاعلهم مع الفصائل الكردية في الدول المحاورة.
- استقطاب الأكراد والحركات المعارضة في كل من العراق وتركيا، من أجل تنفيذ أهداف إيرانية(إدريس، 2005).

التأثير على دول مجلس التعاون الخليجي:

إن موقف دول مجلس التعاون الخليجي مع وحدة العراق شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأخرى، وان قيام دولة كردية في إقليم كردستان العراق، ترفضه دول المجلس، وخاصة انه يؤدي إلى تمزق الدولة العراقية وتجزئتها إلى دويلات صغيرة متناحرة على السلطة وعلى الثروة، وتبدو مخاوف دول المجلس من إنشاء اتحاد فيدرالي في البداية والذي قد ينشأ عنه تقسيم العراق إلى دويلات منها دولة كردية في الشمال، وتنبع هذه المخاوف من الآتي(إدريس، 2005):

- أن التقسيم يؤدي إلى إضعاف الدولة العراقية .
- زيادة التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي .
- تزايد الإرهاب والذي ينشأ نتيجة التقسيم .
- زيادة التناحر والاقتتال بين الدويلات طمعاً في الأرض والثروة .
- امتداد الاقتتال والصراع إلى الدول المجاورة .
- زعزعة الأمن والاستقرار في النظام الإقليمي .

- إضعاف الموقف العربي وتصدعه نتيجة التقسيم وإنشاء الدولة الكردية .
- ظهور خرائط جديدة لتقسيم المنطقة العربية بأسرها في حال نجاح المخطط في العراق.
- الخوف من التمدد الشيعي وزيادة النفوذ الإيراني.

التأثير على سوريا:

إنّ قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق يخلق لسوريا مشاكل داخلية عديدة، نظراً لوجود عدد من الأكراد في سوريا، وإنّ ذلك من شأنه إيقاظ الروح القومية لدى أكراد سوريا بالمطالبة بحقوقهم السياسية وعلى غرار أكراد العراق، وكذلك الخوف من زيادة النفوذ الإسرائيلي بالمنطقة، وكذلك الخوف من السيطرة على مجرى المياه والتأثير عليها،والمحافظة على تدفق المياه، فالموقف السوري واضح من المسألة الكردية، فهي ترفض قيام دولة كردية مستقلة من حيث المبدأ، وهي مع وحدة العراق أرضاً وشعباً، ولذلك يظهر الدور السوري الداعم للعراق من أجل المحافظة على وحدته واستقلاله، فالأمن الوطني السوري يتأثر بالتطورات الإقليمية والدولية(إدريس، 2005).

التأثير على الأردن:

يؤكد الأردن على بقاء كردستان العراق جزءاً من الدولة العراقية لأنه يحافظ على وحدة الأراضي العراقية ويعزز من أمنها الوطني، ويلبي رغبات العديد من الدول الإقليمية والدولية ويلبي رغبة الدول العربية والتي تنادي بوحدة العراق، وفي حال قيام دولة كردية في الشمال ستنشب الصراعات على الحدود وعلى الموارد الاقتصادية وتبقى في تناحر مستمر وهذا يؤثر على اقتصاد الدول العربية ومنها الأردن، وكذلك تؤثر الصراعات الداخلية على الوضع الاجتماعي فتؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من العراقيين إلى الأردن وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على البنى التحتية لتشمل توفير المخيمات والمتطلبات اللازمة للاجئين، وتوفير المياه، والخدمات الهاتفية والصحة والتعليم، ويتواجد على الأرض الأردنية أعداداً من العراقيين والذين نزحوا في ظل تصاعد الصراعات الداخلية

بحوالي نصف مليون وهذا شكّل عبئاً ثقيلاً على الدولة في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الأردن، وان حالات النزوح تؤثر على المستوى الاجتماعي، وتزيد نسبة الفقر والبطالة، وتكثر عمليات الانحراف وبالتالي تؤدي إلى العديد من المشاكل والتي تؤثر على الأمن الاجتماعي وتؤدي إلى تحديات كبيرة من اجل معالجة هذا الخلل في التوازن الاجتماعي والسكاني(إدريس، 2005).

يرى الباحث إن الوجود الكردي في منطقة كردستان يثير أزمة تكامل حقيقية لدى الدول(تركيا،إيران،العراق،سوريا) حيث تحولت إلى مشكلة شبه مزمنة نتيجة الإخفاقات المتتالية في التعامل من جانب هذه الدول مع حاجات ومتطلبات الجماعات الكردية حضارياً وسياسياً الأمر الذي جعل من هذا الوجود مثار قلق بدرجات متفاوتة، ومحوراً للفعل السياسي السلبي في إطار العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة، ومن هذه الانعكاسات السلبية ما تقوم به إيران وتركيا من اختراقات متتالية للأراضي العراقية ، فالأكراد بوجه عام كانوا تاريخياً هم لعبة السلم والحرب بالمنطقة، وكل هذا وما سبق ذكره يؤثر على الأمن الإقليمي وبالتالي يوثر على الأمن القومي العربي.

الأكراد والحرب على داعش

أعلن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني بعد انهيار الجيش العراقي، أنّ واقعًا جديدًا على الأرض قد طرأ وفرض نفسه، وأنّ مسألة استقلال إقليم كردستان بـ "كامل حدوده التاريخية" متوقّفة على بعض الإجراءات الخاصة بالإعداد لإجراء استفتاء عامّ في الإقليم والمناطق المتنازع عليها، على أساس أنّ مفاعيل المادة 140 من الدستور العراقي الدائم قد انتهت بالنسبة إلى الأكراد، وأنّه لن يستأنفوا الحديث عنها في المستقبل. وعليه، فقد أثارت هذه التصريحات ردود أفعال عراقية وإقليمية ودولية تمحورت حول اتّجاه الأحزاب القومية الكردية إلى استغلال الأزمة السياسية

والأمنيّة التي تعصف بالعراق، ويبدو إقليم كردستان العراق الرابح الوحيد في الأزمة العراقية الحالية؛ فمن جهة، دفعت انتفاضة المحافظات التي أصبح يطلق عليها تسمية "المحافظات السنّية" على حكومة المالكي وسياساتها الطائفية داخل العراق وخارجه، بما فيها تورّطها في دعم نظام الأسد، إقليمَ كردستان إلى تبنّي سياسات اقتصادية وأمنيّة "كردية محض" خارج الصراع الطائفي الدائر في العراق والمنطقة، ما أسهم في ظهور خطاب سياسي كردي موحّد تجاه العملية السياسية ومستقبل العلاقة مع العراق والحكومة المركزية في بغداد؛ ومن جهةٍ أخرى، استغلّت حكومة إقليم كردستان انهيار الجيش العراقي لإحكام سيطرتها على المناطق المختلف عليها بخاصة في كركوك، وإبعاد الجيش العراقي عن تخوم الإقليم، حيث اتّسمت علاقته بالتوتّر مع البيشمركة في مناطق التماسّ. إضافةً إلى ذلك استمرّت حكومة الإقليم في بيع النفط المنتج فيه بمعزل عن الحكومة الاتحادية، بما يتيح لها إدارة الإقليم بصورةٍ مستقلّة بالكامل قبل أن يبدأ الحديث عن استفتاء سكّانه بشأن مصير الإقليم (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014: 1).

لقد واجه صانع القرار الكردي قبل ضمّ كركوك تحدي بارز تمثل في المسألة الأمنيّة في المناطق المتاخمة لإقليم كردستان، بخاصة بعد فشل كلّ الخطط الأمنيّة لحكومة بغداد في تحقيق الاستقرار في المحافظات السنّية، ومنع تمدّد الجماعات المسلّحة وانتشارها؛ وذلك بسبب سياسات التهميش والإقصاء التي مارسها رئيس الوزراء نوري المالكي بحقّ هذه المحافظات، واستهدافه رموز العرب السنّة، وتغليبه لغة السلاح على لغة الحوار والمصالحة الوطنية. في الوقت نفسه، ظلّ التوتر يتصاعد بين أربيل وبغداد بسبب الخلاف بخصوص العديد من القضايا؛ مثل قيام حكومة إقليم كردستان بتصدير النفط والغاز بصورة مستقلة، ووضع المناطق المتنازَع عليها، ومحاولة الحكومة الاتحادية إرغام قوّات البيشمركة على الانسحاب من المناطق التي أحكمت سيطرتها عليها

بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، مثل الجزيرة الفراتية، وجبل سنجار، وعقره، وخانقين (أحمد، 2011: 60).

سعت حكومة نوري المالكي إلى استغلال النزاع في الأزمة لبيان أنّ ما يجري في العراق هو حرب على الإرهاب المتجسّد في التطرّف السنّي، لكنّه من جهة أخرى صراع قومي بين العرب والكرد. ومع تفاقم السياسات الطائفية الإقصائية لحكومة المالكي، واستهداف خصومها السياسيين عبر استخدام القضاء أداة لملاحقة خصومها تارةً وعبر التصفية الجسدية تارةً أخرى، تحوّل إقليم كردستان إلى ملجأ للعديد من القيادات السنّية المطارَدة، ما زاد من منسوب التوتر بين الإقليم والمركز، بخاصة بعد مطالبة الحكومة الاتحادية بتسليم العديد من الشخصيات المطلوبة قضائيًّا. كما أن سقوط الموصل بيد العشائر السنّية المتحالفة مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وانسحاب الجيش العراقي من محافظات الغرب والشمال قد فرض، واقعًا جديدًا؛ إذ تحوّلت المناطق الخاضعة لسيطرة البيشمركة إلى مقصد لحالة النزوح الجماعي للمدنيين من المناطق التي استهدفها القصف العشوائي للجيش العراقي، أو الخائفين من سيطرة قوى إسلامية متطرّفة. وقد فرض هذا الأمر واقعًا إنسانيًّا تطلّب من سلطات إقليم كردستان استقبالَ النازحين وإيواءَهم والتنسيق مع المنظمات الدولية لتقديم المساعدات العاجلة لهم لدرء خطر وقوع كارثة إنسانية، فضلًا عن تحمّل التبعات الاقتصادية والمعيشية والسكانية التي برزت من خلال ظهور أزمة الوقود، وارتفاع أسعار الموادّ الغذائية، والضغط السكاني وما يحمله من تحدّيات أمنيّة(قسيس، 2010: 36).

لم يكن تلويح إقليم كردستان بالانفصال قبل أحداث الموصل، يؤخذ على محمل الجدّ إقليميًّا ودوليًّا. ونتيجة معرفتها بالتعقيدات السياسية الإقليمية والمحلّية، لم تكن حتى الأطراف الكرديّة جادّة في تنفيذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقلال. لكن، خلقت أحداث الموصل وظهور شبح الحرب

الأهلية، وخطر التقسيم الذي أصبح يتهدّد العراق على أثرها، واقعًا جديدًا؛ إذ بدأت بعض الأطراف الدولية تبدي تفهّمًا لإمكانية انفصال الإقليم ونشوء دولة مستقلّة، وإن ظلّت تدعو إلى أفضلية الحفاظ على وحدة الأراضي العراقيّة وسلامتها. أمّا إسرائيل فأعلنت رسميًّا دعمها إعلان دولة مستقلّة في إقليم كردستان، في حين جاء الموقف الأميركي مواربًا؛ فألمح الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما إلى ذلك بحديثه عن استحالة إبقاء مكوّنات الشعب العراقي في ظلّ دولة موحّدة عن طريق القوّة فقط، مع ازدياد الفجوة بين الساسة العراقيين وعدم التوصّل إلى تفاهمات مشتركة بخصوص إدارة شؤون الدولة (جيهان، 2011: 59).

وفي ظل ذلك، فقد أدى تطور دور تنظيم داعش إلى إرباك المشهد السياسي العراقي، بما فيه موقف إقليم كردستان الذي أعلن تأييده المطالب المشروعة للعرب السنّة في العراق وانتفاضتهم ضدّ حكومة المالكي، مع التأكيد على ضرورة تسليم شؤون المحافظة على الأمن في المحافظات السنّية إلى أبنائها. وقد بلغ الأمر حدَّ دعم الأكراد إنشاء إقليم أو أقاليم سنّية على غرار إقليم كردستان لتحجيم دور السلطات الاتحادية، وإبقائها في إطار الصلاحيات الحصرية المنصوص عليها في الدستور العراقي الدائم، غير أنّ المشهد العسكري الميداني تحت قيادة الدولة الإسلامية بدأ يلقي بظلاله على المشهد السياسي ويزيد من تعقيده. ففي أعقاب أحداث الموصل وإحكام قوّات البيشمركة سيطرتها على المناطق المتنازع عليها، وبروز تهديد الدولة الإسلامية، برز نوعٌ من الإجماع بين القوى والأحزاب السياسية الكردية المختلفة من جهة، والرأي العام الكردي من جهةٍ أخرى؛ فقبل أحداث الموصل كانت مواقف مسعود البارزاني بخصوص تقرير المصير تأتي في إطار الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي الكردستاني، وتبدو محاولة للهروب من مواجهة المشاكل الداخلية، في ظلّ وجود خلافات وتناقض في الرؤى بشأن كيفية التعامل مع العملية السياسية في العراق، بل وحتى التردّد والانقسام بخصوص دعم السياسة النفطية المستقلة التي ينتهجها نيجيرفان

بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان. وكان التردّد في تأييد موضوع الاستفتاء على تقرير المصير يأتي تحديدًا من قبل بعض قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني القريب من إيران. إلا أنّه ظهر تحوّلًا في موقف الحزب بعد سجال داخلي انتهى إلى ضرورة تأييد الموقف الرسمي لرئاسة الإقليم؛ حتى لا يتخلّف الحزب عن مواكبة الرغبة الجماهيرية في تقرير مصير الإقليم (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014: 4).

في السياق ذاته، قامت القوّات الكردية عندما احتلّ تنظيم داعش الموصل وشنّ هجوماً على إقليم كردستان، بتطوير إستراتيجية مكوّنة من ثلاثة أجزاء لوقف تقدّم التنظيم ودحره وإلحاق الهزيمة به في النهاية. ومن خلال جهود وحدات البشمركة وبمساعدة القوّات الأمريكية وقوّات التحالف، تقوم القوّات الكردية بدحر تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق، حيث استعادت 27 ألف كيلومتر مربّع من الأراضي؛ وأسفرت هذه العمليات عن مقتل 1,603 محارب من البشمركة وإصابة أكثر من 8,000 آخرين بجروح. لقد اضطلعت قوات البشمركة ومجلس أمن إقليم كردستان بقيادة السيّد بارزاني بدور رئيسي في هزيمة تنظيم «داعش».(هورامي، وآخرون، 2016)

وبالرغم من أن الموصل تشكّل عاصمة الخلافة المعلنة وأكبر مدنها، إلا أنها، أي الموصل، تعد مفتاح هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» والقضاء عليه، فقد قامت قوّات البشمركة بدعم من عرب العشائر المحلّيين بتحرير نقطتَين استراتيجيتَن قريبتين هما قريتي كوديلا وكرمدي. وسيساعد ذلك على تمهيد الطريق للعملية المقبلة في الموصل(عقيل، 2012: 116)، فإن وجود تنظيم «الدولة الإسلامية» في الموصل يهدد جميع أنحاء منطقة «كردستان العراق». وفي الوقت نفسه، تهدّد الأزمة الاقتصادية في «كردستان» جهود المنطقة في محاربة تنظيم «داعش». فقوّات البشمركة لم تتلقَ أجورها منذ شهر أيلول، كما أنّ «حكومة إقليم كردستان» غير قادرة على تحمّل التكاليف المالية للحرب، بما في ذلك النقل والخدمات اللوجستية والغذاء والخدمات الطبّية.

فالعمليّات في سنجار، على سبيل المثال، يتم تمويلها من قبل شخص ثري في دهوك وليس من قبل الحكومة. وهناك حاجة إلى قوّات على الأرض لاستعادة الموصل، وتُعدّ قوّات البشمركة موضع الثقة الأكبر في المنطقة. إلّا أنّ الوضع الاقتصادي لـ «حكومة إقليم كردستان» يعيق قدراتها. (يوسف، 2016)

سعى الأكراد إلى توسيع سيطرتهم العسكرية بعد انهيار الجيش العراقي في حزيران 2014 لتشمل تقريباً جميع الأراضي التي تهمهم. فكردستان العراق تظهر قدرة على تصدير نحو 650 ألف برميل من النفط يومياً، وعلى توليد إيرادات كافية بالكاد لتغطية الأجور في القطاع الحكومي المتضخم في المنطقة الكردية. ويأمل «إقليم كردستان» في إجراء استفتاء في المناطق المتنازع عليها التي يطالب بها كل من الأكراد وبغداد، ومنح السكان المحليين حق الاختيار، وهم الذين غالباً ما يجمعون ديموغرافياً لصالح الأكراد، إن هذه الخطوة قد تعزز الانقسامات العرقية في بعض المناطق العراقية والاقليمية، ومن الممكن أن تضع الأحزاب السياسية في «حكومة إقليم كردستان» في مواجهة بعضها البعض. فإذا انضمت مدينة كركوك متعددة الأعراق إلى «حكومة إقليم كردستان» من خلال أغلبية ضئيلة من الناخبين، قد تكون النتيجة سنوات أو عقود من عدم الاستقرار المتزايد. وبالمثل، إذا انضمت كركوك إلى «حكومة إقليم كردستان»، فإن «الاتحاد الوطني الكردستاني» المهيمن في كركوك، قد يكسب الكفة الراجحة في البرلمان الكردي على منافسه الرئيسي، «الحزب الديمقراطي الكردستاني» (نايتس، 2015).

وقد تبرز أيضاً مضاعفات حول أي استفتاء على الاستقلال يطلقه الأكراد في النهاية لتقرير ما إذا كانت «حكومة إقليم كردستان» ستبقى منطقة من العراق، أو تتحول إلى كيان كونفدرالي على قدم المساواة مع الدولة الاتحادية العراقية، أو تنفصل كدولة طموحة مستقلة تماماً وقادرة على

الاقتراض وشراء الأسلحة وإصدار جوازات السفر والتحكم بالمجال الجوي مثل أي بلد آخر (ثائر، 2015).

وإذا ما أصبحت كردستان دولة بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون، فسيتوجب عليها في النهاية مواجهة التحديات التي تواجهها جميع الدول التي تعتمد على النفط ألا وهي: الحاجة إلى تنويع اقتصادها وخلق وظائف جيدة، والعيش في حدود إمكانياتها كوسيلة لحماية نفسها من تقلبات أسعار النفط. إن هذه المعركة من أجل النضوج الاقتصادي والانضباط والشفافية ستكون نضال يخوضه جيل بكامله على قدم المساواة من حيث الصعوبة مع الحملة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». ولكن فقط عن طريق تخطي التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية في وقت واحد يمكن لكردستان العراق أن تكون قوية ومستقلة وتتخذ الخطوة التالية تنميتها الوطنية(هاليداي، 2006: 26).

أنّ الوضع الاقتصادي قد تفاقم بسبب ثلاثة عوامل رئيسية هي: قرار الحكومة العراقية في شباط 2014 باقتطاع ميزانية كردستان، والهبوط الكبير في أسعار النفط، وأثر إيواء 1.8مليون شخص من المشردين داخلياً. فلو كانت أسعار النفط 67 دولاراً للبرميل، لبلغت عائدات حكومة إقليم كردستان 1.3 مليار دولار في الشهر، مما يكفي لتغطية النفقات. كما أنّه وفي حين تلقّي بعض الدعم لـ 300 ألف لاجئ، إلّا أنّ الدعم الدولي للنازحين ضئيل، ما يؤثّر سلباً على المجتمعات المحلّية التي تستضيفهم. ومن التعقيدات الأخرى هو حاجة اللاجئين والنازحين إلى خدمات طبّية يكثر الطلب عليها من قبل قوّات البشمركة ، الأمر الذي يجبر بعض الجنود إلى السفر إلى تركيا للمعالجة (هورامي، 2016).

قامت القوات العراقية باستعادة مدينة الموصل من خلال قصف مكثف لأهداف تنظيمِ داعشَ داخلَ المدينةِ، كما تمكّنت القواتِ العراقيةِ والبيشمركة من استعادةِ قرىً جنوبَ وشرقَ الموصل بعدَ إحرازِها تقدماً على محاورَ عدة باتجاهِ المدينة. واكتسبت هذه المعركة أهمية كبيرة لكون مدينة

الموصل أحد مركزي الثقل بالنسبة لتنظيم الدولة في كل من سوريا والعراق، ومنها أعلن البغدادي ولادة دولة الخلافة الإسلامية، وتحتل موقعاً إستراتيجياً فريداً، فهي حلقة الوصل بين تركيا وسوريا والعراق بما فيه إقليم كردستان، وتقع مدينة الموصل في محافظة نينوى في الجزء الشمالي الغربي من العراق وتبلغ مساحتها 32.308 كم مربع. وعلى بعد 400 كيلومتر شمال بغداد كما أنها تقع على طريق الحرير الجديد الذي تسعى إيران لإنشائه منذ عقود ليصل إيران بالبحر المتوسط، لذا تسعى جميع الأطراف المتأثرة بنتائج معركة الموصل للاشتراك بها لتأمين مصالحها. وتقدر القوات المشاركة أو المحتمل مشاركتها في معركة الموصل من تنظيم الدولة بـ 3000 مقاتل أجنبي و7000 آلاف مقاتل محلى داخل مدينة الموصل و600 مقاتل أجنبي و6500 مقاتل محلي في الأقضية والنواحي، وقد بدأ تنظيم الدولة بحفر الخنادق وإنشاء السور الترابي وإعداد المواقع القتالية وحرق بعض آبار النفط استعدادا لخوض معركة الموصل (الدويري، 2016).

القوات التي اقتحمت الموصل:

تمثلت القوات التي اقتحمت الموصل وأعددها بالتالي:

- القوات العراقية :تم إعداد الفرقة 15 والفرقة 16 واللواء الرابع من الفرقة الثامنة وقوات الشرطة الاتحادية وقوات جهاز مكافحة الإرهاب، بالإضافة لقوات عمليات نينوى التي تتكون من الفرقة السابعة وبإسناد من سلاح الجو العراقي(الدويري، 2016).
- قوات الحشد الشعبي :وتعتبر نظرياً جزءاً من المؤسستين الأمنية والعسكرية العراقية بموجب أوامر صادرة عن رئيس الوزراء العراقي، وتشارك ضمن تلك القوات العديد من الفصائل الشيعية من أهمها فيلق بدر وعصائب أهل الحق والنجباء. وقد قدر المتحدث باسم الجيش الأميركي عدد قوات الحشد الشعبي بحوالي مائة ألف مقاتل بينما تشير الوقائع على

الأرض أن العدد الفعلي يقدر ما بين 30 إلى 40 ألفا يشرف فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني على تدريبها وتسليحها.

- قوات البشمركة الكردية :ويتوقع أن يشارك منها ثلاثة ألوية بالإضافة إلى وحدة مدفعية وفرق هندسة.
- الحشد الوطني السني :تقدر الأعداد الأولية بأربعة آلاف مقاتل يضاف لها الحشد العشائري ويسعى كلاهما لتأدية دور بارز في معركة الموصل وما بعدها.
- قوات التحالف : وهي التي تشرف على عمليات الإعداد والتدريب وتقديم الاستشارات العسكرية كما تقدم الإسناد الجوي والمدفعي للقوات المشاركة.

محاور العمليات

تسمح طبيعة أرض المعركة بتوفير ثلاثة مداخل رئيسية وهي:

- **المدخل الجنوبي:** والذي يمتد بمحاذاة النهر إلى مدينة الموصل وعملت عليه قوات الجيش والأمن العراقية.
- **المدخل الشرقي:** ويبدأ من عمق أراضي إقليم كردستان وعملت عليه قوات البشمركة وجزء من الحشد الوطني السني.
- **المدخل الغربي:** ويبدأ من تل أعفر وعملت عليه قوات الحشد الشعبي في حال استخدامه، وربما يفضّل المخطط العسكري الإبقاء على بعض مناطقه غير مشغولة بالقوات لإغراء قوات تنظيم الدولة على الانسحاب باتجاه الحدود السورية.
- **المدخل الشمالي الغربي:** ويبدأ من المناطق المحيطة بسد الموصل وتعتبر مناطق حشد مناسبة، وعملت عليه قوات الحشد الشعبي.

مجريات العملية العسكرية

أوضح "بيتر كوك" المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية مع بدء اليوم الأول للعملية العسكرية في الموصل، أن العملية العسكرية لاستعادة الموصل "تمت في اليوم الأول منها كما كان متوقعاً"، وأن الطائرات العراقية ستلقي سبعة ملايين منشور فوق الموصل لإبلاغ سكان المدينة بكيفية حماية أنفسهم، كما أعلن أن القوات العراقية حققت تقدماً من جهة الشرق، محذراً في الوقت نفسه من أن هذا الهجوم "صعب ويمكن أن يستغرق وقتاً .وفي الوقت نفسه أفادت شهود عيان أن هناك نزوح للمواطنين من الموصل لخشيتهم من قصف الطيران الحربي أو من أن يجندهم تنظيم "داعش". وقد توجه قرابة ثلاثة آلاف لاجئ من المدينة إلى مخيم الهول الخاضع لسيطرة وحدات الحماية الكردية شرقي الحسكة (أبو سعدة، 2016)

وقد شهدت الموصل في ظل هذه المعركة خروج لأبو بكر البغدادي بشكل علني بهدف رفع الروح المعنوية للمواطنين .في ضوء ذلك حذرت منظمة "أنقذوا الأطفال" من أن أكثر من نصف مليون طفل في الموصل معرضون للخطر، كما حذرت الأمم المتحدة من الخطر المحدق بـ1.5 مليون شخص في المدينة جراء المعارك، مطالبة بمنح حرية الحركة لهم. ومن جهة أخرى، قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي أنه أكد خلال لقائه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي على ضرورة حماية المدنيين أثناء معارك الموصل، مضيفاً أنه طالب بمنح الحرية لسكان المدينة والسماح لهم بالبقاء أو التحرك لمناطق أخرى بحسب رغبتهم.

أهم المواقف والتصريحات الدولية تجاه معركة الموصل

أولاً: الموقف التركي من معركة الموصل:

صرّحت تركيا عن رغبتها بالمشاركة في هذه المعركة، حيث حذر الرئيس التركي اردوغان من نتائج وخيمة إن لم تشارك قوات بلاده بعملية استعادة مدينة الموصل. مشيراً إلى أن تركيا مضطرة

لدخول الموصل، لأنها معرضة للتهديد، وتستند الرغبة التركية هذه إلى جملة من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والأمنية، ولكنها تثير ردود فعل غاضبة ولاسيما من قبل بغداد ومن خلفها إيران الدولة التي تنافس تركيا تاريخياً في منطقة المشرق العربي. ولهذه الحساسية الكبيرة إزاء الدور التركي علاقة بأهمية معركتي الموصل في تحديد مستقبل العراق وسوريا وطبيعة القوى التي ستحكم المنطقتين بعد تحريرها(بكر، وآخرون، 2012: 29). من هنا، لا يمكن النظر إلى الدور الذي تتطلع إليه تركيا في معركة الموصل بعيدا عن البعد التاريخي والذي عرف بمسألة الموصل، بعد أن حسمت اتفاقية أنقرة عام 1926 مع العراق وبريطانيا السيادة على ولاية الموصل (كانت ولاية الموصل تعني كل شمال العراق) لصالح الدولة العراقية، ففي هذه الاتفاقية جملة من البنود التي ترى تركيا أنها تضمن لها حق التدخل العسكري في الموصل، منها ما يتعلق بحماية الأقلية التركمانية، ومنها ما يتعلق بالحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، ولعل هذا المستند شكّل مصدراً لدعوات تركية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 تجاه الموصل، من ناحية أخرى كان هناك أكثر من تصريح من قادة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يقول إن القوات التركية الموجودة في العراق ليست في إطار قوات دول التحالف الداعمة للقوات العراقية في الحرب ضد داعش(دني، 2014: 59).

ثانياً: الموقف العراقي تجاه معركة الموصل

ترى بغداد، مقابل الرؤية التركية، بأن اتفاقية أنقرة قد حسمت قضية السيادة العراقية على الموصل، وأن أنقرة اعترفت بالحدود الحالية، وبالتالي فأي حديث عن دور تركي في الموصل بعيداً عن الاتفاق مع بغداد هو اعتداء على السيادة العراقية، كما أن أي وجود عسكري تركي هناك هو احتلال للأراضي العراقية. ومع أن الجدل التركي العراقي المتصاعد لا يدور حول هذه الاتفاقية إلا أنه يعكسها بطريقة أو بأخرى، فالموصل لها أهمية كبيرة في إستراتيجية تركيا، والأخيرة في سبيل

ذلك ذهبت إلى عقد اتفاقيات مع قيادة إقليم كردستان العراق وقوات الحشد الوطني التي تضم قبائل سنية، وأقامت ما يشبه قاعدة عسكرية في بعيشقة لتدريب هذه القوات. ومع أن مسألة التدخل العسكري التركي لإعادة ضم الموصل مستبعدة إلا أن تركيا ترى أن مرحلة ما بعد تحرير الموصل ستكرس أدوارا ومحاصصات إقليمية في ظل الاشتراط الأميركي بمنح دور أساسي للعرب السنة في تحرير المدينة وتحديد مستقبلها(السيد، 2012: 69).

وعليه، فقد شكّل الموقف العراقي تجاه معركة الموصل، أحد أهم التحديات التي تواجه التدخل التركي في الموصل بعد أن واجهت تركيا رفضاً قاطعاً من قبل بغداد، فقد تحول الجدل بين العاصمتين بهذا الخصوص إلى حرب تصريحات إعلامية وتبادل استدعاء للسفراء وسط تحذيرات من الحكومة العراقية بأن أي تدخل عسكري تركي سيؤدي إلى حرب إقليمية، ومطالبة تركيا بسحب قواتها من بعيشقة، بل ومحاسبة الأطراف العراقية التي تدعو إلى دور تركي في معركة الموصل (ابو سعده، 2016).

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية تجاه معركة الموصل:

أكد الأمين العامُّ لجامعة الدول العربيَّة أحمد أبو الغيط رفض الجامعة العربيَّة التدخُّل التركيَّ في الأراضي العراقيّة، مُشيراً إلى أنَّ الجامعة العربيَّة تدعم أمن، واستقرار، ووحدة العراق، ومنع أيِّ تدخُّل خارجيٍّ في شُؤُونه الداخليَّة، وأنَّ الجامعة العربيَّة ستكثف جُهُودها، وحواراتها مع مُختلِف دول العالم، والمنظمات الدوليَّة للضغط على الحكومة التركيَّة لإنهاء الانتهاك التركيِّ للأراضي العراقيَّة.

رابعاً: الموقف السعودي تجاه معركة الموصل: أشار عادل الجبير، وزير الخارجية السعودية، بعد بدء معركة استعادة الموصل على أن داعش سيخسر هذه الحرب. وأعرب عن تخوفه من دخول ميليشيات متطرفة إلى الموصل، قائلاً: "نخشى أن يتسبب دخول ميليشيات الحشد للموصل بحمام

دم"، وجاء رد الخارجية العراقية على تصريحات الجبير "بأنها لا قيمة لها ولا تهمنا أصوات المتباكين على داعش" (العربية نت، 2015).

خامساً: موقف إقليم كردستان تجاه معركة الموصل: ويتمثل في تصريح الفريق جبار ياور أمين عام وزارة بيشمركة في إقليم كردستان العراق، إن عملية تحرير الموصل قد تستغرق بضعة أسابيع، ولكنها ستنتهي بدحر داعش. وأكد أن حكومة كردستان لا تطمع بالموصل وان المخاوف التركية مشروعة.

سادساً: موقف مصر تجاه معركة الموصل: أكدت مصر تضامنها مع حكومة وشعب العراق مع بدء معركة الموصل، حيث اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد أبو زيد أن تنظيم الدولة ومن يتضامن معه أو يتبنى أيديولوجيته لا يمكن أن يصمدوا أو يجدوا ملاذاً آمناً أمام إرادة الشعوب .كما أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي موقف بلاده المؤيد للعراق في معركة الموصل، كما أكد دعمه لوحدته وسيادته على كامل أراضيه .كما تباحث وزير الخارجية العراقية الجعفري عبر اتصال هاتفي مع نظيره المصري سامح شكري الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة وانتهاك القوات التركية للسيادة العراقية. وأكد الجانبان على ضرورة التزام تركيا بمبادئ حسن الجوار التي تنص عليها الاتفاقات الدولية وإخراج قواتها من الأراضي العراقية(الجزيرة نت، 2016).

سابعاً: موقف الولايات المتحدة تجاه معركة الموصل: أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن قرار خوضها معركة الموصل قبل انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس أوباما، يعود لعدّة أسباب منها: تحقيق انتصار عسكري ضد تنظيم الدولة يُسجل له شخصيا ويدعم مرشحة الحزب الديمقراطي ويزيد من فرص وصولها للبيت الأبيض، كما يتضمن رسالة مباشرة لروسيا بأن الرئيس الأميركي قادر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية حتى الأيام الأخيرة من رئاسته(ابو سعده، 2016).

الأكراد في العرق والصراع في سوريا

يشارك إقليم كردستان في العراق عن كثب في الصراع الدائر في سوريا منذ بدايته، فقد خلق النشاط الكردي في سوريا فرصة لحكومة إقليم كردستان لتنظيم الأكراد في سوريا من خلال الأحزاب السياسية التابعة للأحزاب السياسية الكردية العراقية، وهو ما عزز التنافس بين الحركات الكردية في كل من تركيا والعراق، لاسيما بين "حزب العمال الكردستاني" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد كان أول دعم مهم قدمته "حكومة إقليم كردستان" فيما يتعلق بالنزاع السوري قد تمثل في المساهمة في توحيد المعارضة الكردية في سوريا عام 2011 من خلال جلب الأحزاب السياسية الكردية، باستثناء "حزب الاتحاد الديمقراطي"، تحت مظلة المجلس الوطني الكردي، وكان الهدف من هذه المساعدة تقوية تأثير الجبهة الكردية في سوريا. (أحمد، 2011: 98)

وعليه، تحتاج العلاقات بين "حكومة إقليم كردستان" و"حزب الاتحاد الديمقراطي" إلى أن ينظر إليها في سياق أوسع من العلاقات بين حكومة إقليم كردستان وتركيا، حيث إن الحاجة إلى التنسيق العسكري ستبقى طالما ظل تنظيم "داعش" يهدد الأكراد في العراق وسوريا، ولكن وجود العديد من الفروق الجوهرية بين الأحزاب السياسية الكردية يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان التعاون العسكري بين "حزب العمال الكردستاني" و"وحدات حماية الشعب" والبشمركة من حكومة إقليم كردستان سيؤدي إلى تعاون سياسي قريب، فالمقاومة الناجحة للقوات الكردية في الدفاع عن "كوباني"، قد أدت إلى تعاطف عالمي متنام مع قضيتهم، وهو ما دفع الولايات المتحدة وحلفائها لقبول "حزب الاتحاد الديمقراطي" ودمج القوات الكردية في الحملات العسكرية التي يتم شنها على تنظيم "داعش". ولعل هذا الموقف يتناقض مع موقف واشنطن وحلفائها في بداية الحرب عندما رفضوا التعاون مع "حزب الاتحاد الديمقراطي"، ولم يعتبروه جزءاً شرعياً من المعارضة السورية، فقد أثَّر عداء تركيا للحزب على نظرة الحكومات الغربية له، وهو ما جعل الاستجابة الدولية لإنشاء

"روجافا" فاترة أحياناً، ومعادية في أحيان أخرى نظراً للمخاوف التي روجت لها تركيا على المستوى الدولي من أن خطوات الأكراد نحو الحكم الذاتي في سوريا تهدد سلامة وتماسك الدولة السورية، حيث لا زالت أنقرة تعارض بشدة وجود "روجافا" وترفض الاعتراف بشرعية "حزب الاتحاد الديمقراطي." (هاشم، 2015).

لقد تجاوز الخلاف بين الأحزاب الكردية حدود شرعية السلطة، ليصل إلى كل ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية وحق تقرير المصير، حيث تميل الأطراف المعارضة لحكومة اربيل المتمثلة بحزب الاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني، وزعيم حركة التغيير انوشيروان مصطفى إلى التقاطع مع التصريحات المتواصلة التي تطلقها حكومة اربيل بشأن إعلان الاستقلال، إذ يرون أن الوقت غير مناسب ويحتاج إلى العمل على ضمانات محلية وإقليمية لإنجاح تجربة الاستقلال(قادر، 2011). ففي ظل ذلك، أمر مسعود بارزاني في الثاني والعشرين من نيسان (ابريل) 2016 مستشفيات الإقليم باستقبال جرحى أحداث مدينة قاميشلو في كردستان سوريا ممّن أصيبوا خلال الاشتباكات التي جرت بين القوات الأمنية الكردية وقوات الجيش السوري. وكانت تلك هي المرة الأولى منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011 التي تشتبك فيها القوات الأمنية الكردية في سوريا مع قوات بشار الأسد، حيث كانت بينهما هدنة غير مباشرة وغير معلنة إلا أنها لم تكن المرة الأولى التي يفتح فيها بارزاني باب المساعدات من الإقليم إلى ذلك الجزء من كردستان برغم وجود خلافات حادة بينهما.

وقد هيمن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا (PYD) القريب من حزب العمال الكردستاني (PKK) على المفاصل الإدارية والأمنية في كردستان سوريا وهو يخوض صراعاً عنيفا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني المهيمن على معظم المفاصل الحساسة في إقليم كردستان العراق(قادر، 2016)، وكانت قوات بيشمركة إقليم كردستان قد وصلت للمرة الأولى عام 2014

عبر تركيا وبقرار من برلمان كردستان وأمر من بارزاني إلى مدينة كوباني في كردستان سوريا التي كانت محاصرة من قبل مسلحي داعش، وقد عززت تلك الخطوة آنذاك العلاقات بين الجانبين، ولكن سرعان ما انتهى شهر العسل بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي بخلافات، ويأمل علي عوني العضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني أن تكون خطوة بارزاني هذه المرة ممهدة لتطبيع العلاقات بين الجانبين. وقال لـ"نقاش" إن "ما قام به بارزاني موقف أخلاقي لمساعدة كردستان سوريا ولكن حزب العمال الكردستاني مستمر في استفزازاته وهجومه الإعلامي ولا يأخذ قرار بارزاني في الاعتبار"، ويكمن جوهر الخلافات في الهيمنة على كردستان سوريا، فالحزب الديمقراطي يتهم حزب الاتحاد الديمقراطي بإبعاد الأطراف السياسية القريبة منه فيما يتهم حزب الاتحاد الديمقراطي الحزب الديمقراطي بتنفيذ سياسات تركيا ضده وفرض حصار على ذلك الجزء من كردستان عن طريق غلق المعبر الوحيد بينهما وهو معبر سيمالكا(قادر، 2016).

وتوجد ضمن حدود كردستان سوريا جبهتان سياسيتان مختلفتان انقسمتا على قطبي الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي.

الجبهة الأولى عبارة عن "المجلس الوطني الكردي في سوريا" (ENKS): التي تتكون من ثلاثة عشر حزبا وهي قريبة من الحزب الديمقراطي الكردستاني.

أما الجبهة الثانية فهي "حركة المجتمع الديمقراطي" (TEV-DEM): التي تتكون من عدة أحزاب ويهيمن عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

ومنذ عام 2011 تم توقيع ثلاث اتفاقيات مختلفة بين الجبهتين في إقليم كردستان العراق برعاية بارزاني لإنهاء الخلافات بينهما من دون أن تطبق نقاط أي منها وأهمها فتح معبر للعلاقات بين الإقليمين وعملية تقاسم السلطات في كردستان سوريا من خلال كانتونات الإدارة الذاتية التي تشكلت في المدن. وجاء إعلان مشروع الفيدرالية في كردستان سوريا من قبل حزب الاتحاد

الديمقراطي في السادس عشر من آذار (مارس) الماضي ليزيد الخلافات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي خصوصا بعد عدم إشراك الأحزاب القريبة من الحزب الديمقراطي الكردستاني في الأمر كما لم يعترف إقليم كردستان رسمياً بتلك الفيدرالية برغم أنها تخص جزءاً كردياً مجاوراً (بن نوى، 2015: 59).

ويمكن تلخيص الموقف الكردي في عدة نقاط(المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2014: 6):

- إعطاء الدور المركزي لبرلمان إقليم كردستان لتحديد السياسات الواجب اتّخاذها في المرحلة المقبلة، وعدّه المرجعية في اتّخاذ القرارات المصيرية للشعب الكردي.
- المشاركة الفعّالة لقيادات الأحزاب الكردستانية واطّلاعها على السياسات التي يجري تبنّيها للتعامل مع الواقع الجديد في العراق.
- استمرار الإقليم في دعم القوى السنّية المعتدلة بمعزلٍ عن الجماعات المسلّحة المتطرفة على أمل استلام هذه القوى زمام الأمور على الأرض، وربّما الدخول في عملية وساطة بين هذه القوى والأطراف السياسية الشيعية للوصول إلى تفاهمات مشتركة بخصوص تغليب الحوار السياسي على الحلول العسكرية، ودخول الحكومة العراقية في مفاوضات مباشرة مع الجماعات المسلّحة السنّية.
- الحيلولة دون حصول رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته على الولاية الثالثة بوصفه جزءًا من المشكلة، وبناء إستراتيجية للتعامل مع مرحلة ما بعد المالكي.
- التأكيد على الحفاظ على سياسة الأمر الواقع في المناطق المتنازع عليها وطيّ صفحة المادة 140 من الدستور العراقي وإعداد برلمان كردستان استفتاء لسكّان هذه المناطق.

- إبقاء خيار الاستفتاء على تقرير المصير من أولويات المرحلة المقبلة في إقليم كردستان، حتى إذا جرى التوصّل إلى حلول سياسية مع الأطراف السياسية الأخرى.
- تكثيف العمل الدبلوماسي لحشد التأييد الدولي لاستقلال كردستان، وبخاصة الدول الأوروبية والإقليمية والولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة، والاستفادة من القرارات الدولية السابقة بخصوص الإقليم؛ ومنها قرار مجلس الأمن الدولي 688 عام 1991 القاضي بتوفير ملاذٍ آمن للشعب الكردي، إضافةً إلى ملفّ الإبادة الجماعية التي أقرّتها المحكمة الجنائية ومجلس النوّاب العراقي.

تمثّل سياسة الأمر الواقع بعد أحداث الموصل العلامة البارزة لإستراتيجية إقليم كردستان في التعامل مع العملية السياسية في العراق، وهذه هي السياسة الوحيدة التي خلقت إجماعًا داخل البيت الكردي على الرغم من الاختلاف في التوجهات والتوقيت وآليات الحفاظ على المكاسب الكردية من الأحداث التي شهدتها. غير أنّ التحدّي الأمني سيكون من أبرز التحدّيات التي تواجه إقليم كردستان في المستقبل إذا ما استمرّ الوضع العراقي كما هو عليه، ما قد يدفع الإقليم إلى انتهاز الفرصة تحت هذه الذريعة لإعلان دولته المستقلة، أو التهديد به على الأقلّ بواسطة الاستفتاء، بخاصة مع استمرار تمسّك المالكي بموقفه الرافض أيّ حلّ يستبعده من المشهد السياسي، حتى لو كان الثمن هو تفتيت العراق.

المبحث الثاني: السيناريوهات المطروحة لحل القضية الكردية

سيناريوهات مستقبلية لحل الأزمات التي تواجه إقليم كردستان

مما لا شك فيه أن الأزمة السياسية التي عصفت بكردستان العراق تصب في ثلاثة سيناريوهات مستقبلية، وهي:

سيناريو الحل الديمقراطي: وهي رؤية تتوافق مع الحل الأول الذي طرحه السيد مسعود البارزاني في مبادرته (أن تتفق الأحزاب فيما بينها لاختيار أي مرشح كرئيس للإقليم مع استعداده الكامل لتقديم كل التأييد والمعونة لمن يتم اختياره). فالرئيس البارزاني قد صرَّح بقوله "أنا مستعد لأُسلِّم منصب رئاسة الإقليم لمن لديه الاستعداد لذلك، وأنا سأخرج وسألتحق بقوات البشمركة لمحاربة تنظيم داعش، وَلْيَتَوَلَّ شخص آخر رئاسة الإقليم" (الشلاه،2016). ويشير هذا المشهد إلى قبول الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه السيد البارزاني بقواعد اللعبة الديمقراطية والعمل بالنظام البرلماني المزمع إقراره في الدستور والاحتكام لقواعده؛ مما يعني بشكل أو بآخر كسر احتكار البارزاني بل وحزبه لمنصب رئاسة الإقليم، كون الأحزاب المعارِضة مجتمعة ترفض التجديد له وتعتبره مخالفة دستورية (البارزاني،2016).

وتجدر الإشارة إلى أنه من أحد مقررات البيان الختامي لاجتماع الأحزاب السياسية في إقليم كردستان، في 26 يناير/كانون الثاني 2016، ما يلي: "تفعيل العمل البرلماني بأسرع وقت وأخذ العبرة من التجارب التي مرَّ بها الإقليم وتوفير الأرضية الملائمة للمصالحة بين الأطراف السياسية؛ حيث قرر الحاضرون تشكيل لجنة خاصة تتولى هذه المسألة بتوفير هذه الأرضية لإعادة تفعيل البرلمان والحكومة وحلِّ مشكلة رئاسة إقليم كردستان وإنجاح عملية الاستفتاء (أحمد،2016)."

سيناريو التمديد حتى عام 2017: وهي رؤية تتوافق مع الحل الثالث الذي طرحه السيد مسعود البارزاني في مبادرته (أو إبقاء الحال على ما هي عليه لحين إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة عام 2017)(البارزاني،2016)، فإذا لم يحصل توافق في التعديل المرتقب لمشروع الدستور ولم يتم تعديل القانون رقم 1 لسنة 2005 الذي يحدِّد ولاية رئيس الإقليم بدورتين، فإن العودة إلى سيناريو التمديد مثلما حدث في عام 2013 يصبح مطروحًا لكن خيار التمديد لا يشكِّل خيارًا ديمقراطيًّا وهو يعبث بقيم تداول السلطة ويزدري مفهوم الشرعية بمعناها العام، ويمكن

أن يترك آثارًا سيئة جدًّا على الديمقراطية القائمة في الإقليم ويلطِّخ سمعة النظام السياسي(خولي،2016).

تحدي التوافق:

الأزمة السياسية في كردستان العراق هي رهن الثقة بين الأطراف السياسية التي لا تزال تعاني من صراعات داخلية، ورهن تضامن أهالي الإقليم، ورهن تفعيل برلمان كردستان. كما أنه لا حَلَّ لهذه المشكلة أمام الأحزاب السياسية سوى الحوار، وعليهم ألا ينتظروا الجهات الخارجية لتجد لهم حلولًا للوضع، أي إن كل الأطراف في كردستان العراق مجبر على التعاون للخروج من الأزمة ولن تنجح إلا إذا كثَّفت اللقاءات ودعمت الحوار الداخلي وغلَّبت مصلحة الإقليم للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية، وَحَمَت الاستقرار والأمن في كردستان العراق. ويحتاج كردستان العراق رئيسًا (سواء أكان السيد مسعود البارزاني أو غيره) له سلطات قوية وخبرة واسعة في إدارة الإقليم، خاصة في ظل المشكلات والتحديات التي تواجهها، وفي ظل الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وصراعها المالي والسياسي مع الحكومة المركزية في بغداد.

السيناريوهات المحتملة للقضية الكردية في العراق :

على ضوء ما تقدم وفي إطار المعطيات القائمة على المستوى الكردي في النطاق الإقليمي والبيئة الدولية يمكن أن يكون هناك سيناريوهات محتملة للقضية الكردية وكما يلي(محمد، 2008 :251-254):

إقامة دولة كردية مستقلة. في شمال العراق في حدود ما يتطلع إليه أكراد العراق وصرحوا به قبل وبعد احتلال العراق عام 2003 وحاولوا تفعيله بما ورد بقانون إدارة الدولة المؤقت في 8 آذار 2004 وهو ما يعني فصل الشمال عن بقية أجزاء العراق وقد يساعد هذا السيناريو الحالة التي أصبح عليها العراق وهذه الحقائق تصب في هذا الجانب ومع أن تلك الغاية.يمكن توظيفها لحل

مشكلة الأكراد في تركيا عن طريق تهجيرهم إلى الدولة الكردية في شمال العراق ولكن هذا السيناريو قد يواجه عدة عقبات أهمها(إدريس، 2005):

- أن هذه الدولة ستكون مصدر قلق لجميع دول المنطقة وخاصة تركيا وإيران وسوريا لوجود أقليات كرديه في هذه الدول.
- الدولة الناشئة ستكون ضعيفة تعتمد اعتماد كلي على الدعم الخارجي.
- الخلافات الكردية ستنتقل إلى هذه الدولة بما يشكل عقبة أخرى أمام استقرارها.
- معارضة الدول العربية المتوقعة لما تشكله هذه الدولة من حالة عدم استقرار العراق وبالتالي على الدول العربية.

إقامة حكم ذاتي، في نطاق الدول الموزعة بين أقاليمها، وفي إطار حدود هذه الدول، وهو أفضل البدائل المتاحة إلا أن هناك عقبات تواجه تحقيق هذا الاتجاه أهمها(محمد، 2008 :255):

- أن إقامة مثل هذه المناطق للحكم الذاتي تتطلب توافر درجه متطورة من الممارسة السياسية، ونظم ديمقراطيه قويه تقوم على أساس الإقرار بحق التعددية واحترام حقوق الإنسان من جانب نظام مركزي فعال يحافظ على قواعد وأسس حقوق المواطنة دون تمييز وهو ما لا يتوافر بالمستوى المطلوب في الدول التي تتقاسم كردستان.
- التجربة التاريخية التي تعرض لها الأكراد مع الدول التي أقرت لهم بحكم ذاتي أو ببعض الحقوق ثم ما لبثت أن تراجعت عنه وتنكرت له كما هو الحال في تركيا (معاهدة سيفر 1920م) والعراق (قانون الحكم الذاتي رقم 33 لسنة 1974م) قد يقلل من مصداقية هذا البديل بالنسبة للأكراد.

- رفض كل من تركيا وإيران مسالة طرح الحكم الذاتي، ومحاولتهما طمس هوية الأكراد، حيث ترى تركيا فيهم سكان الجبال وتتبعهم في محاولة قمعهم أما إيران فلم يكن حال الأكراد قبل الثورة الإسلامية بأفضل مما هو عليه الآن.
- الخلافات الكردية – الكردية الناجمة عن النشأة القبلية وسرعة الاستجابة للإغراءات الإقليمية والدولية.
- الهامشية وتكريس البنية القبلية، إذ تمثل كردستان إقليماً ارضياً محصوراً فضلاً عن كونه هامشياً بالنسبة لكل دولة يعيش فيها الأكراد، لذلك ظلت كردستان في الأجزاء الثلاثة من الدول (تركيا، وإيران، والعراق) محرومة اقتصادياً وثقافياً من مشروعات وبرامج التنمية والتطوير والخدمات.
- التوازنات الإقليمية والدولية فتكون عائقاً أمام بديل تقرير المصير الكردي من خلال الاستقلال الذاتي، حيث تقبل بعض القوى الدولية والإقليمية بتحقيقه في دولة وتعارض ذلك البديل في دول أخرى.

السيناريو الثالث: استمرار الصراع الكردي في نطاق كردستان على مستوى الدول الثلاث من شأنه أن يرتب خسائر ماديه وبشريه ويكون معوقاً للتنمية سواء أكان ذلك على صعيد الحركة الكردية أو على مستوى تلك الدول، ويهدد باستمرار هذا الصراع وامتداده على المستوى الإقليمي كما حدث في العلاقة ما بين العراق وإيران

السيناريو الرابع: احتواء كل دولة الأقليات الموجودة فيها ودمجها في مجتمعاتها، وجعلهم يتمتعون بكافة الحقوق والحريات التي يتمتع بها كافة المواطنين في الدول، وجعلهم يمارسون عقائدهم وممارساتهم الخاصة بهم على طريقتهم، دون أن يكون هناك تدخل من الدول بالأكراد، أو فرض واجبات وأعمال غير ملزمين بها كونهم من الأقليات.

السيناريو الخامس: يبقى الوضع كما هو عليه، وتبقى المشكلة الكردية في محاولة لإيجاد حلول لها، ويبقى عامل التوتر النفسي بين الأكراد والدول يلعب عامل مؤثراً في العلاقات فيما بينهم.

الفصل الخامس

الخاتمة

سعت الدراسة للتثبت من صحة الفرضية التالية: " هناك تأثير سلبي للأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية على الأوضاع السياسية للأكراد في العراق خلال الفترة 2011-2016" حيث تبين من خلال الدراسة إن قراءة مدققة في الظروف المحلية والإقليمية والدولية السائدة تقود إلى ترجيح استبعاد قيام دولة كردية مستقلة، واحدة أو في أجزاء من كردستان، وهذا يطرح على دول وشعوب المنطقة ضرورة الخروج من المأزق، وإيجاد قاسم مشترك بين أطراف النزاع المحلية، قاسم مشترك يؤسس لعلاقة عادلة تحق الحقوق المشروعة للجميع، وتقطع الطريق على القوى الخارجية التي تسعى لاستثمار التناقضات القائمة لابتزاز الأطراف المحلية، خصوصًا وأن هذه الأطراف هي من ضحايا المعادلة الدولية، وتعد قضية الأكراد واحدة من أهم نماذج الصراع الاجتماعي والقومي الممتدة عبر أربع دول هي: تركيا، إيران، سوريا، العراق، وهي مشكلة مزمنة تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولي، وتقدم نموذجًا لأقلية تجد تأييدًا دوليًا لإقامة دولة لها ولكنها لا تستطيع تحقيق هذه المطالب نظرًا لرفض الدول الأربعة السابقة لذلك، وفي ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011، وتداعيات الربيع العربي وعدم الاستقرار التي تشهدها معظم دول الوطن العربي وخصوصاً في سوريا والعراق والتي أنعكست بشكل سلبي على القضية الكردية في العراق .

إن المسيرة السياسية لبناء الدولة العراقية منذ الاستقلال لم تعالج مشكلة الأقلية الكردية منذ البداية الأمر الذي جعل المشكلة الكردية أكثر تعقيداً وانعكس سلباً على الأكراد في العراق. كما إن الأقلية الكردية أصبح لها شان كبير على الصعيد الرسمي العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003، لأنها اليوم حققت ما لم تحققه على طوال مسيرتها السياسية والثورية نتيجة

التدخلات الأجنبية بشان الدولة القومية العراقية ، ودعم الأجنبي للأقلية الكردية وذلك لتضمن مساعدة الأقلية في تحقيق أهداف الأجنبي في الدولة العراقية. وأصبحت القضية الكردية من أقدم وأعقد المشكلات الإقليمية التي زرعها الاستعمار البريطاني في المنطقة، واستعصت على الحل السياسي منذ ظهورها بسبب اختلاف المصالح وتباين الرؤى للنظم السياسية في العراق والقوى الإقليمية.

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- شكلت القضية الكردية هاجساً أمنياً وسياسياً واجتماعياً لغالبية حكومات الدول التي تتواجد فيها (تركيا، العراق، إيران، سوريا) منذ بداية تبلورها في نهاية الحرب العالمية الأولى.
- الأكراد تحمل الوزر الأعظم من أخطاء النظم العراقية المتعاقبة، حيث دفعت قطاعات واسعة من الشعب الكردي ثمناً باهظا لاستمرار أعمال التمرد والمجابهة مع الحكومات العراقية قتلاً وتهجيراً وتخريباً لآلاف القرى الكردية.
- كثرة التدخلات الخارجية للقوى الإقليمية والدولية وتوظيفها المستمر للمسألة الكردية كقناة مهمة للإضرار بالأمن الوطني العراقي، بهدف الضغط والابتزاز وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، وهذا يتطلب حكومة وطنية لإنقاذ العراق من هذه التدخلات .
- الموقع الاستراتيجي الهام لكردستان العراق وغناها بالثروات وخاصة النفط جعلها هدفاً للدول الاستعمارية والتي لم تؤيد تشكيل دولة الكردية حفاظاً على مصالحها.
- انفصال إقليم كردستان العراق سيجعل الشيعة يطالبون بالانفصال بإقليم في الجنوب وستكون إيران داعمة لهذا المطلب، وسيبقى إقليم الوسط السنة إقليم فقير لأنه لا يحتوي على أي

موارد نفطية، وبهذا يكون فارق بين قوة العراق الإقليمية في جميع النواحي الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية وقوته القانونية.

- إن الأكراد شكلوا مصدر قلق لاستقرار العراق ، مما دفع بالعراق الى إعطائهم الحكم الذاتي، إلا إن هذا لم ترضى طموح الأقلية الكردية وبقيت تناضل من اجل هدفها الكامن في إقامة دولة كردية مستقلة.
- منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وإلى الان لا زال العراق يعاني من انقسامات داخلية حادة بين مكوناته الرئيسية ومن تدخلات دول الجوار المستمرة في شؤونه الداخلية، وأدت الانقسامات إلى حرب طائفية وقومية بين هذه المكونات، وأشدها الحرب الطائفية عام 2006-2007 التي كادت تصل إلى حرب أهلية شاملة، في مناطق حزام بغداد وشمال بابل وصلاح الدين والأنبار والموصل وكذلك إلى حافة الحرب بين قوات البيشمركة الكردية والقوات الاتحادية في المناطق المحاذية لإقليم كردستان العراق.

ثانياً: التوصيات:

وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- الاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للأكراد على قدم المساواة بالأكثرية التي يوجدون بينها. ومنح الأكراد الحكم الذاتي الحقيقي في المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية .
- مساعدة الأكراد في المناصب والوظائف بانتخابات نزيهة وحرة لفرز حكام مختارين من قبل الشعب لحكم أنفسهم بنفسهم .
- إشراك الأكراد في المناصب والوظائف المركزية، بما يتناسب ونسبتهم العددية في كل بلد يسكنوه. ومنحهم نسبة من عائدات النفط والثروات الأخرى التي تستخرج في مناطقهم بقصد تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والرفاهي.

- القيام بالمشاريع التنموية والعمل على القضاء على البطالة في أماكن تواجدهم. وتقوية روابط الأخوة الإسلامية وتنميتها، وبث الدعاة المسلمين بينهم للعمل على ملئ الفراغ الحاصل ليهم بعد انهيار النظريات والمبادئ البعيدة عن الفطرة.
- القضية الكردية مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالقضايا العربية ، ولذلك يجب التواصل العربي مع الأكراد لقطع الطرق على أطراف أخرى من استغلال معاناة الكرد من أجل تحقيق مصالح خاصة قد تؤثر بالسلب على القضايا العربية .
- طرح الحلول العادلة البديلة للانفصال في هذه المرحلة؛ وذلك كالحصول على حكم ذاتي، أو تخصيص حصة برلمانية لهم، أو عدد من الوظائف القيادية في الدولة، واعتماد اللغة الكردية لغة دراسة في مدارس الأكراد بجوار اللغة العربية.

المصادر والمراجع:

- ابراهيم، توفيق حسنين (2005). **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستنا**. بيروت: مركز دراسات الوحد العربية.
- إبراهيم، رفعت محمد (2007). تركيا بين أزمات الداخل وتهديدات الخارج. **مجلة الدفاع المصرية**، العدد 251، يونيه.
- إبراهيم، سعد الدين (1997).**التقرير السنوي الرابع الملل والنحل الأعراق**.
- أبو زيد، مصطفى فهمي (1997).**النظرية العامة للدولة**. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- ابو شقرا، صلاح عصام (2002).**الاكراد شعب المعاناة، نافذة على واقعهم في لبنان والعالم**.
- أبو طالب،حسن (2004). العراق والبحث عن السيادة والشرعية، **السياسة الدولية**، العدد 158، أكتوبر.
- أبوسعده، محمد (2016). **العملية العسكرية في الموصل. وتداعياته االمستقبلية**. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- أحمد، تاج الدين (2011). **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن**. القاهرة: الدار الثقافية.
- أحمد، هيفيدار (2016). **البيان الختامي لاجتماع الأحزاب السياسية في إقليم كردستان**، روداو نت،http://rudaw.net/arabic/kurdistan/ :
- أسامة، الغزالي حرب(1987).النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، **المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، 15-17 أيلول سبتمبر**، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية. الجامعة الأردنية.

- الأعظمي، منذر نعمان (2008).**أبعاد اجتماعية في مسيرة التحرير في العراق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الإمام الطبري، (1939) **تاريخ الأمم والملوك**، القاهرة، الجزء الرابع، والجزء السادس.
- أمين، جلال (2002).**عولمة القهر**. القاهرة: دار الشروق للنشر.
- انتوني كوردسمان (2005). نحو إستراتيجية أمريكية فعالة في العراق.**مجلة المستقبل العربي**، العدد 313، آذار.
- الأنصاري، محمد جابر (1998).**العرب والسياسة، أين الخلل.جذر العطل العميق**، بيروت: دار الساقي.
- الانصاري، محمد جابر (2000).**تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطري: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، (ط3)، المجلد الأول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع.
- بادي، عارف عبد الرحمن (2006). **الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق1958 – 1963**، بيروت: الدار العربية.
- البارزاني، عزيز حسن (2006). **الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق، 1939 – 1945**، بيروت: الدار العربية.
- بجك، ياسيل يوسف (2006). **استراتيجية التدمير آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه الطائفية – الهوية – السياسات الاقتصادية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بدر الدين، صلاح (1986). **القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم**. بيروت.

- بدر الدين، صلاح (1987). **الأكراد شعباً وقضية، المكتبة التقدمية الكردية**.بيروت: رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب.
- بركات، ياسر خالد عبد (2014). الفيدرالية في العراق.. أسلوب لضمان الوحدة الوطنية. نقلا عن الرابط: **http://www.iraq2020.org/print_top.php?id_top**
- بريمر، بول (2003). تصريحات إعادة بناء الدولة في العراق، التآخي (صحيفة)، العراق العدد /4069 بتاريخ 2003/9/9.
- بطاطو، حنا (1995). **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ج1. بغداد: مؤسسة الأبحاث العرقية.
- بطاطو، حنا (2005).**العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**. ترجمة تحقيق الرزاز، طهران: المكتبة الوطنية الإيرانية.
- بكر، حسين علي وآخرون (2012). **تركيا بين التحديات الداخل والرهانات الخارج**. بيروت: دار العربية للعلوم.
- بلال، مازن (1993). **المسألة الكردية الوهم والحقيقة**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.
- بننوى، حسان (2015). **تأثير الأقليات على الإستقرار في النظم السياسية في الشرق الأوسط**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- بولاديان، أرشاك (2004). **الأكراد في القرن السابع الى القرن العاشر الميلادي وفق المصادر العربية**، دمشق: دار التكوين للنشر والتوزيع.
- بولك، وليام (2006).**لكي نفهم العراق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- البيج، حسين علوان (2000).**الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- ثائر، عباس (2015). أكراد سوريا بين حلم الإنفصال ومطالب الحكم الذاتي. **مجلة السياسة الدولية**، العدد115.
- الجابري، محمد عابد (1995). **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، نقد العقل العربي.** ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجادري، كافي سلمان مراد (2009). **موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية في المرحلة الأولى من عهد الاستقلال 1032-1939.** بغداد: مكتبة مصر ودار المرتضى.
- جار، تيد روبرت (1995).**أقليات في خطر**، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- جاسم، فلاح (2006). الدستور العراقي وإشكالية تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف، الحوار المتمدن، انظر الى الموقع: **http://www.rezgor.com**.
- جدعان، فهمي (1981).**أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**.(ط2)، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الجرف، طعيمة (1964). **نظرية الدولة، الأسس العامة للتنظيم السياسي**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- الجزيرة نت (2016). السيسي يؤكد دعمه للعبادي بمعركة الموصل، نقلا عن الموقع: http://www.aljazeera.net/.
- الجمل، يحيى (1969). **الأنظمة السياسية المعاصرة: الديمقراطية التقليدية، الديكتاتوريات الفردية، الأنظمة الماركسية، دول العالم الثالث**، بيروت: دار النهضة العربية.

- الجميل، سيار (2005). إشكالية الدين والسياسة. جريدة الزمان. بغداد، بتاريخ 2005/3/24م.
- جميل، شنا فائق (2010). **مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم**، عمان: دار ورد للنشر والتوزيع.
- الجميلي، سليمان (2005). تحديات المشروع السني في العراق.**مجلة السياسة الدولية،** العدد 162، أكتوبر.
- الجنابي، مهند عبد رشيد (2012)، **الدور العراقي في البيئة الإقليمية (الكوابح والفرص)**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
- جواد، سعد ناجي (2004) أكراد العراق وأزمة الهوية. نقلا عن الجزيرة نت / ww.aljazeera.net/home
- جواد،سعد ناجي (1988)، **الأقلية الكردية في سوريا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث،.
- جيهان، عبدالرحمن (2011). الحوار الكردي العربي. **مجلة الحوار**، العدد 24.
- حاتم، حسن (2006). إشكالية المأزق العراقي، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1758.
- حبيب، علي عادل (2011). **مقومات الدور الاقليمي للعراق "دراسة مستقبلية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
- حبيب، كاظم (2007). عقود النفط ومقال السيد رئيس وزراء اقيم كردستان، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2088.
- حرب، اسامة الغزالي (1987) **مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي**، محور العرب والعالم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- حرب، أسامة الغزالي (1987). **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة 117، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الحريري، جاسم يونس (2004). العراق الثانية: ملف الوحدة الوطنية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد /305، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حريق، ايليا (1997). **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**. بيروت: دار الساقي للنشر.
- الحسن، حارث (2012). الطائفية والوطنية المزيفة في العراق، جريدة الأخبار البيروتية، 24 شباط.
- الحسن، عمر (2004). **المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية: تفجيرات الرياض نموذجاً**. القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- الحسني، عبد الرزاق (1990). **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي**. ج4، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة.
- حسين، إياد محمود (2006). تاريخ الأكراد ومستقبلهم، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.tahawolat.com
- الحلقي، عدنان (1997). **تاسيس المجتمع المدني: دراسة في التقاليد السياسية العراقية**، دمشق: دار البراق.
- حنفي، حسن (2004). ثقافة الاستبداد في العالم العربي، جريدة الزمان، بغداد، بتاريخ 2004/6/11م.
- حواس،عصام الدين (1980). **الحكم الذاتي لشعب فلسطين**، القاهرة: مطابع الأهرام، سلسلة دراسات قومية، العدد 13.

- حياوي، نبيل عبد الرحمن (2004). **قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالية**، بغداد: المكتبة القانونية.
- الحيدري، زياد (2016). وزارة التخطيط: عدد سكان العراق لعام 2016 بلغ 36 مليون نسمة. نقلا عن الرابط: http://www.rudaw.net/arabic/m
- خصباك، شاكر (1989).**الكرد والمسألة الكردية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الخفاف، حامد (2007). **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية**، لبنان: دار المؤرخ العربي.
- خلف، نديم عيسى (2004). ملاحظات حول الخيار الرئاسي في العراق، **مجلة العلوم السياسية**، العدد/59 .
- خليل، محسن (1979). **النظم السياسية والدستور اللبناني**. بيروت: دار النهضة العربية.
- الداقوقي، ابراهيم (2003). **أكراد تركيا**. دمشق: دار المدى.
- الدرة، محمود (1966). **القضية الكردية**، بيروت: دار الطليعة.
- درويش، عادل (2005). بعد مخاض الحكومة العراقية إلى أين، الملف العراقي، **المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية**، العدد /140.
- درية، عوني (1993)، **عرب وأكراد**، القاهرة، جريدة الحياة، لندن، العدد 1153.
- دستور إقليم كردستان،2006 .
- الدستور العراقي الدائم، عام 2005 م.

- الدسوقي، أبو بكر (2001). العراق والعقوبات الذكية، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام، القاهرة، العدد 145، يوليو.
- دني، إيمان (2014). **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة.** القاهرة: مكتبة الوفاءالقانونية.
- الدويري، فايز (2016). معركة الموصل. الأطراف المشاركة والتداعيات المنتظرة، الجزيرة نت، نقلا عن الموقع: http://www.aljazeera.net/.
- الراشد، سعد (2016). الأزمة السياسية في إقليم كردستان العراق: تصدٍّ لـ الديكتاتورية.. أم بداية تفكك؟، السفير، نقلا عن الرابط:/http://assafir.com/Article
- راندل،جوناثان (1999).**أمة في شقاق، دروب كردستان كما سلكتها**. ترجمة نادى حمود، (ط2)، بيروت: دار النهار للنشر.
- ربيع، عمرو هاشم (2015). **التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014**. القاهرة: مركز الدراسات السياسات والاستراتيجيات.
- الرشدان، عبد الفتاح (1988). **العلاقات العربية التركية في عالم متغير**. مجلة العلوم الاجتماعية، 3(26).
- رضا، محمد جواد (1992). **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- رفعت،أحمد محمد (1987). الفوارق القانونية بين الكفاح المسلح المرتبط بحق تقرير المصير والإرهاب الدولي، **ورقة قدمت إلى أبحاث المؤتمر السادس لاتحاد المحامين العرب (الكويت)**، منشورات جمعية المحامين الكويتية، الجزء الثاني.

- الريس، رياض نجيب (1989). **العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربي.** (لندن).
- الزنادني، عبد الواحد عزيز (1989).**السير والقانون الدولي**، صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر.
- الزبيدي، حسن لطيف (2007). **موسوعة الأحزاب السياسية: الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق**، مؤسسة المعارف للمطبوعات.
- زروخي، إسماعيل (2001). **الدولة في الفكر العربي الحديث.** (دراسة فكرية فلسفية)، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- سري الدين، عايدة العلي (1997).**العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل.** بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة.
- سعد الدين، إبراهيم وآخرون (1988). **المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعد، سلوم (2006). نحو صياغة نظرية للاستقرار السياسي في العراق، **مجلة النبأ**، العدد80.
- السعداوي، عاطف (2003). أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور. **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 152، أبريل.
- سلامة، معتز (2003). العلاقات السياسية العراقية الأمريكية 1979-2003. نقلا عن الجزيرة نت / www.aljazeera.net/home

- سليم، نبيل محمد(2004). مشروع قانون آلية استعادة السلطة وإدارة دولة العراق للفترة الانتقالية، **مجلة دراسات الدولية**، العدد /56، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- سليمان،أحمد السعيد (1972). **تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة**.القاهرة: دار المعارف.
- السومرية نيوز/ اربيل (2012). رئاسة اقليم كردستان تكشف أن اتفاقية اربيل تم الاتفاق عليها بين الدعوة والديمقراطي الكردستاني، نقلا عن الرابط .http://www.alsumaria /
- السيد، زينب ماهر (2012). **العلاقات التركية العراقية دراسة لحالة الأكراد 1991 – 2012**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- السيد، مصطفى كامل (1992). **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر.
- سيمونز، جيف (2004).**عراق المستقبل – السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة سعيد العظم، بيروت: دار الساقي.
- الشاعر، رمزي (1983). **النظرية العامة للقانون الدستوري**. (ط3)، القاهرة: دار النهضة العربية.
- شباك نيوز (2013). مجلس الوزراء يكلف وزارة الاعمار بتأهيل جسر بغداد الكبير بكلفة تتجاوز الـ4 مليار دينار، نقلا عن الرابط: http://shbak.com/
- الشرقاوي، سعاد (2007).**النظم السياسية في العالم المعاصر**.القاهرة: دار النهضة.
- شعبان، عبد الحسين (2016). الأزمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة. نقلا عن الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/95/8048

- الشلاه، أحمد الغلب (2016). أزمة الرئاسة في إقليم كردستان العراق (قراءة في المشاهد المحتملة)، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، http://mcsr.net/news75
- شوقي، إسماعيل محمد (2005). الأكراد والدستور العراقي المقترح الجيد.**مجلة الدفاع**، العدد 231، تشرين أول.
- صابر، محي الدين (1995). **الثقافة العربية وتحديات المستقبل، المثقف العربي همومه وعطاؤه**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- صالح، عبدالله (1995). أبعاد الحملة التركية على الأكراد، **السياسة الدولية**، العدد21، تموز.
- الصاوي، عزة عبد الرحمن (1999). المسألة الكردية من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية، **السياسة الدولية**، العدد 135، كانون ثاني.
- الطالباني، جلال (1971). **كردستان والحركة القومية الكردية**.بيروت: دار الطليعة.
- الطائي، عبدالحسين صالح (2014). الطائي، السبمفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، نقلا عن الرابط : http://www.iraqicp.com/index.php
- طربين، أحمد (1978).**التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**. سلسلة الثقافة القومية، ع14، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- طلحاتي، هالة (2007). مشكلة الأكراد بين تركيا والعراق، **مجلة الدفاع المصرية**، العدد 257، ديسمبر.
- عاجل، عدنان (2010).**القانون الدستوري: النظرية العامة والنظرية الدستورية في العراق**. بغداد: مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع.

- عارف، نصر محمد (1993). **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي.** القاهرة: دار القارئ العربي، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- عامر، أحمد (1987). **الحضارة الإسلامية والمشكلات السياسية المعاصرة.** مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية.
- عبد الله، ثناء فؤاد (1997). **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الخالق، خالد علي (2008). **تقسيم العراق.** ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 166.
- عبد الفضيل، محمود (1999). الفساد وتداعياته في الوطن العربي. الكويت: **المستقبل العربي.** لعدد 22.
- عبد القادر، نزار (2013). الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 86 – تشرين الأول
- عبد الله، ثناء فؤاد (1999). أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 135، القاهرة.
- العبد الله، علي صالح (2013). الأكراد السوريون وخياراتهم السياسية. نقلا عن الجزيرة نت / www.aljazeera.net/home
- عبد المهدي، عادل (2012). افتتاحية جريدة العدالة البغدادية، في 2012/1/18
- عبدالله، ثناء فؤاد (1999).**أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية السياسية.** العدد135.

- العبيدي، حسن (1988).**تنظيم المعاهدات الدولية في دساتير الدولة**. أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- العبيدي، سعيد (2003).**ازمه المجتمع العراقي – قراءه نفسيه في التدمير المنظم**، بيروت: دار الكنوز الادبيه.
- عثمان، خليل عثمان (1947). الإدارة العامة وتنظيمها. القاهرة: مكتبة وهبة.
- العرب، محمد عز وزكريا، احمد (2012). لماذا تصاعد العنف السياسي في العراق المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.
- العزاوي، شاكر (2004). نظرة في الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية، **مجلة الاعلام الديمقراطية**، العدد/7، بتاريخ 2004/11/15م.
- عزت، هبة رؤوف (2002) **حول منهج النظر في التعددية والحرية**، السنة 3، العدد14.
- العزي، سويم (2009). **دراسات في علم السياسة**. عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع.
- عصفور، سعد (1954).**القانون الدستوري**، الإسكندرية: دار المعارف.
- العطار، فؤاد (1966). **النظم السياسية والقانون الدستوري**. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عطوان، خضر عباس (2007). **مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عطية الله، أحمد (1968). **القاموس السياسي**. القاهرة: دار النهضة العربية.
- العطية، غسان (2005).**من اجل التسامح والتعاون الوطني: اوراق عراقية**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

- عقيل، محفوظ (2012). **تركيا والأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- العكيدي، اسراء محمد عليوي (2012). **العراق والمنظومة الأمنية في الخليج العربي (دراسة مستقبلية)**، رسالة ماجستير غير منشورة،، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
- علوان، عبد الكريم (2001). **النظم السياسية والقانوني الدستوري**، المكتبة القانونية، عمان: دار الثقافة.
- العلوي، حسن (2006). **الشيعة والدولة القومية في العراق**. بلا مكان نشر، روح الأمين.
- علي، سليم كاظم (2008). **الأزمة الكردية وأثرها على العلاقات الأميركية التركية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.
- علي، عثمان (2002). **دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة**. تقديم الأستاذ الدكتور محمد هماوندي، أربيل عام.
- علي، عثمان (2011). **الحركة الكردية المعاصرة**، مكتب التفسير للنشر.
- عماد، عبد الغني (2002). المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي بحق تقرير المصير، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 275، يناير.
- العمران، عامر (2016). الأزمة الاقتصادية في كردستان العراق ..الى أين ؟. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية نقلا عن الرابط: http://rawabetcenter.com
- العناني، خليل (2006). النفوذ الإيراني في العراق. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165، يوليه.
- العيساوي، علي حسين حميد (2011). السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 "بين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع.**المجلة السياسية والدولية**.

- العيسوي، إبراهيم (1989).**قياس التبعية في الوطن العربي، مشاريع المستقبل العربي البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العيسوي، اشرف سعد (2007). **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**، دبي، مركز الخليج للأبحاث.
- عيسى، حامد محمود (1992). **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- عيسى، حامد محمود (2002).**القضية الكردية في تركيا**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- غالبريث، بيترو (2007). **نهاية العراق**، ترجمة اياد أحمد، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- غالي، بطرس وعيسى، محمود خيري (1963).**مبادئ العلوم السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- غريب، أدمون (1973).**الحركة القومية الكردية**. بيروت.
- غسان، سلامة (2002). قوة الدولة وضعفها: بحيث في الثقافة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فايد، رجائى (2005). **أكراد العراق – الطموح بين الممكن والمستحيل**. القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر.
- فايد، رجائي (1999). المسألة الكردية في العراق وتركيا"، كراسات استراتيجية، السنة التاسعة، العدد 75، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام.
- فايد، رجائي، وشعبان، أحمد بهاء الدين (1999).**أوجلان الزعيم ... والقضية**، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.

- قاسملو، عبدالرحمن (1970)، **كردستان والأكراد، دراسة سياسية واقتصادية**، بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر والتوزيع.
- قانون الحكم الذاتي للأكراد، 1974 .
- قانون انتخابات مجلس النواب في عام 2010.
- قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (23) لسنة 2005
- قدور، عمر أحمد (1997). **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- قرني، بهجت (2002). تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي وأهمية البعد الثقافي المهمل، الكويت: **المستقبل العربي**، العـدد 24.
- قسيس، رندا، (2010)، وضع الأكراد في سورية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد(114).
- قمحة، أحمد ناجي (1996). أكراد العراق، الواقع والمستقبل. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 126، أكتوبر.
- قناة العالم (2017). كيف يمكن حل الأزمة الإقتصادية في إقليم كردستان؟. نقلا عن الرابط: http://www.alalam.ir/print/1910252?img=0
- كامل، عثمان وآخرون (2004).**حرب الخليج الثالثة – يوميات الحرب المبرمجة على العراق**.القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- الكبيسي، محمد عياش (2008). **المصالحة الوطنية (وجهة نظر سياسية- اسلامية)**، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع.
- الكبيسي، يحيى (2013). الاحتجاجات ومعادلة المنتصرين والمهزومين. جريدة المدى. العدد(2728)

- كورد سمان، انتوني (2007). **الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كورد، جان (2004). حول العلاقات الكردية – الإسرائيلية في ظل الحقائق التاريخية. **الحوار المتمدن**، العدد (897).
- الكيالي، عبد الوهاب،(1981)، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الكيلاني، شمس الدين (2015). **مداخل المسألة الكردية وخارجها في ظل محاولات تغير التركيبة الديمغرافية لمنطقة الجزيرة السورية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- لوتسكي، فلاديمير (1980)، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيف البستاني، بيروت: دار الفارابي.
- لوتشياني، جياكومو (1995). **الريع النفطي والازمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية، ورقة قدمت إلى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي" فونداس بونياي نيانري كوماثيي**"، إعداد غسان سلامة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ليلة، كامل (بدون سنة). **النظم السياسية**. دار الفكر العربي.
- ماضي، مصطفى (1987) **مقدمة لكتاب سلامة موسى**: ماهي النهضة، موفم للنشر.
- متولي، عبد الحميد (1952). **المفصل في القانون الدستوري**، الإسكندرية.
- المجمعي، ضياء الدين (2005). **حروب صدام**، لندن: دار الحكمة.

- محمود، إبراهيم (2000). **إيقاعات مدينة: فصول من سيرة مدينة القامشلي**، بيروت: دار الينابيع.
- المديرس، فلاح (1996). الشيعة في المجتمع الكويتي: دراسة اجتماعية سياسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (123) يناير.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2014). إقليم كردستان العراق... هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، قطر.
- المعايطة، صالح (2005). تركيا الماضي والحاضر. **مجلة الدفاع الوطني / كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية**، العدد الأول.
- موقع البي بي سي (2014). إقليم كردستان العراق: تسلسل زمني. نقلا عن الرابط:http://www.bbc.com/arabic/
- نايتس، مايكل (2015). مستقبل كردستان، معهد واشنطن لسياسية الشرق الادنى، نقلا عن الموقع: http://www.washingtoninstitute.org/.
- النجار، أحمد السيد (2001). **الفساد ومكافحته في الدول العربية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام.
- نكديمون، شلومو (1997). **الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية الكردية**، ترجمة بدر العقيلي، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- نوار، ابراهيم (2003). مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (152)، ابريل.
- نويهض، وليد (1992). إشكالية الدولة العربية المعاصرة: الانفصال عن المجتمع، **مجلة الاجتهاد**، العدد 14.

- هادي، رياض عزيز (2007). العلاقة بين السلطات الثلاثة والدستور العراقي، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 33.
- هاشم، عزة (2015). التداعيات السورية: عسكرة السياسات الكردية في الشرق الأوسط، نقلا عن الموقع: https://futureuae.com.
- هاليداي، فريد وآخرون (2006). **الإثنية والدولة – الأكراد في العراق وإيران وتركيا**. ترجمة: عبد الإله النعيمي. ط1. العراق. معهد الدراسات الإستراتيجية.
- هلال، علي الدين و مسعد، نيفين (2007). **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، كتب عربية.
- هلترمان، يوست (2011) ما وراء الانسحاب الأميركي من العراق، جريدة الصباح الجديدة، العدد 2173، بتاريخ 2011/12/22.
- هورامي، هيمن؛ وبولوك، ديفيد؛ ونايتس، مايكل (2016). مستقبل «إقليم كردستان العراق»، معهد واشنطن لسياسية الشرق الادنى، نقلا عن الموقع: http://www.washingtoninstitute.org/.
- الهيتي، عبد الستار (2004)، **التركيبة السكانية في العراق**، الشبكة العنكبوتية: المحور السياسي.
- هيجوت، ريتشارد (2001). **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، عمان: المركز العالمي للدراسات الإستراتيجية.
- وحيد، مروة (2014). العراق: قراءة فى الأزمة، المركز العربي للدراسات والأبحاث، نقلا عن الرابط: http://www.acrseg.org/2422
- وزارة حقوق الانسان (2010). **التقرير السنوي لأوضاع السجن ومراكز الاحتجاز**، العراق.

- وودز، آلن، إيران: ثورة في انتعاش، باكستان، كراتشي، نوفمبر، 2000 نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.marxist.com/languages/arabic/iran_intro.html
- يحيى، جلال ومهنا، محمد نصر (1980). **مشكلة الأقليات في الوطن العربي**. القاهرة: دار المعارف.
- يوسف، محمد بسام، (2016)، "القضية الكردية في سوريا"، حوار متمدن، نقلا عن الموقع: http://www.ahewar.org/.
- يوسف، بسام محمد (2005) القضية الكردية في سوريا، نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.almoslim.com/node/85575
- يوسف، محمد (2008). قراءة في تاريخ الأكراد. نقلا عن الرابط: http://www.startimes.com/

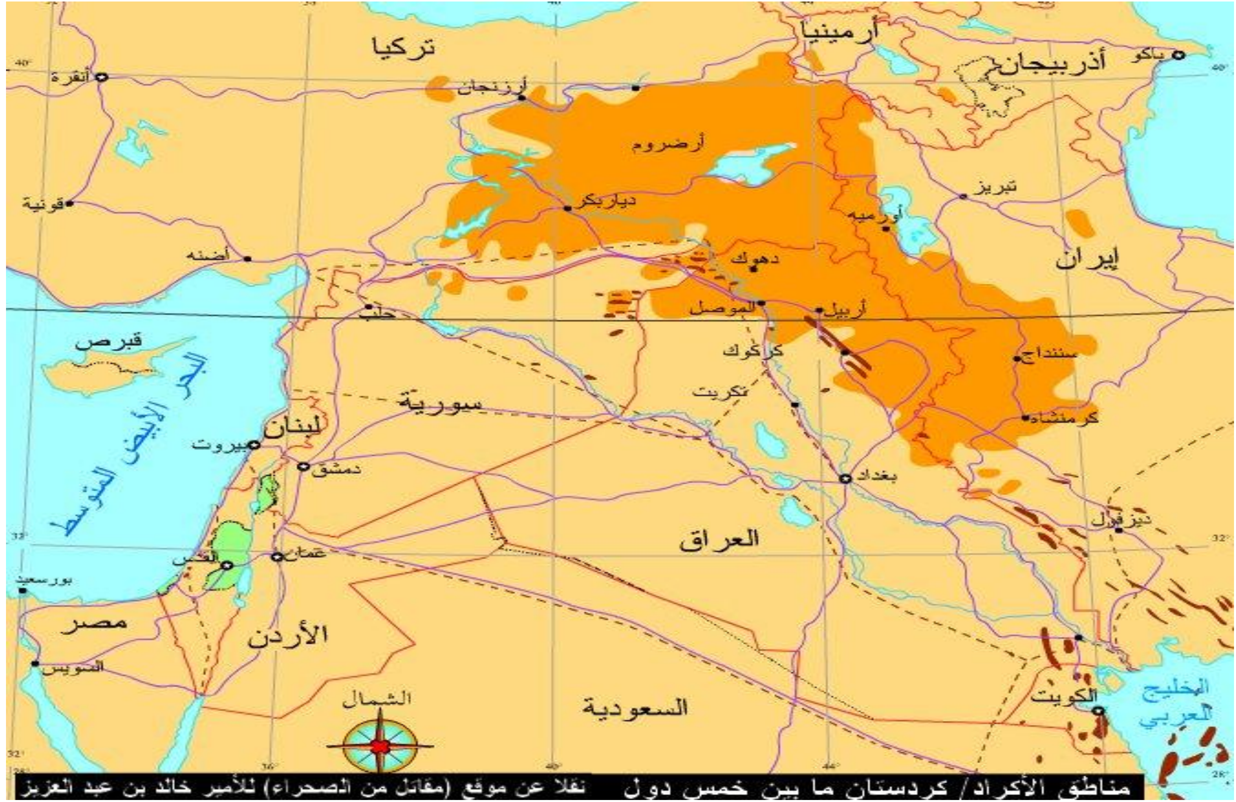
المراجع الأجنبية:

- Diamond Larry Rethinking Givil Society. (1994). **Toward Democratic Consolidation In Journal of Democracy**. 53/July..
- L.Paul Bremer & Malcolm McConnell,(2006) **My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope**. 1st edn. Canada: Simon & Schuster.
- Winning the Peace(2003) **Managing a Successful Transition in Iraq". Policy Paper**, January . American University, Washington, D.

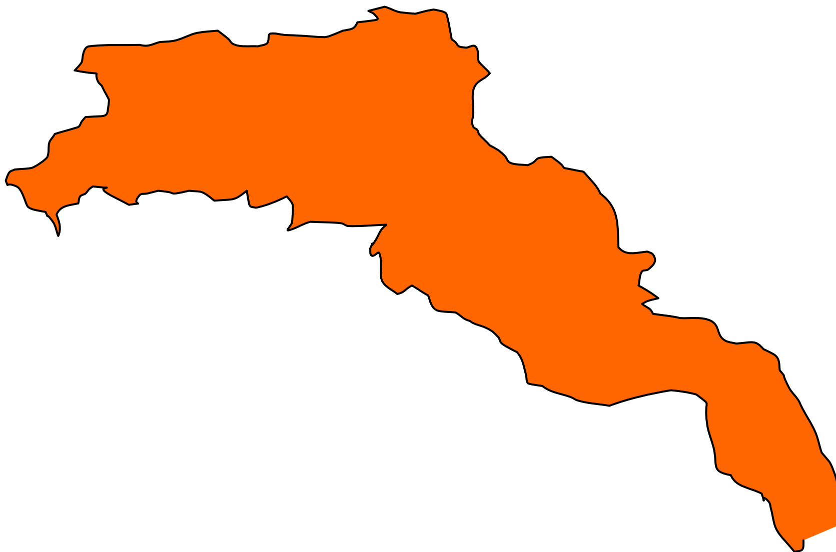
الملاحق

الملحق رقم (1)

خرائط تبين الموقع الجغرافي لكردستان



–




الاتحاد السوفيتي
تركيا
سوريا
العراق
ايران
الخط رسمه المؤلف يشير الى المنطقة
التي تسكنها اغلبية
اميال
٤٠٠
١٠٠


Turkey
Syria
Iran
Jordan
Saudi Arabia
Kuwait
Al-Kuwait
Dahuk
Al Mawsil (Mosul)
Irbil
As Sulaymaniyah
Kirkuk
KURDISTAN
Tikrit
Ba'Qubah
Baghdad
IRAQ (NEW)
Ar Ramadi
Karbala'
Al Hillah
Al Kut
Ad Diwaniyah
An Najaf
Al Amarah
As Samawah
An Nasiriyah
SHIASTAN
Al Basrah
Oilfields
Caspian Sea
Persian Gulf